



KILIÇ ALİ PŞ.

901

۹۰۱ / ۹۲۰

920

SÖLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

Kismi : K. Ali Paşa

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No. 901 / 920

Tasnif No.

هذا كتاب عبد الغفور



الحق اليقين
مصدق

951



بسم الله الرحمن الرحيم

9.1

کتابخانه فقهیه و دانشمندی مرتضیٰ انصاری
باز است بزم آواز عبودیت عفو زلزلای محرم

قول الحمد مصدر للعلم واللام للجنس والاستغراق أي كل واحد
 من الأول إلى الأبد مطلقاً حامداً كان ويحتمل أن يكون مصدر للمحمول
 أو المصدر المشترك بين المصدرين فإن مقام حمده سبحانه لا يلزم الاستغراق
 كما يلزم الاستغراق ويحتمل أن يكون الحاصل بالمصدر بمعنى سياسة وسنن
قول لولبة المحمي بحسن الحمد لا يخفى ما في ترك النصيح باسمه سبحانه
 العظيم والأجلاد وأدعاء التعيين وإن الوهم لا يذهب إلى
 الجدير بالحمد غيره تع وتعليق الحمد صريحاً بما يشعور بالعلية وغرابة
 الأسلوب التي تجلب الطبع اليه لتكون الجدير لزيار **قول** والصورة
 أي الرحمة وإضافة الخبر نازلة من علو جناب الحق سبحانه **قول**
 على نبية من النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن إيمان
 بعلة الله على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرناه في الفقرة السابقة
 وجه ترك النصيح باسمه على أن فيه من الموافقة **قول** وعلى
 أنه أي أهل بيته **قول** وأصحابه جمع صاحب كظاهر وأطهار
 أو جمع صاحب يسكنون الهاء كنهروا وأهوار وصحب الهاء كنهروا
 وأهوار مخفف صاحب بناء على ما قيل من أن وأهوار لا يجمع على
 أنغال **قول** المتأديين بأدابه الأدب لكاه وأنتت حذ
 هزج أي الذي ثبت فيما بينهم التأديب بأدابه والانصباح
 بصبغة لغنائهم في ذاته عم **قول** فهذه أي ما يستل على
قول فوايد جمع فائدة مفيد يعني أي كرفته ودار شهود
 دانش ومال قول يحمل مشكلات الحافية المشكل الاشكال
 يعني الإنباه وإنما سمي الحق الحق مشكلاً لأنه مشبه الباطل

الثناء

والثناء في الحافية للبالغة أو النقص والتأنيث باعتبار أن
 الكتاب الرسالة قوله للعلامة تأوّه للبالغة ولم يطلق على الله تع
 مع أنه الجدير بذلك لنوعه التأنيث **قول** في المشارق والمغارب
 كناية عن جميع الأرض كما في قوله تع رب المشارق والمغارب
 وتوحيد الجمع أن الشمس من أقوال السلف إلى الأول الجدوى في كل يوم
 مطلعاً وهي مادة وإثنان وإثناون ثم يعود على مطالعها كذلك وكذا
 حال المغارب وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب أيضاً كما
 عن جميع الأرض كما في قوله تع رب المشرقين ورب المغربين
 أو التشبيه بناء على إرادة مشرق الذهب والعود المتأولين
 لكل وكذا حال المغربين **قول** الشيخ خواجة **قول** تعوده الله
 قال قدس سره في الحاشية التعليل السري يعني سره الله ما كان
 منه يغفر له اللائق بجنابه إذا الناسي من محض فضل من غير
 سابقة عمل ويجوز أن يجعل كناية عن الإحاطة أي إحاطة الله
 بغفرانه وجعل شاملاً قال في التاج التعليل كناه بوسيدن
 فلا بد من التمجيد أو لم يقصد بإضافة الغفران إليه سبحانه
 ما ذكرناه كما في قوله تع أسرى بعبد له **قول** واسكنه جنة
 جناته بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بجوهر الدار
 وهي مثل شئ وسطه وخياره التمر يعني جعل اندخيار جناته
 تسكني له **قول** نظمتها النظم درشته كشيدين جواهر استعير
 لتأليف سائر كلامه المترتبة المعاني المتناسقة الدلالات
 عما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة إشارة
 إلى أن بساط كلامه كالدرهم في الصفاء والغلاء وإنما قال ذلك
 ترغيباً للطلبة **قول** في سلك القريب السلك رتبة والنقير **قول**

فقد استعمل في قوله
 واسكنه جنة
 والجنة الحديقة ذات الشجر والثمار
 والجنة الحديقة ذات الشجر والثمار

قارداً وادنى والاضافة **باب** اضافة المبتدأ الى المبتدأ
قول وسقط الخبر السمي بكسر السين مراد بريد بلشيه
 وجنار والخبر نقش خط جر كرفق والمراد الكتابة والاضافة
 كاضافة السلك **قول** للولد العزيز العزيز ارجند وكراي
 وكم **باب قول** ضياء الدين كضياء البيت وسراج كالة
 ضياء يهتدى به الى الدين **قول** عن موجبات التلطف
 والتأسف التلطف دريغ خورن واندوه كنى سندن
 التأسف دريغ ودره خورن **قول** لانه لهذا الجمع والتأليف
 كالعلة الغائية اي لانه في السبب والبعث لهذا التأليف
 كالعلة الغائية التي يكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه
 من قبيل النسبة الى الباعث المحرك **قول** وما توفيق الابانة
 التوفيق جعل الاسباب موافقة للطلب **قول** وهو حسيب
 الحسب سنده بودن ونحي سدن **قول** ونعم الوكيل
 الوكيل اني كاري توي كواند والجملة عطف على الجملة وهو
 حسيب والمختص من محذوف او عطف على حسيب لتضمنه معنى
 الفعل والمختص هو الضمير المتقدم **قول** هظما لنف تحصيل ان
 كتابه اي ترك ذلك لاجل كسر النفس وذلك الكسر يحصل ان
 كتابه حيث صنع لا حيث استماله على المسائل ليس مرتبة
 كتب السلف حتى يلزم بذلك التوك محالفتهم فانهم انما استحسنوا
 جعله جزاء في ما فعلوا بشانه وما هو في مرتبة كتبهم لكن في
 توقي توك الامتثال بالحديث الدائر على الاسن وهو ان كل
 امر ذي بال لم يبداء فيه بحده فهو اجزم اي قطع لا يتم فيه رفعه
 بقوله ولا يلزم وما اصل ان الامور به التلطف سواء كان معه

الكتابة اولا ولا يلزم مشترك الاول ترك الثاني **قول** وبداء
 بتعريف الكلمة والاطلام وبداء بتعريفها ايضا لانه مشترك
 تعريفها او لتحصيل الاقسام المبحث عنها حيث انها منسوبة
 اليها **قول** لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها اي عن الاحوال
 منسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها سواء انتسبت
 لانفسها او لاقسامها من حيث انها اقسامها وفيه اشارة
 الى انها موضوع الخورن على من قال موضوع الكلمة او الكلام لعدم
 اختصاص البحث بواحد منها وجعل البحث عن احوالها راجعا
 الى الاخر **قول** في لم يعرف اي لم يتصور لم يصلح البحث
 عن الاحوال المنسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها ولما
 ثبت وجود تصورهما عرفا لم يحصل ما هو الواجب حصل ان قيد
 الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصور
 احده بان ذلك التوقف بالقياس الى العلم المفكول بالقياس الى
 المتعلم ان قبل التعلم ايضا علم بالمعروف قبل تعريفه لان لام التعريف
 يشير الى ما يعلمه الخاطب قلنا لا يلزم لزوم علم الخاطب
 لزوم علم المتعلم ليجوز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فانه
 فاذا ن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل العرفه وبالقياس
 الى الخاطب زيادة العرفه **قول** و قد علم كونه افرادها
 جزءا من افرادها اي سواء نظر الى افرادها او الى مفرداتها
 وجد جهة التقديم في جانب الكلمة ولا يخفى ان التقديم بحسب
 الوجود الخارجي اقدم في الكتابة توافق في التقديم

والسبب المذكور في الختم والمنهج

والسبب المذكور في الختم والمنهج

التلطف والتأسف

نحو الختم والمنهج

في التقديم الوجودات الاربعة اعني الكتي واللفظي والذهني
والخارجي وان التقديم بحسب الوجود الذهني ازا قدم في الكثرة
توافقت في التقديم الوجودات ما عدل الخارجي قبل هي والخطام
مشتقان من الكلم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في
احد الدولات الثلاثة واشتركا في جميع الحروف الاصلية مرتبا
او غير مرتب او اشتركا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب
ما بقى في الخرج كنوع ونسق وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق
بقوله قيل وذلك لان التاثير المناسب لان يشد بالخرج تأ
يصحبه بمجد الالم ولا يخفى ان هذا مناسبه بعيدة عن
الفهم غير لازمة مع ان المناسب يقال تأثير انفسها في
الاسماع ونقشه الصور في الازهان وما يترتب عليهما
من الافعال والانفعالات على وجه كانت مستتبعا
القوة التي هي مدلول الخاف واللام والميم فان تقالهما كلها لا
غزوة وشدة فالكلمة والخطام والكلم متساوية الاقدام
في ان تأثيرها للقوة المفرومة من جوهر تلك الحروف **قوله** وهو
الخرج الجرح بفتح الجيم عند كرون **قوله** وقد عثر بعض الشعراء
يعني ان ذلك التشديد علاوة معتبر **قوله** جراحات الشا جمع
جراحة بكسر الجيم خشي الشان سر نيزه وعصاو يزي هو غير
المقيام فواهم انده **قوله** جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل
الا في ما فوق الاثنان بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع

قوله

قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب
قوله والكلم الطيب ما دل ببعض الكلم فان الصاعد الى محل الغرض
ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث بخلافه
يعبر عنها ببعض الكلم فتاويل كتاويل الرحمة بالاعشاب وقوله ثم ان
رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** واللام فيها للجنس هذا الوجه
هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد
المنزعي للمعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة
لام العهد الخارجي ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق
والتعريف ليس الا للطبيعة مر حيث هي فاللام للجنس والطبيعة
قوله والتا للوحدة ولما كان ينبغي ذلك في المعنى الوفي خصوصا
عنه من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وقال الواحد
غير مرادة ولما سلم فيقول القول تجردها عن معنى الوحدة
كما تجرد في مقام التعريف اسما الاجزاء عن الوحدة حتى يمتنع
التجريد بدليل كليتني وعزيتي **قوله** ولا منافاة بينهما هذا جواب
على تقدير التثنية وسلم ما منعه **قوله** لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك فيه نظر لان
هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية
لا جنسية ويمكن ان يجاب عنه بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما
هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة
جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى
الكلم كنسبة نكرة الى نكرة **قوله** والواحد بالجنسية يعني ان ياتي الجنس

عند

والوحدة تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس أصلا والواحد
وصفاله وان يعكس **قوله** اللفظ في اللغة التي وفي شيء
منه واللفظ **قوله** ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ
الرضي عن اللفظ في الأصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لفظه
في المفعول به وهو المراد هنا فاعل هذا لا يكون فيه **نقل** لا يقال
يلزم على هذا التقدير خروج المتوى عن تعريف الكلمة لأننا نقول
المراد باللفظ لفظ حقيقة أو حكما ولعل ارتكاب النقل فيه
مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ إلا المعنى الشامل للمفعول
به حقيقة أو حكما **قوله** ابتداء فيكون من قبيل تسمية السبب
بالاسم السبب من قبيل تسمية التعلق بفتح اللام باسم التعلق
وليس فيه مؤنة تعدد النقل **قوله** أو بعد جعل بمعنى المصغرة
فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا أقرب ويجوز
ان يجعل منقول من اللفظ بمعنى التي من اللفظ أو بمعنى التكلم
ابتداء أو بواسطة **قوله** إلى ما يتلفظ به اللفظ كفتح والباء
للتعدي وليد فيه دو لأن اللفظ منشعب اللفظ اللغوي
الذي هو الكلام والحرف والعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم
انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة أو لا فمن ذهب
إلى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرنا
من تحقيق معنى اللفظ وفي بحث له ظاهر قوله أو حكما يدخلها
قوله الانسان انما يتدبه تعريفاً للتصوير اللفظ في الفهم **قوله** أو حكما
أي تلفظا حكما وذلك فيما يشاركه المتكلم في اللفظ

أصله

قوله مملوكا أو موضوعا قال قدس سره في الحاشية انما قال
موضوعا ولم يقل مستوعلا كما في عباراتهم المشهورة تنبيهها على ان
مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم يلزم الى استقطة بين الماهل
والمستعمل وهو لفظ وضع لغوي قبل ان يستعمل انتهى **قوله** قبل
ان يستعمل أي قبل ان يطلق فيراد به معنى فالمستعمل في عباراتهم
بمعنى ما يصح استعماله أو من قبيل تسمية العام باسم الخاص **قوله** اصل
أو مركبا من انما يصح اطلاق اللفظ على التركيب الحروف لانه في الا
مصدر **قوله** اذ ليس من مقوله الحرف والصوت الذي هو علم الحرف
ولادته عائدة عن أي مقوله هو قول المصنف في الايضاح ان المستعمل هو
الحروف لكن غير المحذوف الذي هو الفاعل بالمستعمل صوتا للسان
عن حذف الفاعل **قوله** ولم يوضع له لفظ خاص به فكما لا يكون
مذكور انفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا
مثل هو وانت كناية عنه فهو عارده **قوله** واجبروا عليه احكام
اللفظ عطف على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه والعطف
وبالكيدة بالبدل والابدال عنه وكونه ذاهلا الى غير ذلك **قوله**
والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ
به الانسان **قوله** وكلمات الله داخلية فيه أي في اللفظ بمعنى
هذا التعريف لانها تاتى بتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت
بالقياس اليه سبحانه لا يصدق اولان مشأنة ان يتلفظ بها الانسان
اولا تاتى بتلفظ بها حكما كالنويات وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة التي لا يقال على وجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان

انما هذه عطف على قوله عليه

مغاير بالشخص لا تكلم به الحق فكيف يصح صدق ما ذكره عليها **القول**
هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الأرباب فان اختلاف الحق
عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى أن هذا الاعتذار إنما يحتاج اليه
إذا ثبت أن الكلمات الله تم قياما به وهو مخالف لما عليه المحققون
أو بعض ما في علمه **الكلمات** أو بما يظهر في غير الانشأ **قول**
والنصب جميع نصبة وهي ما نصب لتعيين مستأد طريق **قول** غير
داخل في اللفظ الذي هو أول اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه
لم يحج في تصحيح التعريف إلى اعتبار أخرجه بقيد حتى يلزم علينا
أو كتاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا أن الجنس والفصل
إذا كان بينهما عموم مروج حاز الامتياز بالجنس **القول** أن يعتبر
الفصل جنسا والجنس فصلا **قول** لأنه لم يقصد الوحدة أما لأن
مثل عبد الله على داخل في الكلمة عنده خارج عنها عند **القول**
لفظه وأما بيان **القول** لعدم الاشتقاق مطابقة الحروف لابتداء
مشروطة بثلاثة شروط الاشتقاق وما في حكمه والوجه الثاني الضمير
الراجع إلى المبتداء وعدم تساوي التذكير والتأنيث كخرج
قد انتفت هنا التثنية بأسرها **القول** الوضع في اللغة جعل
في غير مكان الوضع بتعيينه جعل المعنى في اللفظ **القول**
تخصيص شيء مطلقا بخصوصه أو بعمومه كهيئة المفردات والركبان
بشيء سواء كان مطلقا بخصوصه أو بعمومه ولا يدخل في الوضع
الحرف لأن الحرف الأول لم يقصد جعله بل قصد الفقه بتوهم
أنه جعله أن قلت أن كانت البناء داخل في القصور خرج عنه

وضع

وضع المراتب لعدم انحصار معناه في واحد من المراتب في وجوده
كلها وإن كانت داخل في القصور عليه خرج وضع المراتب لعدم انحصار
في شيء من المعنى في وجوده في كلها والحاصل أن الجزاء السلبى الذي
التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن أن يجازى به تجريد التخصيص
السلبى وبأن التخصيص بحسب الجمل لا بحسب الحكم ولما كانت الأوضاع
في المراتب والألفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الألفاظ المترتبة
للأوضاع إلا المجموع الواحد والمجموع الواحد وبأن التخصيص لا يقع
وبأن معنى كل من المراتب في معنى واحد من آثار ذلك المراتب لا يوجد
في الآخر وأن المراتب غير كل جعل لا يوجد في معنى واحد وما ذكرنا
يعلم الجواز الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا **القول**
بحيث أي ما كان ذلك الشيء المخصص ملائسا لتلك الهيئة التي هي
الشرطية وبخرج تخصيصهم في المراتب التوكيد **القول** في المراتب
ووضع واحسن في السمع وفيه تنبيه على قسمي الوضع اللفظي وغير
كأنه لا الرابع والافتقار أن يقال أنه أحسن أن قلت الكلية غير
صادقة الأبعد انضمام العلم بالتخصيص الشرط قلنا لا يبعد
يقال هذا الانضمام هو مراد ومفهوم في العبارة إذا العبارة
في أن التخصيص علاقة بها تنبئ بالدلالة من المعلوم أن لا بد في
العلم بالعلاقة فكانت قاله أطلقوا وأحسن وعلم ذلك التخصيص
القول فهم من أن لم يكن مفهوما أو فهم من فهم قصد الالتفات فلا بد
شبهة تخصيص الحاصل **القول** يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل
لأنه باعتبار دلالة على النسبة كالحرف وكذا وضع الأسماء المتضمنة

لغز الحرف كتي وما كان وضعه عاماً وما وضع له خاصاً كما سألنا
 الإشارة والجواب عنها كالحرف **قوله** والجواب **قوله** والجواب
 بأن الفهم اللازم لادراك الموضوع في المعنى بوجه لو حفظ حاله وضعه ولا
 شبهة في تحقيقه قبل انضمام القيمة لأن قوله متى أطلق إلى إشارة
 إلى غاية الجمل وهذا الفهم ليس غاية له **قوله** ولا يبعد أن يقال يعني
 أنه لا حاجة إلى بعد فإن التبادر في الاطلاق الاستعمال في المقام
 والاستعمال فيها لا يكون بدو القيمة **قوله** المعنى ما يقصد به
 ويلزم به صريحاً أو ضمناً أو تبعاً سواء كان حسب الوضع أو لا فذلك في
 المطابق والتفصيل والالتزام وغيرهما كما إذا سئلت وأردت به
 خصره **قوله** وفي بعض المعنى ما يقع أن يقصد به **قوله** اسم مكان من
 مصدر العلوم أو المجهول **قوله** أو مصدر ميمي للمعلم أو المجهول **قوله**
 بمعنى الفعول **قوله** يجوز أن لا يعتبر نقل اليد فيرفع مؤنة النقل **قوله**
 أو خفف مع خفيفاً غير قياسه والذي جرت عليه هذه الأعمال منع
 لفظاً الميل إلى جانب المعنى واستعمال الشدة بمعنى الخفف فيقال
 الكلام ومعنية واحد **قوله** فذكر المعنى بعده مبنية على تجريد حته
 يكون المراد تخصيصه بشيء بدو البنية أيضاً لأنها قيد مقبيل إلى الشيء
 المقبول فتركه مستلزم تركها وبذلك المعنى يعود معنى الوضع لأن
 تخصيصه بشيء بمعنى أي بما يقصد بذلك الشيء هو الوضع وإنما قيد
 بالتجريد فذلك لأن ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور الاشتغال عليه
 لأنه لا حاجة إليه كقولنا وارتكاب التجريد أقرب من جعل الوضع بمعنى
 الصريح كما قيل لقوله الحقيقة وشيئاً أمر التجريد في أمثال

قد يقال في
 الاستعمال في
 المقام
 المعنى
 ما يقصد به

وفيه

وفيه كشف الاختلاف بكل من جرت الوضع على أن ذكر الوضع اللفظ
 معنى من الصريح أو ما من لفظاً إلا هو فلا فائدة في ذكره إلا ليعلم به
 قوله **قوله** والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل
 فقط كما يدل عليه الدليل ذلك أن يجعل الطبع في مقابل الوضع **قوله**
 وبقيت حروف الجمل أي حروف **قوله** تعدد بأسمائها كالف با نا نا اذ هي
 حروف الباء المقابلة بحروف التاء **قوله** فإن قلت قد وضع الحرف الالفاظ
 فيدغم من مجموع تعذر المعنى **قوله** وقد اجيب عن الاستدلال بأنه ليس
 أي في مقام نقص تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة **قوله** إلى
 الالفاظ مخصوصة أي مشخصة من حيث أنها مشخصة سواء كانت
 في نفسها مفردة أو مركبة وذلك لأن النقص الأول إنما يقع على ذلك الحيشة
 ولا مدخل للفراد والتوكيد فيه ولذا لم يقل إلى الالفاظ مفردة بخلاف
 الثانية إنما يقع على تركيبها ولذا قال أو مركبة **قوله** فليس هنالك أي
 في جميع الضمير إلى الالفاظ مخصوصة أو المركبة **قوله** ما لا يدل على لفظه
 من حيث أنه جزء لفظه لمعنى حيواناً طلق حال كونه علماً لشخص انشأه
 لأنه ليس اسماً لذلك المعنى إلا باعتبار وضعه العليق وجزؤه بهذا الاعتبار
 لا يدل على جزئه ذلك المعنى **قوله** وفيه أنه يؤم أن اللفظ موضوع إلى ذلك
 لأنه إذا عرفت عن شيء بما فيه معنى الوضع وعلمت به معنى مصديقه
 أما في صيغة فعلاً وغيرها فهم منه في عرف اللغة أن ذلك الشيء موضوع
 بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وإنما قال يؤم مع أن
 القاعدة تقتضيه اقتضاً بيناً لظهور المراد هنا **قوله** كما تركب
 في مثلهما قبل قيل وهو مجاز بطريق المباشرة فكذلك المفرد **قوله**

تلك

ومعناه ج ما لا يدل خبره من حيث انه لا يدل خبره عما جاز
 معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ عند
 المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في
 عرف النحاة صفة اللفظ بالذات وبالعرض للمعنى **قوله** وكان النكته
 في التبيين وكان النكته ايضا في تقديم الوضع على الافراد او كان
 لا من لا اعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستدل به وهو
قوله فعلى انه حال من السكنى في وضع ان قلت لو كان حاله كان بجنبه
 كما في ضربت قلنا لا لم نروم ذلك عند النحاة فان بعضهم يرا
 مرتبة الحال في التأخير عن الفاعل والمفعول ولشئ سلم فذلك اذا لم
 يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحققت هنا ان الافراد
 صفة اللفظ بالذات او اذا تغير المعنى على تقدير جعل حاله على يده
 ولا يخفى ان افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ **قوله** او من المعنى تبع
 الشارح في تجزئ الحال غير النكته من غير اشتراط سند كذا لا يقال
 لو كان حاله مقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم
 صاحب الخبر وان تقدمها عليه مطلقا يمنع عند اكثر البصريين
 كما يفهم من كلام الشيخ الرضي ايضا **قوله** فانه مفعول للفعل واللام
 في كونه مفعولا ومعمولا فاعند عامر الحال وصاحبها **قوله** لا يخرج
 المركبات لان المركبات الفاظ موضوعات بالوضع النوعي كما اشارنا اليه
 فيخرج من غير هذه الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان لام التعريف
 من حروف التثنية او اما ان التانيث المتحركة والفاء وبأ النسبة ولا
 التثنية والجمع كسلمان ومسلمين فذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها من
 حروف التثنية وذهب جماعة الى انها من حروف التثنية وجعلوا جمع الصيغة
 والآ

قوله

والآ على المعنى المقصود الا ان تلك الدالة لما كانت زيادة تلك الحروف نسبة
 الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سبي استفعل والمطاوعة الى فاعل
 انفعول **قوله** واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة
 الاعرابية والخاص اصل انه لم يعتبر كل من الجزئين حالة اللزاق فان الحرف
 الاخير فاعند لم يسحق الاعراب بل البناء والمحو للاعراب هو قائم فجعل
 الجمع كلمة واحدة فاعرب اعرابها ولا يخفى ان هذا في قاعدة وبصري
 وحلي وجرى دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعنى
 في الاول ليس الاخر الثاني والثالث الجزاء الاول وكذا في الاخيرين فان
 علامة التثنية والجمع فيهما اعراب ما محدد وفيه تأمل **قوله** مع انه معرب
 باعرابيه ان قلت ما يوجد الاعراب في كلمة واحدة وتعدد الاعراب
 ليس لا تعدد المقصود ولا تعدد المقصود في كلمة واحدة في اطلاق واحد
 قلنا قد يعبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق
 وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللسان ان اعراب
 محكي كما في تابقا شرا ولما كان الاخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه
 في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس
 على الاعراب واحد **قوله** ولا يخفى الى اعلم ان الغرض من علم النحوي
 معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاحال جانب اللفظ والميل الى الجا
 المعنى لا يلزم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاحوال لا يجري في كل ما بعد
 لشدة الامتناع لفظا واحدة بل في ما اعراب باعراب كلمة واحدة
قوله فانه لا يقال لفظا واحدة هكذا قالوا وفيه انه ان ارد باللفظ
 ادنى ما ينطق عليه اللفظ كلمة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا نذر
 الكلمات وان ارد ما لا نوع واحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علما وان ارد

قوله

فخصوص وحدة فلا يدل اللفظة عليه أن قلت اللفظة للمرة وللمرة
 منها ما تكلم به دفعة قلنا لا شبهة في جوار التكميم بعينه علما دفعة
 بل يجب أن تكلم به كذلك الآن يقال المراد بالمرّة ما تكلم به مرة وليس
 ما يصح أن تكلم به مرتين فخرج عنها عند علماء التمام على كنهين يصح
 أن يتكلم به مرتين **قول** وبي مثل قائمة وبصرى إلى قوله داخل أي
 مسأحة ومجاز **قول** لأن الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ
 آخر وهي ثلاثة أقسام وضعيّة إن كانت بسبب جعل جاعل ومقتضى
 إن كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالها وعقلية
 إن كانت بغير ذلك **قول** كدلالة لفظ دين السموي ومراد الجدار
 أنما يتدبره إذ لو سمع دين من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالة
 أو لم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللفظ علم حيث
 بالمشاهدة لأم اللفظ **قول** أي منقسمة إلى هذه الأقسام السبعة
 في ثلث في تليث القسمين تبان أحوال الأقسام واختلافها مادة
 وصورة الكلام **مختصة** يفهم من السكوت في موضعين الأقسام
 وتعلل به قوله لأنها قبل هذا الحصر عقلي وتوجيه أنه في قوة تقسيم
 كل منهما دائري بين النفي والإثبات كما يشهدك الدليل وإن أبست في
 عقلي فالظان قطع إذ ليس لتلك الأقسام مفهومات تحصل سوى ما
 أخرجها التقسيمات **قول** أما من صفتها قبل التقدير هكذا الآن حالها
 أو دلالتها ولائها أما ذات دلالة ولا يخفى أن تقدير الشرح بما يقبل
 الطبع السليم غاية القبول أما تقدير الحال والدلالة فلا يناسب مقام
 الكلمة ولا الحق بأن الثاني حرف والاول اسم وفعل وسند عدم
 صحة الحصر على الأول وعدم صحة الجمل بناء على الثاني لأن حال الكلمة
 أولان حالها

اللفظة على الوجه

لا تختص

لا تختص في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها
 مع أن الضرورة التي دعت إلى التقدير إنما نشأت من الثاني والثالث
 التأويل في الأول وأما تقدير الذات فيجوز ما اقتضاه زيادة
 أن وكذا جعل أن يدل بمعنى الدال فلا سيد قدس سره التقدير في هذا
 المقام مبني على ما هو به من أن الفعل مع أن في تأويل المصدر ولو وضع
 المصدر بدله احتج إلى ما ذكره لكن النظر إلى المعنى يعني عند ذلك معنى
 المصدر حقيقة ولا يخلو عن خبر **قول** من غير حاجة إلى انضمام كلمة
 أخرى أو مركب إليها **قول** الثاني الحرف استيناف لأنه لما قال أما كذا
 أو كذا كان سائلا قال أما الأول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول
 أما كذا وكذا معطوفان على الجمل الاستينافية وكان تقطعا أولا
 ثم جعل الجمع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم الاول الفعل
قول لأن الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي أي طرفه **قول** أي جواب
 مقابل للاسم والفعل لم يقل أو في جانب من الكلام لأنه قد يقع خبره له
 نحو لا حجر **قول** أن يقتضون ذلك المعنى الدلول عليه الفهم عنها لما
 اعتبروا المقارنة في الفهم كلمة خرج عن حد الفعل ما يقتضون بأحد الأقسام
 بحسب التحقيق كضرب مصداق وما يكون بينه وبين الزمان ترتيب في الفهم
 كضارب أسن وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمها كلمة
 كما إذا اتفق مع فهم ضارب الزمان مأخوذا من السماء سمي اسما
 ما لا يكون مأخوذا منه وأصل سمي بجر كات التي حذف الواو ثم نقل
 حركة السين إلى ما بعدها ليصح الوقف عليه أي بجهة الأصل لا
 يلزم الابتداء بالسكان لا يستغنى عن الأخير ولأنه لرفع السمي

قوله وقيل الاسم ورفعه لتناق سمي وجمعه على اسم فانه لو كان
 كما قيل كان فاعلا وسم وجمعه او ساما وارثا بالقلب بعيد
 لتضمن الفعل فيكون تسمية الدال باسم المدلول قال وقد علم الواو
 للاعتراض لئلا يجده الاشارة او للعطف على انحصرت لانها
 او للعطف على العلم بالادعاء انحصار الدال على الدليل اي علم انحصار
 وقد علم بذلك بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان تكون الواو للحال
قوله بذلك الباء للاستعانة وضع اسم الاشارة موضع المفعول لزيادة
 التمكن في الذهن وكما انكشف واختار ذلك دون هذا اشارة الى
 تحقيق التعظيم بحودته قال حد كل واحد منها اضافة الحد الى المفعول
 بمعنى اللام ويجوز التصريح بها وضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام كذا
 منع التصريح بها كما حقق قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم
 فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افاة الاختصاص الذي
 هو مدلول اللام كقول الواحد وكل واحد وقوله منها لبعض
 والجار والمجرور وصفة لقوله **واحد** وليس المراد بالحد ههنا اي في هذا
 فان الحد عند الادب هو العرف الجامع للمانع وفي هذا المقام لان الترتيب
 من مابة الاشياء وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون هذا مقابلا
قوله والله قدر للصواب في اللغة اللبني وفيه خير كثير عند العرب فايد
 به الخير جازا فيقال في الذم لا دناى لا كثير خيره وفي الدع قد دثر
 وذلك لان العرب اذا عظمو شيئا نسبوا الى الله سبحانه قصدوا الى ان
 لا يقصر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدثر اللبني والمعنى تعجبوا من
 ام ربه كما ملأ في العلم او القدره الى غير ذلك من الصفات الكماله قال
 الخطيب لم يعطف على السابق لانه فصل اخر من الكلام **قوله** في اللغة ما يتكلم به

ثم

ثم استعمال استعمال المصدر فقبل كلمة كلاما كما عطف عطا مع انه
 في الاصل لما يعطى **قوله** لفظا تضمن تضمن الخبرية **قوله** اي يكون كل واحد
 منها في ضمة فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة
 قيل لم جعلت الباء للاستعانة لم يحج هذا التاويل لان النسخ بالكتبة
 الكلتين ولو جعلت بفتح مع اتيح الى تاويل بان يقال النسخ بالفتح كل واحد
 من الاجزاء الثلاثة ولا يخفى ان هذا هو المنع على جعل الضمة خيرا للفظ
 ويلزم ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسميا ولو لم يجعل خيرا له
 كما في السرخ الى التاويل **قوله** فلا يلزم اتحادهما فيما اذا تركت الكلام
 كلمتين فقط **قوله** اي تضمننا حاصل السناد بسبب السناد ويجوز ان يكون الباء
 للاصناف اي تضمننا ملتصقا بالسناد **قوله** والسناد نسبة احد
 الكلمتين الى ضم احد الكلمتين او نسبة مدلول احد الكلمتين **قوله**
 حقيقة او حكما الكلمة الحكيم ما يصح وقوعه في موقع لا يقال
 يخرج عن السناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء
 للمزعم ولذا قالوا ان السناد الذي هو اصل الاسم وقالوا لا يتأني
 ذلك الا في اسمين او فعل واسم ولو جعل الرابطة بين الشرط والجزاء
 كما حققه السيد قدس سره يخرج عن قطعها اذ لا يصح التعبير عن شرط
 الشرطية بمفرد والدليل على ان الرابطة بينهما صدق قوله ان ضرتي
 ضرتك وان لم تكن الضرب الى الخطاب **قوله** بحيث يفيد الخطاب
 اي شيان ان يقصد به افاة الخطاب فائدة يصح السكون عليها
 اي لو سكت الحكم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطية ونسبة
 في باب الفائدة قد غل فيه السناد الجملة الواقعة خبرا او صفة ودخل
 ايضا اسناد الجملة التي هي مضمونها الى الخطاب **قوله** خرجت النمل

اتيح

يوفى

الصفة اما المركب **المتكلمين** ومما لم يخرج **سواء كانت خبرية**
 اى تحكية بماء العارفين **انشائية** اى غير تحكية بها غير الواقع
 في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات مجتمعة فيجوز التعبير
 عنها بما يفيد الاجمال وهو **المفرد** اعني قائم الاب او ذا
قد فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان اللفاظ موضوع لا
 هي لا يحتاج الى هذا التأويل كما حقق السيد الشريف قدس سره
 ان اللفاظ غير دالة على انفسها بل هي محصورة بانفسها لا بد
 في فهم السامع فيحكم عليها ولان سلت فليست بالوضع لشيء
 في اللفاظ المهيول ودعوى وضع الهيول لانفسها مما لا يقدم عليه
 من مستكبر في مباحث اللفاظ ان قلت اذ لم يكن اللفاظ
 موضوعا لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحق
 التنوين ها قلنا ان اللفاظ لما كانت في تأويل الاسم المفرد قبلت
 احكامه وخواصه وان الاخبار عنها ولحق التنوين لها من
 الحروف الاضافية للاسم معنى انما لا يوجدان في غير الاسم اذ انما
 ذلك الغير موضوعا للمعنى ومستوفيه اما اذ لم يكن كذلك جازا لا
 عنه ولحق التنوين والالفاظ كلها متناوية الاقدام في ذلك
 تقول في حرف حتر وضرب فاعلم ما هو وجسق **مهل** اعلم ان كلام
 الميرزا في ان حتر ضربت زيدا قائما على كماله لا يخفى انه يلزم عليه فان
 ارتكاب حقيقة افراد من كلام في هذا التركيب **اخبارا** او اوصافا
 او جملة تسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة التسمية للتاكيد
 او شرط فان الكلام هو الجزاء على نعمهم واما على التحقيق فليس شيء
 من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو مجموع **يخلو** الكلام فانه لا يصدق
 عليها

ش
 ذهن

عليها لان الكنا فيها وسيلة لاهو المقصود لذاته قال وذلك ان الكلام
 اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى التضمن او الى اللفظ كما قيل لان
 الكلام مسبوق للكلام ولبعده ولان قوله لا يتنا اشار الى ان الكلام
 بعد تعريفه كما ان قوله وفي اسم وفعل وحرف تقسم الكلمة بعد تعريفها
 وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشا الحصر للتركيب الفعلي من
 الاثنين يرقى الى ستة **نحو** الا في اسمين حقيقة او حكما وذلك من
 تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الطرفين والمظروف وانما قدم
 هذا القسم لتحقيق خبرية التقديم **او** في ضمن اسم الى انما قدم
 الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لتحقيق الاسم التقديم
 واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ فغير موافقة للواقع
 لتقديم الفعل على الفاعل **تقدير** ادعوا القول الى الانشاء قبل
 او بعده **اي** كلمة والادخل في التعريف التركيب والدوال الاربعة
 والفردية على ذلك جعل الاسم اقسام **الكلمة** كأن في نفسه
 جعل صفة لمعنى سواء رجع ضميره الى اخره الى ما او الى معنى ولم
 طرف لغوي لدل او حال ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل
 او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في
 في معنى النسخ خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف
 وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة
 بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك القام مبنية على قصد ودلالة
 الحرف ولا قصد الا في معناه لاجتياجه تصور والتفان الى الغير
 وذلك الاجتياح قبل الوضع الساكن في الدلالة وبالوضع لم يثبت
 حاجة اخرى بالذات ولا يلزم ذلك قصد في الدلالة فان كثيرا

من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها
 الى فهم كقيد المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير
 المخاطب والتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة يتوقف
 فهم السمع على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما
 لا يستلزم ذلك التصور توقفه على القابل والفاعل **قوله** ما ذكرنا من
 باعتبار في نفسه اي ملحوظا في حد ذاته لا في ضمن غيره كافي مقابل **قوله**
 كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في حد
 ذاتها او يتنسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج
 عنها ككونها في وسط البلد او قربة هي بيت الفلان اعرض
 عليه الشيخ الرضوي بان قولهم في حد ذاته على معنى في غيره نقض قولهم
 على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قيمة الدار في نفسها كذا بل يقال
 لا في نفسها ويمكن ان يجازع بان ليس مقصوده ان يودي في
 الموضوع واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه ملحوظا
 في غيره معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان يتنسب اليها الغير في
 مع كونه منشأ حكمها وكذا حكمها بل المقصود ان يتنسب اليها باعتبار
 تارة وعدم اعتبارها اخرى وان امتازا **قوله** كان في الخارج هو
 كان الموضوع الخارجي قد يكون وصفا لا مبرا تابعا له وقد لا يكون كذلك
 الموضوع في الذهن قد يكون تابعا لامر في الملا حظة وقد لا يكون وقد
 تشبيه المعقول بالحس ويظهر منه وجه اخر لاستعمال لفظه في وهو
 انه لما شابه المعنى في الخارج لا مبرا العرض القائم بالجواهر التابع
 له صح ان ينسب اليه ذلك الامر بل لفظه في كانه ينسب العرض الى المحل بل لفظه
 في والمعنى المتعلق لما شابه الجواهر صح ان يقال انه كان في نفسه يعني
 انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم

شابه

لغيره

بغيره **قوله** والملا حظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق **قوله** اربعة
 فلا يصح الشيء منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو مشترك بالذات
 بديهية **قوله** ملحوظا في ذاته تعلق له مستقلا بالمفهوم **قوله** غير ما
 الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابداء بدونه وهو
 ما مفهوم من لفظ الابداء ولما كان ذلك المتعلق غير مشترك بالذات
 بل مشترك بالتبع كفت دلالة هذه بخلاف ما لو كان مشترك بالذات
 فانه لا بد من ذكر متعلق بضم كلمة اخرى لئلا يظن **قوله** لا حاجة
 في الدلالة عليه من ذلك على كذا **قوله** وهذا هو المراد بقولهم الى يعني ان ليس
 مرادهم بكون المعنى في نفس المعنى انهم انما مدلوليا حتى يحلوا الكلام **قوله**
 ويدخل الحرف فيه بل معناه اذا انتقلت وهذا الى ذهن السامع انتقل
 معها المعنى اليه فكان قاله كلفا اذا انتقل انتقل بما فيه فلا قيل
 ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان الحرف معنى كاسما في غيره فمعناه انه
 اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قاله الحرف
 كلفا خلا فلا يقال معناه فيه بل انه في غيره اذ به يظهر **قوله** حيث
 هو حاله بين السير والبصرة لا من حيث هو وهو معنى قائم بالقياس
 الى البصرة **قوله** وجعل الله التعرف حالهما اي التعرف نفسه لا من حيث هو
 بل من حيث انه حال للطرفين **قوله** منسوبان **قوله** كان معنى غير مستقل
 بالمفهومية اي معنى مشترك بالتبع **قوله** لا يمكن ان يتعقل الابد كواي
 لا يمكن ان يتعقل السامع الا بتعقل متعلق بخصوصه وذلك يعني
 لان تعقل النسبة مخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور
 الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق **قوله**

لكونه مبتغا ملتقاً بالذات وعمود وضع من فان ما كان وضعه
 عام لا يفيد خصوص بدو ضمنية وهي متفاوتة بحسب الموضوعات
 لتقدم للرجوع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم
 الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الطرف بمنزلة الضمائم **تعالى**
 وللفظة من موضوعه ككل واحد من جزئياته لانها لا تشمل الا في
 الجزئيات وتعلم الوضع بالاشتغال والقول بانه مجاز لا حقيقة له
 بما لا ضرورة فيه ثم الطان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقة كما
 قيل لانها غصص المفهوم الابتدائي ولو عطف تبعاً وثبات الافراد له
 بما لا شاهد عليه **والف** ايضا انها يجوز ان يلاحظ قصد الكن
 لا يربى بغير معنى حرفياً قبل ان معنى من ليس جزئيات الابتدائي
 بل الابتدائي من لوازمه وان في نفسه بالاشارة الى المقصد **المع**
 واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من
 او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية **تعالى** ظاهرة في معنى
 ان يكون المعنى ملحقاً في نفسه وذلك لقب المرجع ورد العبارة الى ما هو
 المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الطرف عن اخويه **تعالى**
 فارجاع الضمير الى المعنى اي لم يصرف الى الظاهر خارج الضمير **الوما**
 كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبقيتها الى **تعالى** لان معانيها
 مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك **تعالى** في
 عروق تحت وقدم وخلف او الاخبار مع انها لازمة للنظر
 لانا نقول المفهوم المستقل تقتضي الحكم عليه اوبه اذا اخذ في
 حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه اوبه بما يعرضه
 سواء كان ذلك العارض جزءاً من الاول ما يورث عليه كنى او خارجاً عنه

في
 حاشيا

كالظرف

كالظرف المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج **تعالى**
 لكن لما جرت العادة باستعمالها الى معنى ان العادة جرت بان
 يستعمل تلك الالفاظ في مفهومها الكلية وان يستفاد الخصوصية
 بالاضافة بخلاف الوقت فانه لا يجوز ان يكون مستقلاً في مطلق وان
 يستفاد الخصوصية من جهة مع ضمنية **والايض** الاخبار عنه كما يصح
 الاخبار عن ابتداء سير البصر وفيه تأمل **تعالى** باعتبار معناه **التضيق**
 يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضيق فيدخل فيه الفعل ويجتاح
 الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابق لم يدخل فيه لان
 المعنى المطابق للفعل باعتبار اشتغاله على النسبة غير مستقل فلم يجز
 الى ان يخرج بقوله غير مقترن **تعالى** باحد الازمنة الثلاثة يعني زماناً
 انت فيه وزماناً قبله وبعده وشبهة امرها كفت معونة **التفسير**
تعالى وهو صفة بعد صفة للمعنى وهو بعيد **تعالى** والمراد بعدم
 الاقتران اي المراد بعدم الاقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك **العدم**
 بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير السبوق سواء كان ذلك الوضع
 وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه يزيد ويكثر عليان لان معانيها **ها**
 المعنى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عنها بحسب **الوضع**
 الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها **بها**
 المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترنة باحد الازمنة
 في الفهم عنها بحسب **الوضع** الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي
 او جاد مجزوء كما سيظهر وخارج عن الافعال المحيطة **الزمان**
 لان معانيها وهي منبئى غير الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع

الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلا في انشائية تلك
 المعاني انشائية غير مقترن باحد الارضه بحسب الوضع الاول
 ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل حيث
 تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا ما يفعله صيغة
 الانشاء وهو بحسب الاول مقترن ولك ان تقول المراد بعدم
 عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع ودخل فيه زيد ويشكر
 عليهما لانها بحسب الوضع العلي غير مقترن باحد الارضه ودخل
 اسما الافعال اذ لا وضع لها باراء معنى الفعلية وكما يكون الحكم
 باسميتها بحسب الوضع السابق على التغليب فانها بحسب هذا الوضع
 قد تكون مركبا وخرج عن الافعال المنسوبة عن الزمان بناء ان
 لا وضع لها باراء معاني الانشائية ولما كان القول بان لا وضع
 لاسما الافعال في المعاني الفعلية وللأفعال المنسوبة في المعاني
 بعدا غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا
 ولهذا لم يجب ايضا عريضة اسما الافعال بانها بمعنى المصا
 التي لو حظت مع الافعال وبانها موضوعية للأفعال اصطلاحية
 للمعانيها قال الشيخ الرضي الغزي في الحاشية لم يرد بقول
 صفة مع انه لم يحظر ببال لفظا اسكت **قوله** قد دخل فيه اسماء
 الافعال التي علم على ان قالوا انها ليست بافعال محال فيها
 للافعال صيغة وقبولا لما لم يصل الافعال كالتنوين والام التعريف
 وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرما **قوله** نحو زيد
 فانه قد يستعمل مصدرا نحو زيد زيد وهو مضارع ايراد
 مصدر ايراد اي رفق تصغير ترجم اي ارفق رفقا وكما
 صغيرا قليلا **قوله** او غير صريح اياهم ثبت استعمال مصدر
 لكنه

لكنه يشبه ان يكون مصدرا في الاصل لانه قام به دليل على كونها متقولة
 الى معاني الافعال عاصلا ويشبه ان يكون اصلا المصدر والكلية بينهما
 وزاد لاحتياجها باخرها من نحو زيد **قوله** على وزن قواه واصلا
 صيغته هيمنة كقوة قال قدس سره الدجاجة تقوى اي
 قواه وبقاء على فعله وفعله **قوله** نحو اما زيد
 اي بعدم وعليه زيدا اي الزمة **قوله** فانه على تقدير اشتراكه وهو
 الراجح على ما قيل من ان له حال حقيقة ولا استقبال مجازا ان العكس
 قال **قوله** خواصه خبر مقدم للاهتمام به او القصر او مبتدأ كما
 قال صاحب الكشاف في قوله تعالى من الناس من يقول امنا ولا يعبدون
 يفهم ان المذكور اقل من المتروك **قوله** منها بصيغة جمع
 على كثرتها التي تجاوز العشرة قالوا انها تبلغ فيها الثلثين
 وعن السبعين بقرينة دخولها على الجمع فلودخلت على مفردة كما
 ابتدأت اتصالية يشهد عليه قوله هذا من الناس او من الناس
 لا يقال يفهم منه انه لو لم يأت بثنائي لمكان الحكم صحيحا لكنه عارضا
 مع انه لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لان
 لزوم ذلك ولما سلم فلان ان اقل مرتبة عشرة اذ لا فرق
 بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولما سلم فليكن اما بقوم
 كل منهما مقام الاخر فذلك مجاز غير **قوله** وخاصة الشئ
 ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمّن يختص
 السلب وانما لم يقل ما يوجد في شئ ولا يوجد في غيره إشارة
 الى الكلية بين المعنى المعرف والعرفي باحده فيه ولم يحاط به
 عن كون التعريف باعتم بان يصدق على الفعل لان المقصود امتيازها

بمعناها

عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام وكذا ان تخصص
 لفظة ما بالخارج المحل استمارة المال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت
 بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق الشارع عليه ولو دعه لفظ
 الحد اي قوله كل واحد منها كما عند المذكورات منها من السمت
 المشقة وهي ذكر البتة واردة المشقة قال **دخول اللام** اي اللام بال
 دخولها وانما قال ذلك لان التشابه الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك
 بحسب الانصاف ولا انصاف للاسم بها وبقرينتها **اي لام التعريف** المضاف اليه
 اختار لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها بدل المضاف
 او للحد الخارجي اولد هني والتعريف بينا الواقع لا يما لا يستعمل
في قوله لا شامل للميم في لغة حمير وفي قبيلة مشرطي وشامل ايضا لغيره
 حرف النداء كنداء تيعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان
 العامل للنداء ليس البعض الاسماء **في قوله** في قول حمير قال
 امن امير مصيام في امسيف **في قوله** لعدم شهرته واختصاصه ببعض
 وجوز ان يقول ان اليم ليس للتعريف بل هو بدل لام التعريف **في قوله**
 وفي اختياره اي في ضم اختيار اللام على الالف واللام هذه
 قوله في اللام وهذا لان نقصان التعريف التكرير ودليل حرف
 الساكن وكذا دليل تقيضه فتوافق التقيضا في الدال ويتوافق
 دليلها **في قوله** زيدت عليها همة الوصل مفتوحة مع انها كحل
 مكسورة في سائر المواضع لان الحققة فيها مطلقا فكثرة استعما
قوله الى انها ال كحل وايضا لم يكن كحل كان التثنية كسر الهمة وفيه
 ان عذرة قد سبق **في قوله** الى انها الهمة نصفه شين مذ في ال
 والعلامة لا تحذف **في قوله** لانه لتعيين معنى سمعت عن بعض الافاضل
 ناقلا عن بعض شيوخ المختصر الذي صنفه الزحشري ان اللام الامة
 في اللفظ

في اللفظ الذي اريد به معناه فهو لتعيين معنى المستقل ومحصلة
 في الجنس والعمد لا اللام مطلقا فانما قد تدخل على اللفظ ولا تعيين
 فيه فلا عمد ولا جنس كاللام الدالة على التعريف باللفظ
في قوله عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوا وفيه انه ان اريد باللام
 معناها الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي
 وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير معينة صهيبة لزم وجود دخول
 اللام على الفعل المجزوع الزمان والنسبة وهو لا قياسا للام الا ان يقال
 ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن اني عدوها
 الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كليها حالبة
 او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة **في قوله** وكذلك شامل للخاصية
 اعلم ان تلك الخاصية كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصية
 حقيقة بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذ لم يرد به معناه نعم
 اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك يجوز بيانا الاطراد والانعكاس
 ثم اعلم انه اختار هذه الامة لان كلامها متضمن لخواص كثيرة فان
 اللام متضمنة لانواع التعريف والمجرى متضمن للاختصاص من حرف
 المجرى وهي كثيرة والتثنية لاختصاص اضافته ومعانيه والاضافة
 لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص
 والتخفيف والامتنان اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا حال
 ومفعولا ومتمما وايضا تلك الخواص خواص ومزايا كثيرة متبينة
 في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص **في قوله** ومنها دخول الحرة
 اريد بالمجرى كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه ويحتمل ان يكون عطفا على اللام
 لفظه اعم ولا يرد بالمجرى مصدر محمول لا كان عطفا على دخول

لما

اللام

وتيسر عليه التنوين وأما قدم الجبر على التنوين مع ان بينه وبين لام
التعريف متعلقة النقيض لانها اذا اجتمعتا في كلمة كان التنوين متاخر
عنه في الوجود وأما تقديم اللام عليه فلان المصدر موقعها وأما
تقديم التثنية على ما بقي فلانها الفظية وهي اظهر من المعنوية في
الدلالة على الاختصاص وأما تقديم الاسناد على الاضافة فلانه
مدار الكلام ولتضمنه ضوا من كثيرة **قوله** لانه اثر حرف الجر او حرف
اثر حرف الجر او حرف الجبر مع الفعل الى الاسم ويقصد الاول حرف
الجزم **قوله** وأما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف
كما في الاضافة اللفظية فلا فلانها فرع اولانه لا يكون الا فيما
كافاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكون كذلك **قوله** بان يختص
بيان النخلة بانها مقصورة على وجهين احدهما ان يختص
مقابل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك
المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح
لا يضاف اليه شيء وثانيهما ان يزيد على الاصل الذي يختص به الاسم بان
يدخله والفعل **قوله** والمراد به كون الشيء مسندا اليه لا كون الاسم مسندا
اليه كما يقتضيه سياق الكلام والاولى الحكم من الفائدة وتوجيه ذلك
ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوص بل بنوعه فكان قال بعضهم
والاسناد الى نوع الاسم ومطلوعه وفائدة هذا الاداء انه اخضع
ان يقال كون الشيء مسندا اليه وان لا يعرف فيه لما لا دخل له في الاضافة فلان الفائدة
وهو ان الحكم المتعلق بالضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم
يعتبر الاضافة كما يقال في علامة الرجل لم يستند ان معناه علامة
الرجل

الرجل الحمد مضافة اليه تختص به فلاضافة لتأكيد الحكم فكذا
نقول ههنا ان معناه من خواص الاسناد الى الشيء وذلك الشيء هو
الاسم وبالمعنى يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مصداقاً سواء كان
ذلك النظر من النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول يرجع
الى الشيء المذكور في الطبع او الى اللفظ بعيد **قوله** لانه الفعل
يعني ان المعنى العرب لا خطت معنى الفعل منساقاً الى الشيء او منساقاً
اليه فلذا كان كما صلي النابلي **قوله** التعريف والتخصيص المراد
بالتخصيص بقليل اشراك الافراد ولا يرد بالفعل الا الطبيعية فلا
تعد التخصيص وفيه تأمل جاز ان يقول ضرب يوم مريداً به نفس
الطبيعة ولا يشبهه في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا
النوع التخصيص حار في الفعل كتخصيصه بالظرف والمحال ان قلت
وي باعتبار معناه المصدر وهو معنى الاسم ولم يوجد الا في الاسم
قلت المعنى المصدر سواء كان في قالب المصدر والفعل صالح لذلك
التفصيل وكيف لا والمعنى المصدر المدلول عليه بالفعل مضاف
للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح
البعث الا في بمرت يزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المور
وزيد **قوله** والتخفيف وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا
يوجد شيء من ذلك في اخويه واما الحذف الذي هو محمول عليه طر في الباب
قوله واما تفسير الاضافة بكون الشيء مضافاً الى لا مع باعت
والضاف اليه جميعاً وأما لم يجعل في مقابلة كون الشيء مضافاً اليه
الادليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد والقول قدس سره

امر بطلبه لا غير خلا
مع الاسم فانه لا خطه
لا يجر وجه منساقاً
الشيء صح

فلا صاقه بتقدير حرف الجر مطلقا لا المصروفة عبارة للفصل
 بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعني الخواص
 الآتية لم يرد بها الاضافة مطلقا فان كان اسم الزمان يضاف
 الى الفعل وانما اراد المضاف واراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل
 بناويل المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع للاضافة
 قلنا لا شبهة في انما يحذف المضاف في حالة مقسمة تارة الى طرف
 وتارة الى اخر فلهذا يدعي انها يجوز ان يتصور مجزئة عن
 خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لها اي
 او يدعي ان اطلاق الاضافة على قبة مشتركة هي مجازية
 وحمل الجميع على ارادتهما على سبيل البدل بعيد لان الفعل
 او الجملة اشارة الى اختلاف القولين ذهب المصنف الاول
 كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر
 ان المضاف الى لفظ في نحو انتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية
 لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قوله انتك زمن الحجاج الا
 هي المضاف اليها واما حيث الغنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان
 في الجملة **قول** وقد يقال هذا في تاويل المصدر ينبغي ان يكون هذا
 مرضيا للاختلاف السابق اختصاصا من الجر لان الجر لازم للاضافة
 اليد واختصاصا من لازم مستلزم لاختصاصا من لزوم ولا يخالف
 قول المصنف فيما سياتي في المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كذا كراهه
 يا في الاضافة كما ياتي في الاسبق اليه قال الشيخ الرضي قل والدليل
 على ان المضاف اليه هو المصدر يعرف للمضاف مع خلو الفعل التعريف
 نحو انتك يوم قدم زيد الى اراء والبار اما افلا ضمن صحة

شا
اللازم

هنا

هذا المثال ويحيى مثل في كلامهم قال وهو محرب الاعراب يعني
 الاظهار او الزالة الفضا وهو محل اظهار المعاني والزلة فضا
 الالتباس او محرب الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظ
 لان الاعراب العرب باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القيل
 محرب بكسر الهمزة كذا في الايض وفيه انه لو جاز احد صفة منه
 لجاز ان يكون اسم كان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره **قال**
 البناء المقصود في المقار وعدم التغير وذلك لان شدة صوته في قاي
 هيبة لا يتغير بالبناء **قال** في التفسير والمصحح لدخول الفا
 الموصوفة للتفسير على التفسير كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر التفسير
والذي هو قسم الاسم يعني ان اللام الداخلة على هذا القسم للعهد
 والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المحرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم
 اقساما **اي** الاسم بقرينة المقالة ويندفع به ما يقال من ان التعريف
 غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل
 لان الشئ لا يشبه ولا يناسب نفسه وكان يدفع به ذلك النقض
 يندفع بقوله تركيبا يتحقق مع العامل اذ لا عامل لبنى الاصل فذكر
 الاسم حيث لا يتحقق وقيل في دفعه ان الالام لزوم مشابهة الشئ
 لنفسه لانه اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه **جواب** الجواب
 ان يقال ان المشابهة النقية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه
 ضمنية عند الالام الدور ولزم ان يكون بناؤه لغاوض الشا
 لانفسه الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضمون
 الى شئ ويستعمل مع وعلى مجموع المضمونين ويستعمل ابن البكر المعنى

شا
تغير

الاول زيد في قام زيد وبالفتح التام جمع قام زيد كما يقال لاحد
 لقين زوج ولحمي عمار زوج واعترض عليه بان التبادر
 المركب هو المعنى الثاني والالف في التعريف محمولة على التبادر فالظن
 صدق التعريف على مثل بعلي بك **قوله** تركيبا يتحقق معه عامل
 لم يقل تركيبا مع عامل ثلاني يخرج ما عامل مهنوي وسعدان يراد
 بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه **قوله** النظم
 اي لم يناسب في الاشياء الذي هو المشاركة في الكيفية بالنسبة
 التي اعم منه لان المفسر بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو
 لا خصوصية الاول ولذا قال البني ما مناسب **قوله** منسوبة
 في منع الاعراب مبنية في بحث البني فلا يلزم في التعريف بها كما
 يلزم في اذ افسر المنسوبة بالنسبة التي لها وقع ولم يبن فان للفق
 عرضا واسعا وليس هو مراد **قوله** اي المبنى الذي هو الاصل
 لم يفسر على اصل البناء به في المعنى لا ينحصر في التثنية لان اصل جميع
 الافعال البناء وانما الاعراب بعاد من الشبهة بالاسم ولان فيه
 صرف العبارة عن الظل لان التبادر من مبنى الاصل انه مبني وذلك
 بحسب الاصل دون العروض والتبادر من اصل اي بني سواء
 بني ككله اصل او عرض له الاعراب وهو الماضي الى كازمة المص
 وزاد بعضهم الحذف في عمل فاعتبر العلامة بحذف
 يعني ان العلامة اكتفي في تحقق العرب بكونه قابلا لوجهها
 الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد
 والمص لا يكلف به بل اراد مع القابلية وهو الباب التي بها

پس

9

عنها ابتداءً او بواسطة الدليل فيلزم تقديم الشيء على نفسه وقد اشأ
 الى الصغرى بقوله معرفة العرب اي من معرفة ان هذا او ذاك
 معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اي ما عرف انه معرب مما
 يختلف اخره باختلاف العوامل والى الواسطة بقوله حاصل معرفة
 هذا الاختلاف وتعرف به اي بسبب مفهوم الاختلاف وتعرف
 مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور
 المعرب الحاصل بسبب تعريفه باختلاف لا يقال الصغرى محمولة على النتيجة
 مفصلة فلا يلزم بعدم الشيء على نفسه لاننا نقول لا مدخل للتفصيل
 في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهو واحدة
 في صورة الاجمال والتفصيل وهذا لا يستلزم حقيقة **قوله** حقيقة
 او حكما المراد بالبديل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالبديل الحكمي تبدل
 دلالة القضية مع بقاء الذات فان هذا البديل في حكم تبدل الذات
قوله او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لاصفة حقيقة لانه
 الحركة لا يقوم بالحرف بل يقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له قال
 باختلاف العوامل ان قل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فاعل
 فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما **قوله** الدالة
 عليه به خرج عن حكم العرب اختلافا متو ومنا ومنى باختلاف
 العوامل الداخلة على المتفرم عند كجاء زيد ورايت رجلا عمر **قوله**
 بذكر **قوله** واما خصصنا اختلافا بكونه في العمل كما سمي عند الفعول
قوله اي يختلف لفظ اخر اي صورة اخر او تقديره اي يختلف اخر
 بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الاخر فقط كما في مسلي

ذكر في غير هذا المقام ان هذا هو المعنى
 الذي في هذا المقام ان هذا هو المعنى

او غلاي

او غلاي تقديره وتقديره صفة كما في عصا وقاض او بحسب
 بالصفة فقط كما في جبل وغلاي فان اخرها لا يتبع غير قبول الاعراب
 بحسب الفرض والحكم وان كما يتبع غير قبوله بحسب الخارج **قوله**
 اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا اي اختلافا منسوبا الى الصورة
 او الى التقدير على ما مر واما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدر بحسب
 الموصوف لان الاختلاف ملحوظ مجازا باعتبار سبيل **قوله** جعلت
 الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي
 اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر
 في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلازم قوله الى
 التقدير واللفظ في ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظان
 اشارة الى ما يثير اليه قوله لفظا او تقديرا **قوله** رايت احمد ومرت
 باعد ورايت جلي ومرت **قوله** وقلنا رايت مسلمين ومرت
 بمسلمين اي مدلولها ياتي بالصورتين فاذا ظهر شموله للثنى
 والجمع **قوله** علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل على النصب
 وقيل عليه علامة الجر **قوله** فان قلت لا يتحقق الاختلاف في اخر
 المعرب ولا في العوامل اذ اركب الى قوله مع عامل ابتداء ان قلت
 التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان
 التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق مع
 عاملان معنويان فتحقق الاختلاف في اخر المعرب في العوامل
 اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك
 لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنى ليس الارتفاع **قوله** فليس هذا

على تقدير فيما تعذر الامة

حكم اخر حاصل ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت
 يجوز ان يقيد الاختلاف بالعامل باحد الازمنة **وهو** يكون لازما
 للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالطرف لازما قلنا فيه صرف الكلام
 على الظاهر ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز
 ان يتحقق معرب لم يتحقق مع عامل في شيء من الازمنة نعم قابلية
 الاختلاف بالعامل من لوازمه **ولما** كان المتبادر فعلية الاختلاف
 لم يتعرض له قبل الادبالات في الاول ومعنى يشمل الاختلاف الذي
 مبداه حاله الساكن والاختلاف الثاني الوجود قد عبر عنه بالاختلاف
 المتشاكل وبالعامل جنس العامل فان اللام الداخل على الجمع قد يتصل
 بالجمعية ولا يخفى بعد ذلك **فان** غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
 خواصا شاملا اي خواصا للاضافة بالفتحة الى المبنى **واما**
 قلنا ذلك لوجوده في الضارعة ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقلنا
 ولا يخفى ان القول بان لا يميز خواصا شاملا مبنى على ان لا يتحقق
 في الضوطة العروضة عوامل في شيء من الازمنة **اول** يتحقق فيها
 عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها
 ليست شاملة لكل وقت **ثاني** اي حركة او حرف كان القرينة عليه
 شقرا من الاعراب بانه حركة او حرف او مذكورة في ضبط اعراب الاسماء
 ولا يخفى **ثالثا** اختلف اظهره اعترض عليه بان التعريف جامع
 لان بعض مسما ومسما ليس في الاخراد الاخر هو النون واجها بواعده
 بان النون فيهما كالشون في المفرد واعلم ان ادوابه ان هذه القرينة
 لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف الساكن عليه
 بالفتحة

او ان كان فيهما كالتنوين
 الى هذا

الى هذه القرينة في حكم الاخر وان كان بالنظر الكونية علامة للثبوت
 والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون
 بمنزلة التنوين وذلك في الشيء والجمع المعروف باللام لا متنازع اجتماع
 اللام والتنوين **ثانيا** انا اوصفت اختلاف الاخرى بحوله ذاتا
 قلنا يتحمل واوبوك الى الفايك واما تحوله صفة قلنا يتحمل صفة
 زيد الى الفتحة **ثالثا** لا يراد العامل والمقتضى وكذا وصفت كونه معربا
 قال قد سوسر في الحقيقة لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كما لم
 الجارة فالاول ان سند اخرجهما الى السببية القرينة المفهومة من
 الجارة وابقاها بالوصلة على عمومها انتهى وكذا ان تجعل الباء للالة فيسند
 اخرجهما اليها اما خروج العامل فلاه الجارة جعله بمنزلة العلة
 ولهذا سمى عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير للمعلم
 وهو علامة لتأثيره واما خروج المقتضى فلان الة الشيء سبب
 له والمقتضى ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل على لوجوه تمام الحجة
 حتى يخرجها لكان احسن لكن المصمم جعل من تمامه **وقد** خرجها بالسببية
 ان قيل سقط التعريف بالقرينة النامة للاختلاف فانها سبب قريب
 له قلنا ليس للقرينة النامة سببية الاسببية احكامها واخرها متروكة
 من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب سمي الاعراب **بصح**
 التقصير لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب
 في الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب
 العقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء ولا يخفى انه لا يقتضيه
 استلزام السبب لايها فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل

ما اختلفت لاننا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريف الزمان فلا فرق
 بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يحيا ايضا بان الاختلاف ليس عبارة
 عن التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه وهو التحول السكون
 الى الحركة ومنه عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء السند
 ومن كونه علامة لادراك كونه علامة لادراك كالف المشقة وواو الجمع
 فانها قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة
 لها وللفاعلية ومن علامة الى علامة كناية التثنية والجمع فلنا
 هذا الخواص غير مرضي عند النحويين وغيره من العبارة فان التبادر من
 رجع ضمير قوله اخذ الى العرب ان الاختلاف بطريقه بعد كونه مع
خروج حركة نحو غلظي وان تحول اخذ من الاعراب الى الكسرة وكذا
 خرج جهر الجواز كقوله تقا واسمها برؤوسكم واجلحكم بكسر اللام
 واما حركات ما قبل هذه الادوات من التانيث وباء التثنية
 وعلامه التثنية والجمع فمخرجة يرجع الضمير الى العرب لانه ما
 لحقت تلك الادوات ليست معربة وان ابيت فخرجت بفيد الحينية
قوله ليس حيث انه موث لوجوده قبل عامل الجمل قبل مطلق الحال
 وكذا الحال في الضمير المذكورة **قوله** ليدل المعاني جمع معني ما يقع
 بالشئ ونحوها العينية واللام في ليدل الى معطوف على اسمها في خبرها
قوله يعني وضع الاعراب او وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني
 ويتضح المعاني في انفس الاسماء غير استعانة الى العامل والقرينة
 وذلك للاعتناء بشئها فانه بعيد ان لا نظر في وضو لا قصد
 ولا يتبادر ليدل الاختلافية ان الاختلاف لو كان دالا على هذه

وقد اذ كان قوله
 ليدل خارجا عما
 قد ووجه له
 الكلام

فان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض النحويين الى ان
 الاختلاف كما مر به في هذا الكتاب وغيره اللهم الا ان يقال
 ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بغير المسلكه ووجه ذلك ان
 اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعنى عليه لانه مستند الى
 الاعراب من حيث اختلافه بسبب الدلالة اليه قال الصراغ
 اختبرت هذا التعريف على تعريف بعض النحويين لان الاختلاف
 ليس موجبا في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود
 في الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول مع
 اوصاف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي
 ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضع المعاني على
 نفس الابل والوضوح ونحو النفس بالذات هو الحركات والحروف
 وقال الشيخ الرضي في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الابر
 ان البناء هذه وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات
 وفيه فظهر لان في العرب سبب اختلافها وسبب قد بين ان الاختلاف
 لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعني ان يكون بين اعراب
 البناء فليس فيه التعميم الا عدم الاختلاف اي البناء على حالة واحدة
 اذ لا حاجة في سبب يقتضيه بل يكفي عدم الاختلاف فتعني
 ان يكون نفس البناء والحركة او السكون في اخره سببا لعدم الاختلاف
 من يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب
 الاختلاف حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كافي في جعلها
 متقابلين يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعنى هي

نظر

كون الاسم عمدة وفضل بلا واسطة حرف الجر وبواسطة
المعتق على صيغة الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما تقدم
بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء احدى على سبيل المناوبة وذلك
لان يوصف العا بهذا الوصف ليس الا بان العا باعتبار هذا الوصف
يقبض على الاخر والوصف الذي به اقتضا الامر هو كون احدها
طائرا ابدا لا كون احدها مطرا عليه فاذن تعين الكسر ويوافق
ايضا الرواية ويرشدك الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي وهو
مع الكلمة قد يطر بعضها على بعض ولا بد للطائري من علامة مميزة
له من الطر عليه **وسمى** احتاج المجاز الى التنية والطائري
العين اللانم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تعين له
الكلمة كما في التصغير والكسر وقد حمل له حرف كما في التنية
وقد يكون كلمة مستقلة كالضما اليه الدال على معنى في المضام
وان كان طر ان المعنى لانها للكلمة فان كان الطائري واحدا ككلمة
الفعل عملة فان تركيب منه وسماه فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب
للمبتدئين وغيره وان الطائري اللانم احد الشئيين او الاشياء فاللذان
بالحكمة ان يطلب له اخف علامة يمكن لا زومه ومثل هذا
انما يكون في الاسم فجعلت علامته ايضا من حروف المد التي
هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم يحتجب
وهذه التقريير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاصل
وفي الافعال والحروف البناء على تضمين مثل معنى الورد
والاستلاء فان اخذ الشئ مستقولا ومشتق عليه مثل انظر ان

قوله يقال اعتور الشئ الاعتواء يست بدست كرون جيرا
واسعاود واستقود مثل وقد جعلنا هنا مستقار التعلق العا بالاسماء
على سبيل المناوبة او مجازا من سلا عن التناوب **وسمى** واما جعل الاعراب
في اخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الاخر او جعل
معلق الاعراب في الامر تحقو الحال في الحرف كما في الاعراب بالحركة او تحقو
الحرف في ضمن جزئية كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الاخر لا يقال
على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين
موضع الاصل تعين موضع فرع وهو جانب السفل بقدر الامكان
واللانم تقديم الفرع وتأخير الاصل **وسمى** والاعراب على صفة اي
صفة السمي والدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلها صفا
للدلول ومعلمها الشئ الرضي صفا للدال وهي كونه عمدة او كونه
فضلا فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
فلا ينسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه فان قيل
ان الحرف الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يشأ
الدال عليها اخر الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة
هو الاصل والمراد بالتأخير التأخير الدال لا الزمان ولا شبهة في تأخيرها
لأنها لا تأخر في الحرف لانا نقول تأخرها الدال لان لها اسما
وضعت لرجاء بان القصدي بيان الاعراب بالحركة لما ذكره في
متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحرف
ابا عن حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اشان بعده بلا فصل
ببعض الواو وقيل على ما هو في الحركة اذن بعد الحرف لكن في ضبط

انصافها به يتوهم انها مفعول لا بعدة واذا استبعدت صارت مفعولا
 مفعولا ويمكن ان يجاب ايضا بان المفعول الساخر عن الالف لا يكون
 او الساخر عما عدل في الاخير فالساخر عن الالف في حكم الساخر عن
قوله ثلثة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجبر خبر واحد
 ليصح الحمل على قوله انما فيكون العطف مقدر على الحمل كما في قوله البيت
 سقف **وجذر** **قوله** هذه الاسماء الثلاثة الى اعلم ان الكلمات الثلاث
 يسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية
 كما او غير اعرابية كضمة فعل ككتها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها
 الغير الاعرابية ويسمى ايضا نصبا ورفعا وجرا اذا كانت اعرابية ولا
 يختص بها بل معناها شامل للحرف الاعرابية ايضا والنسبة بين
 والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والحركة
 وانما سميت الحركات تلك الاسماء لخصائصها في اللفظ والشفقة وسعة
 دفعها عن مكانها ومصلو الثانية بفتح الفم ويتبعه نصب فكان
 الفم سابقا فمصدرا قد سمي اياه ومصلو الثالثة بحركة
 الاسفل وخفضه وهو ككسر الشئ اذا كسرت يسقط ويهوى الى
 اسفل ثم الحزم بمعنى الحزم القطع وفي الحزم قطع الحركة ولذا سمي
 الحزم جازما والوقوف والسكون بمعنى واحد والا ولا يختص بالاخرين
 والاخيران بالنسبة **قوله** ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرة
 واما عند الكوفية فالحركات في اللفظ فانما مستعمل في الحركات البنائية
 بل في الحركات الاعرابية **قوله** على قلة القرينة كقوله بالضمة ورفعا الى
قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف
 يستلزم الرفع لكن قد يختلف عند لغة المشابهة بالفضل ولا يخفى

قوله ثلثة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجبر خبر واحد
 ليصح الحمل على قوله انما فيكون العطف مقدر على الحمل كما في قوله البيت
 سقف

ان هذا

ان هذا التعميم هو الحق والحق بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية
 ويكونان فيما يشابهها بطريق الاستعارة بعيد لا يدل عليه نعم الرفع
 والنصب بالفاعل والمفعول الحق ومن جعل الباقى للنسبة والرفع
 المفضل المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجبهم بحسب المعنى راجع الى
 ما في الشرح وتوحيد الشرح اقرب من توحيدهم في اللفظ **قوله** حقيقة
 او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة **قوله** او كون الشئ مضافا
 بقرينة للقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لها الا ان الشئ
 مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الحجة لا يوجد في غير النص
 اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زيدا فانه لم يقيد وابا
 الحجة زيد كالجاء فكانت علامة **قوله** لان الرفع ثقيل والفاعل للثقل
 لانه واحد معنى على اصالة الرفع والفاعل ولو ترك قوله لانه واحد
 وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما ثلث بحسب الاقسام
 لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف **قوله** ذلك
 ان تقول لان الرفع اقوى للحركة فناسب العمدة **قوله** فاعطى الثقل للثقل
 اي مجعولا للثقل للثقل ولذا جعل الخفيف للكثير والنصب
 خفيف او ضعيف والفصل ضعيف فجعل الضعيف للضعيف **قوله**
 ولما لم يبق الا انما اخرج للاضافة الى علاقة لان المضاف اليه فضلة **قوله**
 الحرف فارد عنهما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلا
 اقتضا العمدة التي هي الفعل وليست عمدة واما انه بالواسطة فلا اقتضا
 مع العمدة التي بواسطة الحرف ولا كذا العمدة اقتضا الحرف من غير
 في ذلك اعتبار علمهما اما على الحرف في ظاهره واما على العمل الفعل في محله

١)

ولذا جاز العطف بالنصب على محذوف يظهر نصبه اذا حذف الحرف
ثم يخرج الخبر في موضعين عكونه على للفضل ويبقى علما للمضما اليه
فقط احد في ما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كفلان زيد فالفعل
محذوف نسبيا منسيا القيا الجوز المسند اليه كمر زيد وكان فيلن المستثنى
بالا اذ كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الحرف لانهما فصلان بوا
الواو والا لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد
التبليين يعني الاسم والفعل كان الايدخل في غير الفضل
كالمتن المفعول لم يروا اعمالها فبق ما بعدها منصوب بالكل ذلك عما
استفدته من كلام الشيخ الرضي قال العامل حقيق البيان اما لا يحتاج
بيان حكم العرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه
في تعريفه واما افعه عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف
والاعراب سبب قريب له قاما الاستيفاء ذكر العمل الرابع الذي في
مقاصد هذا الفن كما قالوا فان العرب مادة والاعراب صفة
والدلالة على الغاية على العامل فاعلى وتأخير عن المادة والصفة
ظا واما تأخير عن الغاية فلانها مذكور تبعا لانسانا بيان الصفة
اليها اولانها مقصودة بالذات والمراد ببيانها عامل الاسم اذ
العام المعنوية ختصة بالاسم كما ذهب اليه البصريه وينبغي ان
تعريف العامل مطلقا عندهم ما وجب كونه اخر الكلمة فعلا واسما
على وجه مخصوص مما اقتضاه مقتضى او اليه التام بالاسم
وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تأييد في المعنى حتى
لا يرد النقص بالبناء في مجسبك زيد قال ما به يتقوم تقديم

الحادث

الجار والمجرور للاهتمام لا المحط لا من دخل في التعريف ان قلت
التعريف غير مانع لصدق على كل الاسماء وما قام به المعنى للمقتضى
والركب منهما وعلى الراكب كالعامل واحد امور الذكوة قلنا الباء للالة
اي ما عدوه الة لما يبر التكم واعندوا الة الة ليعلم ما بعدونه الة
وان لم يستعمل الة يستعمل الة مؤنرا لا يقال فيتوقف ابا التعريف
على التسبع ليعلم ما بعدونه الة فيقول الغرض من تعريفه يعلم النحو
ويبطل ما قبل في عدوله للنسب تعريف الجهمو للعرب ان لان العامل
ما حذر في تعريفه لانا نقول قد كفي ضبط الدون وحصره العامل مؤنة
التسبع ولا يجوز انه لو قال العامل ما يقوم معنى المقتضى للاعراب كان
سما اعرا الاعراض الاول لانه نص في الة اعلم ان العامل قد يقال
انه الة وقد يقال انه علامة لما يجدته التكم في اللفظ ويتفرغ عليه
ما قالوه من ان رتبة العامل التقديم اما على الاول فلان الة تقدم ما
بالذات على ما هو الة ومن حق التقديم بالذات ان تقدم تلفظا ليوافق
الوضع الطبعي واما على الثاني فلا حق العلامة من حيث هي علامة
ان تقدم على ما هي علامة له ليعرف اول ثم يعرف ما هي علامة له من كونه
علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل ان يكون لا يقال هو الة
او علامة للاعراب فحق التقديم عليه الاعلى للعرب لانا نقول تقدمه
عليه لا يتصور بدو تقدمه على ولما ثبت ذلك لم ان يتسرع العقاد
علامة العاملية والمعنوية بين شيتين بمعنى ان كل منهما على عامل
في الاخر والا لزم ان يكون هو كل منهما التقديم على الاخر لا جهتين
مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كل منهما عامل في الاخر

١

نحو قوله تعالى يا مائة من النجوم فان اياها حيث تقيد
 معنى ان وفادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث
 وقوع الفعل عليه صار مفعولا فلا تقدم وتأخر جهتين مختلفتين
 اى يحصل تسرير التقدم بالخصوص لا بالقيام بالى لغير كما يقتضيه اصل
 الاشتقاق من القيام الذى هو قيام العوض بحله وذلك لان المعنى المقصود
 ليس قائما بالعامل **قوله** اى معنى من المعنى المعنوية انما قيد المعنى به لانه
 الاعراض ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعنى المعنوية كما ذكرناه
 اذ به حصل معنى الفاعلية لانه استند عام لا سند اليه **قوله** اذ به حصل
 معنى المفعولية اى بالفعل الكى في رايه لانه استند عام للتعليق قال
 الكونية مجموع الفعل والفاعل عام في الفعل لانه صار مفعولا في مجموعها
قوله وفي مرتبة زيد الباعل اى في لفظه واما في حقه فالعامل هو الفعل وحده
 النسب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كقولهم زيد
 فنحن من قال ان المقدر عام وجاز افعال حرف الجر مقدر لوقوع
 الضام موقوع ومنهم من قال ان الضام عام لان الحرف صار نسبيا
 ولذا يكتسب الضام النسب والتخصيص من الضام اليه واليه مال الشرح
 قال فالمراد بالذكر الاعراض وانواعه وكما كل من انواعه اقسام وتلك
 الاقسام محال اراد ان يذكر عقبة تلك الاقسام ومحالها فاني بالغا
 لبنائها **قوله** الذى لم يكن مشى ولا مجموع المراد في الشهود يطلق
 على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجرد وعلى ما يقابل الضام وعلى ما
 يقابل المشى والمجموع والمراد هنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل
 لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحى بالثنية والمجموع

لانهما

لانها داخلية في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاز بانها غير داخلية
 في حكم عليه بناء على ان القضية محملة اوان الاسماء الستة وبعض
 ما الحى بالثنية غير خارجة لان شمول الحكم يستلزم شمول الجميع الافراد
 في جميع الاحوال لان مقام الضبط ياباه مع ان ذكر النصف من
 الاخر لا غير النصف الذى لم يصف ولم يعرف باللام اصله لا يخرج
 غير النصف مطلقا كما هو الظاهر بانها غير داخلية بواسطة ذكرها
 فيما بعد وبما امر بها ان قيل قد بين فيما بعد ان غير النصف فكان
 ينبغي ايضا ان يكون كذلك ولا يصح بقيد الانصاف هنا احتراز
 اجيب بان تلك الاسماء مخصوصة وغير النصف لا يجاد ينحصر في الا
 عنه لتلايق غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصور بما ذكره
 اذ ليس الاعتبار بحالها كما لا اعتبار بما لا ينحصر مع ان الاختصار في الغنى
 مطلوب له جدا قال **والجمع الكسر النصف** اى انما يقال فالمراد بالجمع الكسر النصف فان
 لانه قصد نوعين من القسمة ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها
 بالير صفة له ولهذا الكسر والنوع القسمة كما قيل وهو بعيد جدا
 لا مقام الفرق بين النصف وغير النصف يابى عن ذلك ولم يابى عن نوع
 القسمة لم يابى عن نوع المشابهة في الذكر فيكون من قبيل قوله تعالى
 فسأت مرتقا في مقابلة قوله تعالى فحسنرت مرتقا **الذي لم يكن**
 الواحد فيه سلا اى ظهر ان يقال الذى لم يكن ملحقا باخر واحدة واو
 ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل منون وصير باعده ويظهر
 دخول فلكه جمعا فلكه فيه **احدها** ان الاصل في الاعراض ان يكون
 بالحركة لحقتها ولانها ابغاض للحرف وفيها ليست ابغاضا

انما

الاتوها ولو سلم فذلك يقتضي الاصلية بحسب الذات لا كونها
 علامة قال والفتحة نصبا قال هذا قدس سره في الحاشية هذا كيب
 من قبيل العطف على معمول عام في مختلفين لكن المفعول المقدم
 مجرور بـ اجازة المصنفين وذلك لان الفتحة عطف على الضمة
 والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفاعا والعامل فيه هو المفعول
 المقدم والقرينة عليه المقام لانه يصدر بيان اقسام الاعراب وحملها
 وذلك ان لا يقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظة كافيه فيكون
 عاطلا وذلك ايضا ان يجعل عاملا ماهر عاملا في الظرف المستقر
قوله ويحمل النصيب على الحالية والمصدرية قال قدس سره في الحاشية
 على معنى انه اعراب هذان القسمان بالضمه حال كونهما مرفوعين
 او اعراب بالضمه اعراب رفع وعلى هذا فيكون نصبا وجرا انتهى
 قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب
 المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى جرح
 هذه العبارة بعد كون الحركات الثلاث رفعا ونصبا وجرا على تقدير
 الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب
 والجرا اذا كان ملتبسا بالضمه والفتحة والكسرة وكان ذلك للرابطة
 من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك قال جمع المونث السالم
 قد تم على غير المنصف لا خطأ في اقسام الاسم المعرب لشبهه
 بالفعل وهو يصدر بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا
 للاصل من جمع المونث حيث توافقه في الحركات مع التثنية بخلاف الجمع
 المونث ولان جمع المونث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين

لانه مقابل

لانه مقابل الاول ومناسب للتأني باعتبار الجرا الاول وما بالثاني
 باعتبار الجرا الثاني ويكون ذكرها على ترتيب ذكرها بلها قال قدس
 سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى الجرح
 على انه صفة صفة للمونث حتى يكون المعنى المونث الذي سلم عن التقدير
 اذا لم يجمع وجاز توصيف المصنف الى ذي اللام بذي اللام عند الجرح
 لانها في درجة التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المصنف الكسب
 من المصنف اليه نقص ومثله عند **قوله** وهو ما يكون بالالف وانما
 سواء كان واحدا مثنيا ومذكرا كسجلا تجميع سيجل ومرفوعات
 جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل عرافا
 فيه ولا يخفى ان نفسه بما ذكر سواء كان بحسب العرف او بغيره
 كما قد فعل فيه سيجلا يخرج مثل ثنين وكلاهما في ادخال الاول الى تقدير
 مضى وهو صفة او معطوف وهو ما على صيغة لم يخرج في اخره الثاني
 الى تقدير **قوله** غير المنصف بالضمه والفتحة اي اذا خلا وطبع
 كان كذلك **قوله** فاعراب هذه الاسماء الستة اي لا يخصصونها
 اذ كثير ما يجري حكم على شخص ويرى الحكم على نوعه في اصل الاسماء الستة
 حكمها كذلك قيل في توحيد المنة تلك الامارة ان اللفظ اذا اراد به
 مجرور اللفظ يكون على العلم يصح تأويل بالصفة المشتهر مسماة بها
 فيصح ان يقول ابوك الى بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونه اسما
 وفيه ما من ترتيب كسر اللفظ موضوعا لنفسه بالواو رفعا الى بالاسم
 التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حرف الد كما قيل للزوم الا
 في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الفنى عنه **قوله**

او كونه الاربعة
 او كونه الاربعة
 او كونه الاربعة
 او كونه الاربعة

اذ مصغراتها او ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان في دوللا
 مصغر مصغر **قوله** معربة بالحركات لانه يتحرك عند ولا مد وجوا
 يتم فنن فاعيل وحروف العلة المجمول اعلا يجب سكونه لثبات الحركة
قوله ومضافة فيه تغيير للنظم المتين حيث اخر قوله مضافة عن قوله
 بالواو الى وذلك ما لانه جعل قوله مضافا حال المصدر في الظرف
 وجعل الظرف عاملا فيه ويكفي العبارة محمولة على التقديم والتأخر
 والا فالحال لا يقتضي على العامل المعنى فلذا قدم واخره اولاً
 للشارة تغيير النظم **●** لتلك كالفائدة او من الواقع او موافقة
 للاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون
 حالاً لمعول الاعراب للفهم من المقام اذ المقصد في نظم الكلام **قوله**
 ولم يكف في هذا الشرط بالنال لتلايقهم تفصيل ان خصوصية
 المضاد المذكور غير معتبر والمقصود في الاضافة الى اياء الكلام
 فقط في غاية الخفاء فاحتمل الى التصريح به وليس الاحتراز
 عن الصغر بصيغة المكبر ولا عن التنوين والجمع بصيغة الولد كذلك
قوله لتلايقهم ينسبها ويبنى الاحاد ولان الحروف وان كانت وفعلاً
 للحركات في باب الاعراب لتقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل
 حرف من تلك الحروف كحرفي او اكثر يكره ان يستند التنوين والجمع مع
 كونها فرعاً عن الحرف بالاعراب الاقوى **قوله** لمشا بهما التنوين في كون
 معانيهما منبئة عن تعدد كالاتي دون غيره وليظهر ذلك
 التعدد خصوصاً ذلك بحال الاضافة **قوله** ولو جرد حرف صالح فاسترجعوا
 من كلغة اجتراب حرف اجنبية مع ان في اربعة منها كانا محمولين

للاعراب

للاعراب فقط كونهما محذوفين من شياضها في اذن كالحركات
 المجتلية للاعراب وكذا الواو في ترك لانها كانت مبدلة منها اليهم في
 الايراد فلم الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرافعي الاقرب عليه ان
 اللام في الاربعة الاول والعين والباقي في حالة الرفع علم الرفع
 والالف والياء في النصب والجر علم النصب والياء مع كونها
 بدلاً للام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها الحركات حسنها للتخفيف
 وقال الصانع الالف والواو والياء مبدلة للام الكلمة في اربعة
 ومن غيرهما في الباقي لا لدرج الاعراب لا يكون من سجع الكلمة فهي
 بدل يفيد ما يفيد البديل منه وهو السجع كما اناء في بيت يفيد
 الثاني ولا يتوذر وقوله على حرف لقيام البديل مقام البديل منه
 واعترف عليه بان لا محذور في جعل الاعراب من سجع الكلمة لغرض
 التخفيف كما في التنوين والجمع وله ان يقول ان علامتي التنوين والجمع
 ليسا حرفي المنال من حرف المعاني **قوله** وهو كلا وهو ليس بشئ لانه
 لم يثبت كل في المفرد لجواز وقوع الواحد اليك كقولك كل الرجلين جاء وقال
 الله تعالى كلنا الجنين انت اكلها وللرؤم الالف في الاحوال الثلث
 حال اضافة الالف والواو والياء فان التنوين لا يمال والفاء بدل من الواو
 لا بدال الثاني في الوث ولم يبدل الياء الياء الا في اثنتين وقال
 السجستاني بدل الياء السماع الاملالة وليميلوا اسماً تلاً ثانياً على غير الشذوذ
 الامكان من دون الياء **قوله** وكذا كلنا على فاعل والالف للثاني
 جعل اعراباً كاللام في كلا وانما جئنا بالفاء الثانية بعد الثا لانه اناء
 لم يحض للثاني فلذا جاز تسطيرها في اربعها راحة من كونها بدلاً

اصغر اثنتين ابدلت
 بالثاني قبل اثنتين

من اللام ولما لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب تأخت وبت ها في الو
 ولا انها ليست بحض التائيت وكذا الالف لانها لا تغير للاعر جاز
 الجمع بينهما والحق التائيت مضافا الى مؤنث ا فصح بحريه
 وفي قوله فلذا جاز بوسطها رد للمؤنث قال انها ليست
 للتائيت لان تأ التائيت لا يكون وسطا ويجب ان يكون
 ما اضيف اليه كلاً وكلتا مثني اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك
 كلاهما ولا يجوز توفيق المثني الا في الشعر كقولك كلا زيدا وعمرا
 فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة واذا
 اضيف الى الضمير الذي هو المفعول فلان اذ كان مضافا الى مضم
 فالاعلى كونه جازيا على المثني وهو موافق له معنى والفظا
 واصل المثني ان يكون موحدا فالاولى جعل من افعال المتبوع في الاعراب
 ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثني للوحى كما كونا واما اذا
 اضيف الى المظهر اذ لم يسبق مفردة فان زعم انه ثابت في التقدير
 اذ كان مذكورا ثم شئ لم يمكن مثل ذلك في ثنائان وذلك ان معنى ثناء
 لو استعمل طرف الجبل ليس في الطرف الواحد مذكور المثني كما يمكن
 ان يقال لمفرد اثنان ان اذ ليس في المفرد معنى المثني فالثنائان
 طرفا الجبل المثني به فالثني في جمع الجبل لا في كل واحد من طرفيه
 والجمع ذو الاعر لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفردة
 لفظا وكذا اولا جمع ذات لاعتبارها فلا يكون جمع الو السالم فينبغي
 ان يذكر اولا مع جمع المؤنث السالم ملحقا به واما ذو وفرد مع
 سالم فلذا لم يعمده ملحقا به واما قدم الو عشرين لانه جمع لا يدل

فانه لا يجزى على المثني
 اسلا واثنان
 قال الشيخ الرضوي كان
 عليه ان يذكر مفردا

على عية

على عدد معين كما هو مقتضى الجمع وهو علامة التثنية والجمع قال
 الشيخ الرضوي حلت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع فكلية
 الالف بخفة لعل عد التثنية والواو بثقل لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم
 مطرد في جميع المثني والجمع نحو ضربا وضربا وانما وانما وهما
 وهما وكا وكا لانه الصواب المرفوع للتثنية الى اولاد كلاً
 التثني والجمع مقدم لا محالة على اعرابه ولسبق الاعراب الرفع لانه
 علامة العدد فجعلوا الالف التثني والجمع علامتي الرفع فهما ولم يسبق
 حروف اللين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا ليا للجر والنصب
 للمثنى والجمع والجر اولى بها فقلت الف التثني والجمع في الجر باء
 فلم يسبق للنصب حرف فاتبع الجر والرفع كونهما علامتي الفضل على
 الرفع وفتحوا قال الشيخ الرضوي ففتح ما قبل الياء في التثني
 ابقا على الحركة الثابتة قبل اعراب التثني مع عدم حملها واما
 التثني قبل الجمع فقلت كسر لا استقلال قبل الياء الساكنة لو اقيمت
 والالتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لوقبليت الياء بضم ما قبلها
 واوابع ان مصدر الحركة اولى مصدر الحرف فارفعوا الاصل والجمع
 بالثني بسبب كسر ما قبل الجمع ان هذا فنوناها بالاضافة وكسر النون في التثني
 لكونه تنويناً ساكناً في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
 ان يكسر وفي الجمع للفرق فحصل الاعتدال في التثني بخفة الالف وثقل
 الكسرة وفي الجمع بثقل الواو خفة الفتحة واما الياء فهما فطارية
 للاعراب التي اشير اليها فيما سبق اي في ضمن ملحق
 بجمع الاختلاف الى اختلاف لفظا او تقدير واما قال ذلك ليتضح

للاعراب

قوله التقدير واللفظ المعرف بلام العهد بما المراد به كإين لصلح
لاحق الكلام سابقه فلهذا يكون قوله التقدير بياناً لحال القيمتين
لأنهما آتا قبل ولما كان التقدير أقل سهلاً لضبط أشار إليه
أولاً والادكان المتأخر من اللفظ لأن من حق العلامة الظهور
أي في الاسم المعرف أشار به إلى أن ما ليست مصدرية كما قيل وذلك
للاعتناء بالاجل في معنى اللام أن لم يقدر الوقت والوزن تقدير التقدير
أو الاستشغال في الأمثلة ولفوات الملازمة لما سبق من بيان حال الألف
أولاً في قوله واللفظ فيما عداه ليست بمعنى اللام والادكان المتأخر
معناه أن الألف اللفظي الأول ما هو مغاير للتقدير والاستشغال ولا ينبغي
فساد الذي تقدير الأعراب فيه فغلب حذف العائد والضمير المستتر
راجع إلى الأعراب وكذا أن تقوله الذي تقدير الأعراب حذف للفناء وقيم
المضاد له مقام أعني الضمير فصار مفعولاً عامستتر في الفعل الذي
في آخره أي موضع آخر فلا يلزم اتحاد الطرف والآخر الطرف وكان تقوله
أن آخر الاسم عام والآخر خاص فلا يلزم الاتحاد ألف مقصود سميت
بها لأنها ضد المحدودة أولاً لأنها ممنوعة من الحركة مطلقاً والقصر
المنع والآخر أي أو بدلاً مقابلتها للمحدودة وعدم اختصاص
للمنع بالألف لتحقيق في جميع غلوي أو محذوفة وهي في حكم اللفظ
الثابت ولهذا لم يغير ما قبل الألف وخلفاً أمر هذا القسم ظهوره معاً
بالأول وترك الثاني كعصاً وغلوي خبر مبتدأ محذوف والتقدير
هو ما تقدير عصاً وإشارة وغلوي وإشارة أو صفة مصدر محذوف
أي تقدير كعصاً وغلوي وإن جعلت الحاء اسمية جاز أن يكون

كعصاً

كعصاً وغلوي بدلاً من قوله ما تقديره وإيناً له وقوله مطلقاً على التقدير
الأول حال من قول الحاء والعامل فيه ما يتقدم الحاء مع التمثيل أو ما
يفهم من الكلام من التقدير أو تقدير الأعراب وعلى تقدير التأخر مما أضيف
التقدير المحذوف أو ظرف أو مصدر كذا المحذوف والمنع كعصاً في زمان
مطلق أو تقدير مطلقاً وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصاً وغلوي
والعامل فيه ما هو على في الفكر السبق أو ظرف لذلك العامل فإن الألف
ما دامت ألفاً وكما في الاسم العوب بالحركة لم يقل وكما في الاسم العوب
كما قيل لا يند في الجمع الكسر وجمع النون السالم ولو قيل بالحركة لفظاً الحاء
أو لا يخرج مثل عصاً فإن تقدير الأعراب فيه قبل الألف أيضاً أعلم أن أكثر النحاة
ذهبوا إلى أن باب غلوي من باب لا إضافة إلى اللفظي وخالفهم الصواب لأن غلوا ما
عوب ولا في الألف إلى اللفظي لا يجب البناء لا بشرط تذكره أثباته
فانه لما شغل اللفظ قبل دخول العامل لا في العامل إنما يدخل الاسم
بعد ثبوتة في نفسه وهو هنا مضى إلى اللفظي والألف أيضاً متقدمة على
العامل وهي مستلزمة بكسرة ما قبلها فإذهب اللفظي
على المقدمة الاستثنائية التي يفهم من قوله لا على الشرطية ونحوه
أن كسرة الملازمة مقدمة على كسرة الأعراب فلا يجوز أن يكون في أياها
أن قلت لم لا يجوز ذلك الأول لعروض الثانية قلت لا وجه لذلك
بسببها مع أن الأصل بقاء الشيء على ما كان وإن العادة بكسرة الملازمة أكثر
خصوصاً إذا لم يفت جانب الأعراب بالحركة لجواز تقديره أن قلت لم لا يجوز
أن يجعلها علامة أيضاً بعد تحقق العامل كما في علوي الثانية والجمع
فقد أجيب عنه بأنه يلزم ٨ توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحاً

ش
المنع

تقدمها على العامل
بما ثبت
المقدم على المعنى المقصود
المقدم على الأعراب مع

على اثره كما سجل توارث التوارث الحقيقي على اثره سجل
توارث التوارث الحقيقي اصطلاحاً على اثره ولا يحقهما فيما نحن فيه
دوسو في التسمية والجمع لان عملهما على الاعراب مستند الى العامل
وهو مؤثر اصطلاحاً وعلماً على معنى التسمية والجمع مستند الى قصد
المعلم وهو مؤثر حقيقي اى في حالة الرفع والجر يقع قوله رفعاً
وجراً ظرف للاستقلال المقدر والمعنى كاستقلال قاض وقت رفعه عليه
ومجربته او وقت رفع العامل وجمله ولكه ان يجعل مصدراً اى
استقلالاً رفع وجراً او مالا تماماً اضعف اليه الاستقلال المقدر اى حال
كأنه مرفوعاً ومجروراً الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله
لا استقلال الفية والكسرة على الياء الكسرة ما قبلها قال الشيخ
الروفي وذلك لحسن تضعيف الياء وتقليل الكسرة مع غيرها ما قبلها
بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يستقل الياء كما كان كسراً وكسرة
ونحو مسلي عطف على قوله كفاض مرفوعاً او منصوباً لا على قوله قاض
اذ لو قصد حينئذ بلفظ تمثيل تقدير الرفع كان مستنداً لا فائدة
الحكاية و لو قصد به كسر اللفظ جمعاً سالماً بالواو والنون مضافاً
الى العلم فيجوز ايضا الاذكرة اذ ليس المقصود في التمثيل منصوبية
المذكورات بل ايراد المذكورات وحملها واخرها وهذا المجمع بين الخاف
ونحوها فان اصل مسلي قال الفاضل الهندى ان لفظ الرفع
في مسلي مسلي بعد الاعلال متعذر وقبل استقلال كافي عصا كنى التمسك
في التقدير في عصا بعد الاعلال وفي مسلي ما قبل الاستقلال لا اعرابه
بالواو وتقدر بحسب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وتقدر بحسب
ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة فصار الاعراب حالة الرفع

بعدوا

تقديرها وذلك لا مشاع ان يكون الياء النقلة على الواو بدلا عنها في الدلالة
كما جعلت كسرة جمع النون السالم بدلا عن الفتحة لان الزايل بالاعلال
فيهم الثابت فلم يجعل الياء بدلا عنها لكان كلمة واحدة اعراباً بلفظ
وتقدير بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرها فان الياء الدخلة
ايضاً يابا فية على سكنها وقد يكون الاعراب بالحرف تقديرها
في الاموال الثلث وبعضها في اعرابه بالحرف ولا في مدة اخره سا
بعدوا سواء كان مضافاً او لا كافي قوله تعالى والمقل الصلوة على قراءة
النصب وانما لم يقل ولا في اخره لئلا يستقل القاعدة بمصطفوا القوم ولعله
انما لم يعد المولان بعدد بياء الاعراب اللفظي والتقدير الثابت للاسم
في قامة لا باعتبار عارض وكان الباء مثل غلغلي ومسلمي لشدة اشتغالها
بالحركة ليست عارضة ان قلت فلم يعد في جمع اعرابه فينبغي ان
بالواو تقدير في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده التقدير بطل
قوله واللفظ فيما عداه اصيب عنه بانه جعل داخل في باب غلغلي نظر
الى اخراته والى اللفظ الاخر في فيه وفي وان كانت قليلة نعم لبي
الاعلام التي يحكى في لغة الحجاز محمدي ومزدي ومزدي فانه مؤثر
اعرابه وجوب الاستقلال بحركة الحكاية وكذا في التمسك الحكاية في
واكتفى بتعريفه اتماماً مع الاكتفاء لا خصصا والمؤثر عنده في المنصرف وغيره
المنصرف فاما علم غير المنصرف بانه ما فيه علم ان العلم ان المنصرف لا يكون كذلك
ولهذا في مثل ملبس في تعريف المؤثر عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي
يدخل في الثلث والثمن وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والنون
لشبه الفعل والحركة بالفتح وذلك لاستدراجه لرفع الشيء على نفسه فيما

هو المقصود التوفيق وعدم انحصاره المعنى فيها الخرج ما اعلم بالباب
 بالحروف مثلا عنهما قال غير المنفك المنفك ما خوذ العرف وهو الفضل
 والزيادة وانما سمي المنفك به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعلى علمته
 وهي التثنية والالتصاف بزيادة تمكن ولهذا يقال له الامكن ولما عري
 مقابلة غير تلك الزيادة سمي غير المنفك اي اسم معرب جعل ماضيا
 لامر موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولذا يلزم تعريف الخبر وتكريره المتبادر
 لان غير الايكسب التعريف المضاد له وفيه ان المراد بغير المنفك معنى
 العرف وهو مفهوم محصل لم يلحظ فيه معنى الفاعلية وله ان يقول انه
 بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر ان اسم خبر لا علم جنس لانه علم ضروري
 ولا ضرورة هنا والقول بان خبر مقدم يخالف الاسلوب الشائع
 تقديم العرف وجعل موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا استيق
 بالشيء يستدعي جعل موضوعا وقد سبق العلم بغير المنفك قال
 في علمنا فاعل الظرف او مبتداء قد علم خبره والجملة صفة سالفة
 في اللغة عارض غير طبيعي بحاله غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة
 ليست بمعنى الموصوب بل بمعنى ما سعى ان يخالف الحكم عند حصوله امر
 يتلوه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق قوله
 على كل واحد واحد جازا لكن صرح كلام المصنف في الايضاح على ان
 اطلاق السبب على كل متبع حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل
 بنى السبب في تعريف غير المنفك حيث قال ما فيه سببا ولم يقل ما فيه
 ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العليين ايضا فيكون اطلاق قوله
 على كل واحد حقيقة عنده ايضا واستجماع شرطيهما انما

في بحث دلالة هذه الاعمال
 المعالم ان لفظ غير يكسب
 التعريف اذا كان مضافا
 الى واحد كقوله مضافا
 الى مضاف من القاضية
 المضادة غير متصرف في
 دلالة كانت متصرف بالاضافة
 الا اذا اشترط موضوع
 المضاف بعبارة المضاف
 اليه انتهى فتقول المضاف
 يلزم ان لا يسبق شي
 لفظي

قال

قال اذ كان لا يبطل ما بعد التعريف بنوع وهذا منصرفي بناء على صدق
 التعريف عليهما وما بعد ذلك اللام او اضيف كالا حروا حكم فانه منصرف مع صدق
 التعريف عليه وانما يتحقق النقض به لانه شرطياتا لغير العليين انتقاما
 يعارضهما وقد وجد العارض فيما ذكرنا في الاوليين فان سكن الوسط
 يعارض احد السبيين واما في الاخيرين فلان دخول اللام والاضايعا
 السبيين او احدهما الزيادة الاختصاص بهما بالاسم ان قلت ينبغي النقض
 بما دخل الكسرة التثنية للضرورة او التماسا لصدق التعريف عليه انه منصرف
 لقوله ويجوز صرفه وتسمي ايضا على المنة لصدق التعريف عليه مع انصرفه
 لدخول الكسرة التثنية اجبت عن الاول ما يلحق في تحقير قوله ويجوز صرفه عن
 التباين بين وجوب السبب لجميع الشرطيهما كما قال العلامة من هذا
 التا ليست متحدة للتأنيث لدلالة عليهما على الجملة ولا مجال لتفسير التا
 لان التا الظاهرة مائة غير تقدير اخرى وان يقال ان تنوين المقابلة
 غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجملة وان يحذف الكسرة والتثنية
 كما ذهب اليه بعضهم فترشح مبيد لقوله وهو عدل الا فلا حاجة
 اذنا الى التقييد العليين لكنهما ما نقض منصرف حتى يلزم تعريف التعريف
 بما يساويه في المنصرفين استغنى عن الاستيعاب او شفع على
 الاول او فوق بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت ان قوله موافق
 المرفوع شفع اي على التسع ما في هذين وذلك باعتبار تقدم السقف
 على الحكم كقولك البيت سقف وجد لان قال قد سرسره في الحكمة
 اوله موافق المرفوع شفع كما اجتمعت شتان منها في المرفوع تصويب
 انتهى هذه الاية لا تسعيد الامارة النحوي وانما يذكرها اولها حتى

يصدق

يكون له غنى النوع لأن النوع المستفاد من غير جامع لعد صدقة
 على ما فيه على يقع مقامها الا بضرر التكلف بان يقال المراد اجتماع
 البيتين حقيقة او حكما بحجج الملاحظة فخرج عن التراجيح واريد
 حجة المشاركة وفكلاية ثبوت العلية للجمع بين متناقضين ثبوتها للثبوت وكذا
 الحال في التركيب والتون فيه مساهلة اذ العمل بجموع الالف والنون
 منصوب على انه حال او صفة موصوف في تقدير ان لا يكون لثبوتها
 مطلقة بحيث يتعين المراد ويجوز ان يكون مرادها ان صفة النوع لا
 اللام للعلم الذي زيد للمحافظة على الوحدة على سبيل التوضيح او بحد
 محذوف موصوف اي نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اي هي زائدة والجملة
 اذ المعنى وينبغي النوع الصرف وذكر ان قوله عدل الى بعد الامرين
 لانه خبر محذوف اي تلك التسع او بدل عشر تسع او بيانها فالماضي
 هو التسع المفهوم المقام تقديره في نظم الكلام قبل مجيء ان يكون عما ملها
 النوع المستفاد من التسع كما قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته
 والاف الجمل جال صاحب الحال الاول فيكون الاحوال المرادفة
 او ضميمة المستتر فيكون الاحوال المتداخلة او صفة ولو جعل
 الالف فاعلم الى الفرق بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزيادة
 على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى
 الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية يعني
 ان ذكر العمل الى من الترتيب بالاقرب فاعلم انهم المتابعة الفهم
 من عمل المصدر على صاحبها او من الصيغة فان باب التفعيل يحكي
 للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يحكي لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل
 قوله

والقول بان كل واحد الى الاظهر ان يقال يدل قوله على ما نفع از
 في كلام النافذ ذكر العلة مع ان الظاهر ان الملاقاة العلة على التسع
 حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه وقال بعضهم اثنان لعل
 اراد ضم الشرا والاشراك لهما والتركيب اما الحكاية اي التكرار
 الفعل الى الاسم في وزن الفعل مع الوصف كعلم او مع العلية كيشكر
 على ولا ينبغي انها لا يتناول نحو او كل علم بل نحو اعلم ايضا ولما
 واما التركيب في البوابة وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا
 لا معنى له فلو فائدة في ايرادها وقال بعضهم احدى عشر هذا
 مع مراعاة الاصل في نحو امر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث
 وهو كالف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم وجعل ذلك الاسم
 سوا كانت الاولى كاطى او لا كقبضت لانها بالعلمية يستغنى
 كالف التانيث واما الف الاولى المدودة فلم يلحق مع العلمية بالف
 المدودة وان كانت متعديا لاول الفعل لم يعتبرها الا في اصل
 مندرجة في اعتبار الوصف الاصل ومنع صرف التانيث وان كان
 نقيضه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدين اشأ
 الى تسمى التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان التذكير
 الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جأت طحمة وكذا
 الذي خفي فيه العلامة من حيث اشماله على علمين الى انما قال ذلك
 لان الحكم ايضا الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وهو
 احد الامر من العلميتين وما يقوم مقامهما من التفسير الى الفهم
 ان لا كسرة ولا تنوين اما ذكر الكسرة هنا مع ان انتفاها قد علم

ش
 كاعلم
 ع
 لانه لم يتعمل به معنى الفعل
 قبل العلمية
 او التكرار ليس بمتحقق فيكون
 هذا الوزن مشتملا على شيئين

بقوله غير المنصرف بالضم والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكيم
فان اقرب ضبط ولا يخفى ان ذلك الكم لم يظهر في المتن وجمع المذكور
السلام علي بن ابي النيث الا اذا اعربا باعر للفرع كما ذهب اليه بعضهم
لاسر كل على فرعية اعلم ان الفرعية لا يمتنع بفرعية الموقوف
للقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المجرى للراجع وانما
لا يمتنع فيما ذكر كون الاسم مثني الى غير ذلك لكن لم يعتبرها ولم
وجهه فاركان في اسم علم الى ولم يفتح بفرعية واحدة
لاشبهه بفرعية غير ظاهرة ولا لونه اذ الفرعية ليست
خصا يفي الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات
الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل ففي ولم يكف واحدة الا
اذا قامت مقام اثنتي فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه
كما في اسماء الاسماء فعال بني ويعطي عمل واذا شابه في تركيب الحروف
الاصولية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطي عمل ولا يبنى لضعف
امر الفعل في البناء وهذا يعرب الضارع سطر الاسم واذا شابه
توحيد بعد كونه وعافلا يبنى بهذه الشبهة لضعفها مع
ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل المعلوم الغنة الفعل بل
ينبغي بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم سعة الكسر او ينزعان
معاً فتخرج منه الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة
الى ذلك او وضع التنوين اولاً ثم اتبع الكسر وقد هو المص
الامر في الايضاً ومال الشيخ الرضوي الى الثاني لعدم الكسرة

بضرورة

بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسرة
لاشبهه بغيره لا يمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة
فاراد والنص من قول الامر على انه لم يسقط الاشابهة الفعل فخذوا
صورة الكسر باللام التنوين لغة ان اي موضع يدخل التنوين يدخل الكسر
فان اتبع التنوين غير عوض اتبع الكسر ايضا لانه لا ردة وانما
قال غير عوض اذ لو اتبع التنوين مع عوض وهو اللام والاضافة لم
ينصف الكسر لان وجوب العوض وجوب المعوض لا للدول في المعوض
لا لاصل بقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف لوقوف
معناه على ما يقوم به لانك تقول قائم الى فهو فرع لفظا ولما غلب المذكور
على الموث كافر على في المعنى هكذا قالوا وفيه بحث لان التائيه طار
على قائم مطلقا لا على قائم فرحيه هو حجر غير التاء والمذكور هو هذا
لاذالك فانه لا يشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفتحة سببا
غير تفرص للتذكير والتائيه لانك تقول رجل ثم الرجل
يعني انه التعريف طار على التذكير غالبا اما بن وضع جديد او حاداه
فهو فرع لفظا ولما كان ما نعرفه كان محجولا لنا كان التعريف
فرعا للتذكير معنى والالف والتنوين المزيدتان فرع ما زيدا
عليه منهما من قال ان منهما اللزوم لضمهما بالفتحة التائيه
المدة في انتفاء التاء وكونها مزيدا معا وهذا قائما
وكون او في الحرفين في كل مدة والثانية حرفا تشبيها في العلة
ولا يخفى انه لا بد من اثبات الفرعية بين الشدة والشدية لانه
اصل كل نوع الى بعد فرعية قسم لا القسم الاخر الذي في قوله احدى

شريد صدر في الاصل
قوله غالبا يخرج المرسل
فان التعريف ليس
طار فيه

الزوايد الأربع ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه وذلك لأن
 الضرورة تزداد الأشياء إلى أصولها ولا يخرجها إلى أصولها ولهذا
 جاز قصر المحدث دون بقية المقصور إلا نادراً وهو الكون فيكون
 وبعض البصر بين العكس للضرورة لشرط العلم أي لا يتبع الجواز
 قد يراعى الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراعى
 به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز
 المرادة الغنى الأول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراعى الغنى الثاني
 في بقاء الجانب الوجود فلذا فسر بقوله لا يتبع أي جعله
 في حكم المنصرف فإن ما لا يتبع عليه عام في حكم العدم وبهذا التوجيه
 والتوجيه الآخر اندفع ما ذكره من عدم مانع التعريف والقول بأنه
 وافق القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه بعد
 أجاب بقوله صحت إلى الصب وحينئذ أب قال قد سن
 سره في الحاشية هذا البيت مما قاله قاطمة رضي الله عنها
 في مراثية النبي صلى الله عليه وآله ما ذا علي من شتم تربة أحمد ^{أي} ان
 ان لا يشتم بدوي الزمان غواليها وفي حاشيتها جمع غالية
 بوي خوش انتهى مراثية بتخفيف الباء كقصة بمرودة ستايش
 كمرور كرسي يقال ريشته ورثته ايضا التربة هناك
 الذي غايت والغنى مالتى اداي شىء دفع على شتم تربة
 أحمد في ان لا يشتم بدوي الزمان وامتناده انوار الغالية
 فكذلك اعد لا يجوز الكسر في ان لا يكون الجملة استينافية
 والفتح وحى يكون منصوباً بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثّل

في الشعر

فيكون في المطاوعة الاصل
 عليه جازاً ولذا قال
 ويجوز صرفه

سان
 ريشته

أو ان مع اسم وخبره
 في محل الضمير
 الضرورة

الضرورة لظهور امرها قلنا الاختصاص في قوله ضروري
 فالمراد بالضرورة ما عداه الشعر ضرورة لا رعاية التنا
 امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنا الشئ مهم في الأصل
 امر في عند من لم يشك من انه وقال والعجبة ثم قال وسياحك
 لموافقاً لتناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف لتناسب
 المنصرف الذي لم يليه كقوله في قوله تعالى قرأه السور فان صرف
 لتناسب الاخرى فانها كاللغة يعتبر تولفها وتجانسها
 واما اذا قرئ بالالف فليس بصافياً استشهد به الجواز ان لا يكون
 الالف بدلاً من التنوين بل ان يكون بالاطلاق كما في قوله تعالى الطنونا
 اعلم ان غير المنصرف في لغة قد يصح اليه امر فيصير فصيحاً وان
 سلاسل في نفسه فصيح غير فصيح واغلا لا إلى حشد وجعل فصيحاً
 وكذا يبدى الخلق بخد قوله تع يعيدوه والافال لغة الفاشية
 يبدى دوى ان بعض البلغاء قال الحاشية كتب يا حار ان المركب
 قد جازوا بصم الزمان يا حار فقال الحاشية يا سيد يا حار الكسر
 افصح فامره بما امر به أولاً وراوده ان التنا سبب جحد
 مثال الجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف والامكان الانسب
 الاكتفاء بسلاسل وما يقع مقامها اللاتوق قد يعبر على
 الحكم لانه يصعد ديبالما يصعد في حد غير المنصرف اهدى ما لم يحج
 البالغ الى صيغة منتهى الجموع أي الجمع الذي يجمع الى ان يتبع الى وزن
 فيمتنع عن جمع الكسرة اعلم ان النماة اختلفوا في سبب قوته
 فمنهم من ذهب الى ان قوته قيامه مقام السببين كونه نهاية جمع

والمراد ذهب الى تكرار تجديده حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره
والاكثر من ذهب الى انها تكونه لانظيره في الاحاد العربية واما
نحو ثمان فشاذا واما نحو الراقي فالاصل فيه ضم ما قبل الماء واما نحو هوزان
فصل فيه تسيل فتقوله الجمع واما نحو ثمان وشام في المنسوب الى الثمن والشام
فان الالف فيها عوض عن حرف ياء النسبة فهذه الالف عارضة
لا يعتد به لانه بسبب احدى ياء النسبة والالف الذي هو بدل عن
الاحرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا ياءم بفتح الالف
في المنسوب اليه بمعنى تهامة وهي بلدة قال الجوهرى انه منسوب الى
تهامة لكن حذف منه احدى ياء النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة
في نحو عواري جمع عارية منسوب الى العار لانها قلت في واحدة وصح
هذا الجمع على اعتبار تلك الالف الواحد ومن ان ثانيا مثل ثمان
لانه منسوب الى مفردة التي هو الثمن ولا يخفى بعده ومن منسوب
الى ثمانية نسبة للعدد والى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثنائية
هو العدد ليس الا فان الالف التي فيها غير الف المنسوب اليه تقدير
لكونه بدلا من احدى ياء النسبة ولذلك عمر الماء واما سر اويل
فانما هو غرق مفرد شاذ او جمع تقدير واما نحو اكلب واحمال
وان لم يأت بها نظير في الاحاد فالاعداد فيها انما جمعا
قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما
يصغر الاحاد فصارا كأنما باقيا على افرادهما ولا يصح
الاعتذار بحجتي افضل في الواحد نحو اذ رج في اسم موضع كونه
منقول لا يجمع كدائن ولا باحر وانك لانها العجيان ولان انك
محتمل

محتمل ان يكون فاعلا ولا بد ان لا يكون جمع شذوذا على غير الصلح
او جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل المنسوب اليه فان قدس سره
في الحاشية قال كالب جمع اكلب واساور جمع اسورة وجمع سوار واما
جمع النعم فجمع جمع نعم انتهى السوار باره دست وقد ملحق الالف
اساور وعليه قوله تعالى في قوله فلول التي عليه اساوره ذهب نعم
ههنا راي واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل والاراد الجمع جمع التكثير
فقط لا يجمع الجمع اما ان يرد به التكثير او الضرب المختلفة بين
كذا في الصراء او حكما كالجمع الى انما جعل ملحقا بالقسم النساء
لانه شامبه من وجوه ثلثة احدها انه على فزته وثانيها انه جمع
مثل وقد اشار اليها قدس سره وثالثها انه ممنوع من الجمع مرة
اخرى والمدونة الفهرية في المدونة منقولة عن الالف
وهي لتأنيث دونه الالف التي قبلها ولما لم يفارق احديهما الاخرى
نسبا الى التأنيث تقليبا فانها ليست لازمة للكلمة اي
لبنائها وانما هو في بعض الاسماء كالماء كجارية وتجارة قال
فالعدل الفاء تنكير العدد واخواته اي بيان نفس مفهوم السبب
او شرط ثابته وعلية وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول
اي معروف غير منقبة مصدرة عن المفرد فيصير تنقيها
لانه مفهومه عام من ان يكون مستند الى الاخر او لا وان كان المتبادر
لنفسه وانما لم يفسر مصدرة العلوم لانه لا يدل على ما هو سبب المنع
باعتبارها في الالف بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو ههنا
وهو اثره المعدولية لا ما قام بالمعظم اي خروجه الاسم اي خروجه
الفرعية وانه الاسم اذ منتهى

واذا كان المعدول مصدرا
للمعاني يكون معناه بالفرعية
بغير وادون

مقدمة في علم المنطق

ما دونه اي لا يتصور خروج الكل عن جزئه قال في صيغة كانه اريد
بها ما يشمل صورة الحكمة ايضا فان خرج سحر مغنيا لسحر ليس
خروجها عن صورة الحقيقة اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صحة
الحكمة لان الام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينها
وبين مدلولها ومع هذا يقع الاشكال لانها غير متناولة للصورة
الحاصلة من اوالاضافية ولهذا تغير التفسير بان يخرج عما حقه
من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون
يوم الجمعة معدولا عن سبت في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه
ولا يرد على تفسير المصداق ليس له مدخل في صورة الحكمة لجواز الفصل
وبين مدلولها بالحرف الرايد ويمكن ان يقال ان ذلك الخرف غير تام
لان المعدول في حكم اللفظ فخرجه عن المعيرات القيلية
كالقوام قبل ان يدخل في الخرف لانها مخربة لا خارجة وفي دخول
المعدول لا يتأمل واما المعيرات الساذجة كالجموع والضمات
والمنسوبات الساذجة واما القلب كالتيسر في يسر فعل انه ليس خارجا
عن صورته اذ لا مدخل للتقديم بعض الخرف على بعض في اللفظ فانه امر
اعتباري واما نحو محدود ونحو يسكن العيني لعل انه لم يخرج خرفا
او يستعمل على الصيغة الاصلية كالتوسل على الفرعية واللفظ
اذا اطلق انصرف على التام ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا القدر على
تقدير كون لغيره غير قياس بل انما جمع القوس والباب
ابتداء على اقسام وانيب ولهذا ايضا فان اليها فيقال جمعها
ولو كان الخرفين غير قواس وانما لانه باينهما واعلم اننا نعلم

قطعا

المعرف

قطعا ان كان وجهه ان نظر النحاة في تتبعهم اولاد الاعراب الكلمة وما
فاذا انظرنا الى اعراض ثلث واخواته وجدوا اعراضها اعراض منع
ولما علموا بالتبعية ان منع الصرف لا يكون الا فرعيتين حقيقة ان حكما
فتشوا عن حال تلك التكررة الا مثله فوجدوا فرعية ظاهرة وهي
او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصل
للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم تشبوا عن حال الاصل في بعض
الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الا اقتضا العدل العدل
وفي بعضها وجدوا دليلا اخر فالتفتوا الى العدل الحقيقي الى العدل
المنسوب الى ما هو محقق اى في الخارج والاول هو العدل المنسوب
الى العدل المنسوب الى ما هو مقتدر ليد ثابا في الخارج فانقسام
العدل الى الحقيقي والعدول هو المشهور ان انقسام العدل اليها
ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير
منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه
ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير
منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت اصل ثلث فرعه وليس
لذلك الاصل الا باعتبار العدول عنه فقد ثبت العدول بدليل غير
الصرف ان قلت كيف يصح قوله الا في فلان دليل على الامنع الصرف
قلنا اذ ادبه ان الدليل المؤثر الثبوت اول للعدل في نظر النحاة واما
ليس الامنع الصرف او ضرورة مثلا واما ثبوت العدل فيما لا ضرر فيه
كما سيجي بالفرع ففي هذا قول حقيقة الحق وصفه بحال التعليق
واما على المشهور فعندها خروج تحقيق اى خرفا محققا كحل

دهم

سواء يعنى رجل مسيكون وصفه بالتحقيق وصفا بجمال نفسه وكذا
 معنى قوله تقدير كلك ومثلك صفة بعد صفة صفة
 بعد صفة لخرجا او خبر محذوف اى ذلك الخرف في ثلث والاصل
 انه اذا كان المعنى مكررا الى التوافق الدال المدلول هذا اخضر
 مما قاله الشيخ الرضى وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة
 ثلثة بمعنى وفائدتها اسم امر في اجزاء على هذا العدد المعين
 ولفظ التقسيم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكررا نحو قرأت
 الكتاب جزأ آخر فكذا القيل في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستعارة
 والحقا للفرق المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلا وجد ثلث غير مكررا
 لفظا حكم بان اصله لفظ مكررا ولم يأت لفظ مكررا بمعنى ثلث الا ثلثة
 ثلثة فقليل اصله هو انه اصل الارباع ارجحنا في تعيين الحد
 والافلا ظهر الواو بدل الى وفيما وراها العشار وعشر خلاف
 والنسب مجيئها قال الشيخ الرضى ما يقال عشرة في قول المكي
 والمبرد والكوفي فيقيسوا عليها الى التسعة في خمس وخمس وعشرون
 ومسدس والسباع مفقود بل يستعمل في قولهم فقال من واحد الى عشرة
 مع يا النسبة في الخامس والسادس والسابع والثمان والتاسع
 والسبب في قوله العدل والوصف عند سمي يذهب جماعة الى ان
 السبب في العدل لانه عدل في غير صيغة الى صيغة وغير مكررا الى
 غير مكررا واسمية الى وصفية لانه الوصفية العرضية التي
 كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة اسم العدد وهو من صيغة
 للوجه لا لاله الى حد حتى يكون اوصافا فيجب ان يستعمل فيماله

الوحد

الوحد تجازا وذلك الخ الجازي لثلاثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث
 ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقيل الى وضعها ولها
 ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التي كسبها في المعنى الوحد
 واخر اسم التفصيل لثلاثتها في المصنف نحو آخر آخر آخر
 واخر واخر آخر ايات واخر نحو افضل افضل افضل
 وافاضل وفضل فضيلان فضيلان وفضل لان معناه في الال
 اشدد تأخر اى في معنى العاظم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما
 هو من المذكور ولا كما تقول جازيد واخر اى رجل آخر لا جازيد
 او امرأة اخرى وقياس اسم التفصيل الى ان قلت ان اريد
 ما وضع للزيادة وان لم يستعمل في فلان اى القيل وان اريد ما
 استعمل في معنى الزيادة فآخر ليد كذلك لانه نقل الى معنى الاعضا
 قلنا بختار الاول ويقول ما ذكره الشيخ الرضى ان القيل في اخر
 بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجهين ثلثة لكن عدلا كما كان حقه
 لتقدم غير الزيادة المسترفة لاحدها ولا كان العدد بالهيكول
 الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضيه واحد بعيد من الثلثة بل
 يقتضيه واحد منها لا بعيد لانه في العدد لا يلزم تخصيصه
 واحصى في الى بعض التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف
 عليه على جميع التقادير فقلنا بعضهم انه معدول عما فيه
 اللام يؤيده لزوم المطابقة للوصف او اراء وتثنية وجهها وتذكروا
 وتأنيثا كما هو شأن السهل باللام قبل لكن يدفعه بخالف
 المعدول والمعدول عنه تنكير وتثنية واجيب عنه بجواز عدول الال

وهذا النقل جاز
 واحد من صيغة الستة

لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر
 لسك فانه معدودا في سحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل
 اطلق واريد به فرد معين من افرادة فلا بد من العلم بالعدد سواء صار
 بالقلبة على نحو النجم او لا ففصل في معنى الرسول واما معنى
 فلانه لو كان في اللام محض ظاهري لضمته في حرف مع انه معرب
 وغير منصرف في الشهود وذلك بالعدد والعلية المقدسة كما في حالة
 الرفيع عند بني تميم فانه للعدد والامر الاسمي وغير منصرف بالعلية
 والعدد واما عالتى النصب والجر فبني عندهم وكسبي اذا اريد
 بها شيء يومك عند الجوهري والقبيل يقتضيه ان يكون صبا ومساء
 معينا كما مر وسحر مع انهما منصرفا اتفاقا وقال بعضهم
 هو معدود عما ذكره من يؤيده شيئا نوافق العدول والعدول
 في التعريف والتشكيك لكن سوء عند لزوم المطابقة للموصوف مع ان
 بمن لا يطابق الموصوف وعد وظهر للثنى والجمع والثبوت غطاه
 الواحد المذكور ولا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العد في جميع
 الاخرى لا يتقيد من لا يوجب العدد تفسير المصرا ذكرناه وعلى
 التقدير الاول يتحقق العد في جميع التصاريف لان اللام دخل
 في صورة الحكمة وكل التقديرين لا يظهر اثر العد الا في اخر جميع اخرى
 لعدم احتياج اخرى واخرى وعدم منع التعريف في البوت
 لانها لا يجب الى الحصر ممنوعة باذهب اليه الخليل في اجمع واحوا
 فالاول ان يقال ان المصا اليه لا يحذف الاجازة ظاهرة ولا يكون
 اظهارة ههنا او اضافة اخرى مثلها في المصا اليه سواء

كان المصا

كان المصا التا تكرارا للاول او لانهم شرط ان يكون تابعا للاول
 ولهذا فلا الشخ الرضى يدل بكسب العبادة او دلالة ما
 اليه تابع ذلك للمصا عليه نحو الاغلاية او بداهة سابع
 وقيل فعلا فاعل ان كانت صفة الاعلى الاكثرون واعتبروا عليه
 بان فعلا انما يجمع على فعل اذا كانا مذكرا في جملة فعل ايضا وجمع
 جرح على اجمع لا على جمع وان كان اسما ان يجمع على فاعل
 بالتكثير او فعلا بالتصحيح عليه ابو علي ويرد عليه ان جمعا
 لو كان اسما كان اجمع ايضا كذا في جملة على اجمع في شاذ لا
 اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم منس
 والآخر الصفة الاصلية وان كانت بالقلبة في التاكيد اسما
 اليه ذهب المعرو واعتبروا عليه بان له صفة فاما ان يكون منس
 اجمع او باب الاصل فضل فان كان الاول يصح جمع اجمع على
 اجمع لان جمعا باعتبار الاصل على فعل كجر وباعتبار معناه الاسمي
 انا على كاسا وروان كالتا لم يكن مؤنث اجمع جمعا بل يجب
 ان يكون مؤنثه جمعي كفضلي واجاب عنه الشيخ الرضى بانه اسم التفصيل
 في الاصل فيجوز قراءة الكتاب اجمع بانه اتم جمعا بقرا في كل شيء
 ثم جرد عن الزيادة فعول عن لزوم اسم التفصيل فهو كاحر صادر
 في حكم اخر لفظا ومعنى فصيح ان يكون مؤنثه جمعا كجر كما يصح منشاء
 وصنفي من ومن جردانها في حكم اخر معنى وفي بحث لانه قد
 اسما كما صرح به المعرف لكون في حكم اخر معنى وعلى ما ذكرناه
 في تفسير من لانه الصيغة الاصلية وتنبيه للاشك لا يرد

والاول ترك قوله افعول
 ليس بجمع ضمير كانت
 في قوله وانه كانه اسما
 بلا تكلف او بداهة
 عنه

قوله قدس
ما قبله
قوله قدس
قوله قدس

الجمع الشاذة اي لا يتصرف بها كيف ولو اعتبر جميعها
يعني ان اقواسا وانبياءا لو كانا مغيرى اقواسا وانبياءا لم يصح نسبة
الشذوذ اليها اما خزيمة انها مجموع على الواحد على قاعدة
الجمع او من جهة انها معدود على قاعدة المعدود لا يسيل والاشياء
الا ان الجمع ليس بغير الواحد ابتداء ولا الى التا اذ ليس للمعدود
قاعدة لينظم من خالفها الشذوذ او تقدير كبر قال الشيخ وقد يقع
الرضى ما حصل راجع الى ان فعل ثلثة اقام اسم جنس غير صفة وانما هو
وصفة وعلم اما الاول فلا عد له الا آخره جمع مفرد كان او جمعا ونسب
كضرو وغرف واما الثاني فان كان الجمع فعلى قاعدة في الآخر وجمع واه الجمع
كما صنفه ما لا فاعل فاما ان لا يختص بالذات كتحقق في مبالغة خاتع اي
ذاهب في الارض فلا عد فيها واما ان يختص به نحو يافسوق وهو في
كفعال في الوثق نحو يافساق ففيها العد عند الحاجة حتى يسمى
بهما مذكرا لا متصفا صدقهما وتسكوا بان الاصل فيها مساو
وللبالغة في عدم الاختصاص بنسب وفيه منع اذ لا دليل على
ان الناقص في الاستعمال معدود في الشايع واما الثالث فان جمع شرطي
ثبت فاعل وعدم فعل قبل العملية ففيه العد في فاعل اذا ثبت احتمال
منصرف فاعل في قيد وانما حكم بالعد في كثرة كون فعل الجامع للشرطي
غير منصرف واصطلاح راجع الى عدم العد في كقمت لانه ثبت قائم
وعدم قمت قبل العملية فهو معدود في قائم اسم جنس واذا اختلف
أحد الشرطين انصرف اليه قلت فيستغنى عن هذا صرف عمر وزفر
لكون عمر قبل العملية جمع عام وزفر قبل العملية بمعنى السيد قلنا

لما جمع

لما سمعنا غير منصرف حكما بانها معدود لا غير فاعل ولم يحكم بانها
منصرف لان غير المنصرف اشبه ان قلت الشرط الاول انما هو
قد مر من غير العدول عند العدول التقدير غير ثابت قلنا قوله
هذا انما يصح اذا كان المعدول عند فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما
هو المشهور من المعدول عند فاعل على ان الظاهر ان الحق هو هذا فانهم
اعتبروا العدول على نزع بعض الحاجة فاعتبر فيها العدول لتحصيل
سبب البناء ليضم الى منسبها الزوال واما ما سترها بالعدول
لحصول البناء وذلك لان جملة المنسبة الاولى لا يجب البناء والابني
كلام وصحاحا وانما عنوانها بها يحصل الكسر اللازم بسبب البناء وكسر
الواو موصلة للامالة المطلوبة السجدة ولا الرأى قبل لكونه حرفا مكبرا
والثقل سندا في الخفة والبناء اخف من الاعراب ولهذا يقال
ذو باب قطا هو هنا ليس في محله فانه ذكر استطراد او في شارة
الى تقدير العدول في غير المنصرف قد لجم على الاغوت فلا يكون جازم
فيه وهو غير منصرف قوله الوصف الانسب تفسيره لحقائه
وهو كونه الاسم والافسدة به لا بالدال لانه هو السبب المنع
المنصرف على ذات مبهمة لم يستغنى الا ببعض الصفات التي اريد
معها وفيه نظر للرا الاوصاف المأفودة صفات مبهمة الى ادوات
معينة لا يدل على ذات مبهمة بل يدل على تلك الزوا المعينة فان الغيا
المأفودة من الفيض الذي هو كثرة ما يدل على تأكيد لا على ذات مالها
الكثرة الماندة فانه بعيد وكذلك للصغر يدل على ذات معينة
متصفة بالحجارة مع انه وصف مثلا اذ تر مصغرا وجمع دار

بان يقال الوصف
هو الاله

يدل على ادور متصفة بالجارعة مع وصف ولهذا كما غير منصف
 بالوصفية وفي الفعل الذي كان في الملبس فان التصغير لا يحل بالكون فيما اورد
 احك الزايد فالاول ان يقال كون الاسم والاعلى ذات مبهمة لم
 الاربعة الصفات الماخوذة معها او بما قيل في البعض ان قلت ادكا
 المتفرقة وصفا فكيف يصح منع طلبة بالعلمية والثانية فلنا ما
 توسعنا حيث لم يفرقوا بين المتفرقة والمكبر سواء كانت هذه
 الدلالة القريبة على التعميم وشرطه لا العرضي لخصية فانه
 في معرض الزوال فكان لم يثبت والسبب الواقع لاصل وهو ههنا
 لا يكون ادكا استخا قال الشيخ الرضي لم يعم الى الاذن دليل قاطع على عدم
 اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدفوع لجواز ان يكون
 انظر فيه لاستفاضة شرط وزن الفعل لقبوله التا وما يقال من ان التا اربعة
 ليست طارئة على اربع كما هي طارئة على اربع لان اربعة المذكور واربعا
 للثبوت والمذكور مقدم في الرتبة على التا ليس لانه اذا جاز ان لا يثبت
 بالوزن الاصل في فعل بسبب عروضه يخرج عن الوزن فكيف يثبت
 بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن
 قال السيد قدس سره ليس ايضا بشي مما قيل ان المانع قبول التا الثانية
 وهذه التا ليست الثانية بل للتدكيول ان قوله اربعة رجال او ديني
 باعتبار الجماعة انتهى والتدكيول مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور
 ولويد ما بالانقلا التاها والوقف وعدم انصراف قولهم اربعة
 نصف ثمانية وقال للرجل التا المعاداة هي الداخلة قياسا والتا
 في اربعة ليست كذلك قال شرطه ان يكون الاصل ان يقول ايضا وان لا يلزم

من اعتبار المتضادين كما هم وكانت تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره
 في الحاشية وانما كما الوضع اصلا لسفر الدلالات المعبرة عليه انتهى
 اي لسفر الدلالات المثلث المعبرة في باب الافادة والاستفادة عليه
 كما الوضع اصلا لدر الاصل ما ينبغي عليه شي وانما كما الوضع اصلا والدلالة
 فرعاً مع نسب الدلالة الذي توجب اذا اشتمال الاصل على الفرع كاشمال
 الطرف على المظرف وكان تقدير مضافا والمقدر في هذه الاصل قال
 فلا تضره الفاعل للتفرع ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية
 اختصاص الدال على المعنى الوضع ببعض افرادة اي او معنى الغلبة
 مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افرادة لذهاب الشيخ الرضي
 الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوضعي فاذا لم
 اللفظ الدال على المعنى الوضعي اسماً محضاً وان خرج عن كونه وصفا
 لفظا لعدم صحة احرازه على غير ذلك الفرع وهو لا عليه لاعتبار
 في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشارة
 لعدم تقييد الحية والعبد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف
 قال في الصراح استوى ومار بزر كناية وادقم مرسية وقالوا ان
 ادع اسم للعبد من الحديد لما فيه الدهمة فالاول ان يقال انه صدق
 تعيين الذات ولا مطلق في ذلك لفسادها بالصفة قال فلذلك الفاء
 للشيخة قيد على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب العلوم فلا معنى
 امدتها غير الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكره مجموع الاصلين من
 امدتها على الاخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف
 ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع

المعنى
 لا غلبة الاسمية على الوصفية
 ان يكون هذا المعنى
 وصفا او غير

وهو غير متفرع
 عما اشبه الوضع

الاصلين

الاصلين

ويجالز كل فرع الى اصله على رهن المتعلم واما قوله وضعف فهو
 عطف على صرف بلا اشكال قال صرف نائب الصرف الى القول
 لانه صفة لجزء قال وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع
اسود الصرف قال منع افعى ما يرى ك قوله استحقاق الحل
الحل ك يافى رهن دا قال للطائر قالوا والتعلق وهو
طائر افض نحو الطائر قليل م يصل على كل شيء وقال في الصريح
اقبل نام مرغى ك او دا يقال بر دار قوله لا استحقاق من الخال حالا
نقطة سياه ك بر ان نام باسد و شان فيلان جماعة لا الى الاصل
ولا في الحال اما الاول فظانه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل
يقصد سلك الانفاط الانواع مخصوصة غير ملاحظة حسب
وقوة خال وان كان في انفسها متصفة بذلك الاوصاف قال الثاني
بالتأني تأني اذا في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها ينقلب في الوقف
ها فنا اغت ليست للتأنيث لان تقيد القيدين الاخيرين قطعا بلى
بدل من اللام فلو سمي باغت مذكر صرف ولو سمي به مؤنث كان لهذا
قال السيد قد سره يحمل انها مصرف فمن عنده لان التأنيث المفوضة فيها
ليست مخضدة للتأنيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير
تأخر في معها اذا لم يعتد في كلامهم تقدير التأنيث مع التأنيث المفوضة
وان لم يكن مخضدة فانه لا شرط له لزم الالف
ليصير للتأنيث لا زما اي بعد ما يكن لا زما لان التأنيث في الاصل وضعها
للفرق بين المذكر والمؤنث وهو لا يكون م لان اللفظ للكلمة اسما كانت
تلك الكلمة او صفة للمادة حذرة وقد يجي على صرف اصل ومح تكون

لازمة

لازمة للكلمة كحجرة ولكن لم يعتبروا هذا اللزوم لان الاعلام
 مخوفة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء بشانها انما قد
 بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها ضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم
 فانه في غير المنايا لضرورة الشعر وفي المنايا للمذهب غير المنها
 هو كيتو الوقوع كما في الاعلام التي ليست من الكلمة العريضة فربما يصرف
 العرب فيها بالنقص ويعتبر الحركة فلف الحرف كما قالوا في جبرائيل
 جبريل وجبرائيل وجبريل وذلك لتعريفهم بها لعدم ورودها
 على اقران كلامهم المحفوظ وتركيب حروفها المتشابهة فكذلك ان يقول
 ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاةهم بالبيان واضاعهم ولذا
 قالوا انما هي فالتعبد به ما شئت فكانت ليست اعلاما فالمراد بالاعلام
 الاعلام التي هي كلامهم والتأنيث المعنى اي ما يكون تأنيثا
 مقدرا ولا مجال لتقدير الالف للزومها اي كانت التأنيث اللفظ
 قبل ان لا يقد عند وضع الضعف شرط الظاهر العلم شرط
 لوجوب منع الصرف مستلزم له قال او تحرك الاو سطر اي بالفعل
 ودا وكذا مع انها متحركة الاو سطر بحسب الاصل يخرج كلمة
 بشق احد الامور الثلاثة ان قلت هذا الثقل بوجوب تختم تأنيث كل
 من العلم والتأنيث وتختم تأنيث كل ما فليجعل المصوب بها تختم تأنيث
 التأنيث قلنا لان الكلام مسبوق لبيان شرط التأنيث او لان المحتاج
 الى التقوية هو التأنيث لكونه معنويا بادوية العلم وفي الاخير يجب
 لانه لا يلزم البيان الذي ذكره الشارح علمين لبلديتين اسما
 بقوله لبلديتين الى وجه تأنيث العلمين اعلم ان اسما الامكان قد يلزم

تأنيها بتأويل البلدة مثلا فيمنع صرفها وقد يلتم تذكريها
بتأويلها مثلا فيمنع وقد يقبل كل منهما لاجاز الوجه اذا عرفت
هذا فنقول ان كمال استعمال معلوما قد لا يكون معلوما فكل فيها
الوجه وكذا اسما المبالغة في تأويلها بالقبيل **والحق قول** ممنوع فيها
اي ممنوع كل منهما من الصرف والاول اوفق لقوله يجوز **قوله** فشرط
الزيادة على الثلاثة وهذا شرط تركها اعداها ان لا يكون ذلك
مذكرا بحسب الاصطلاح الذي كما منقول عن مذكور اذا سمع به مذكور
صرف وكذا ما يضر لانه في الاصل لم يذكر وهو الشخص لا في الاصل في الصفا
ان يكون المجرى من التأنيها صفة للذكر وتأنيها ان لا يكون تأنيها
التي تأويل غير لازم كحال فان تأنيها بتأويل الجماعة وهو غير لازم
لجواز تأويل بالجمع وتأنيها ان لا يعلب استعماله بحسب معناه الجنس
في المذكر ثم ان يساوى استعماله مذكرا ومؤنثا يساوى الصرف ومنه
وان غلب استعماله في الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا فيصرف
واجب السرف في اشتراط الاولين ان التأنيث المذكور في الاو بسمية
طارئة وفي الثاني تعارض تأويل غير لازم وقد ناله بالعلمية طارئ
ومعارض فلم يبق التأنيث والسرف في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب
ومما ذكرنا يظهر وجوب ترك الشرط **قوله** لا في الصرف الرابع فيما هو
اربعة اعراف وكذا الخامس فها هو على اعراف وبالجملة اعراف الاخير
في الزيادة على الثلاثة سببا وسدس التأنيث لا موضع التأنيث في كلامهم فوق
الثلاثة وشبه كالمفعول في الجماعة فحذوفة اللام واصلا بها بفتح ثني
وان كانت بفتح وسط الحوض فحذوفة العين واصلا بها ثوب **قوله**

اي التعريف

اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر التأنيث في تعريف المعرفة وان يعتبر
للمشيئة اي المعرفة حيث انها معرفة قال ان يكون عليه ولم يقل
شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو علم ان قلت يجوز
ان يراد علمية مافية التعريف كما اراد في قوله التأنيث بالتأنيث علمية
علمية مافية التأنيث قلنا هناك لام ابدل المضاف وليس هناك لام
ان قلت لم يأت باللام هنا حتى يكون اخضر قلنا للزوم التكرار
ايضا لفظا ان قلت فلينم التكرار في اشتراط الجملة قلنا لا زيادة
قوله في الجملة **قوله** بان يكون حاصلة في ضمنه الا ظهر ان يقال
حاصلة فيه حصو الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي
شرط تأنيثه بالعلمية لا تحقق له الا تحقق العلمية بخلاف العلم في
فان تحققها ما غير تحقق العلمية **قوله** بعمل غير المنصرف منصرفا او
حكم المنصرف **قوله** فلم يبق الا التعريف العلمية هذا مبني على السبب
الاخر في اجمع واخر الصفة الاصلية والعلمية لا التعريف بالاضافة
للمقدرة او اللام المقدرة كاذهاب الراجع **قوله** وانما جعل المعرفة سببا
على فعل هذا جري في قوله مافية علمية مؤثرة على اصطلاح غيره
او على الجوز او بارادة العلم الخاص وقد ان كون تأنيث التعريف مشروطا
بتحقيقه في ضمن العلمية او بشوثة في العلم راجع الى المؤثر هو العلمية وانما
الاختلاف في التعريف فليس فيه جواز ولا تعليل باصطلاح الغير **قوله** لان كالمصنف لان المصنف
فرعية التعريف للتكثير اظهر لانه الفرعية لقابل التكثير والتعريف لا يمكن الا سببا
يدنو في مقابلة التكثير لا العلمية **قوله** وهو كون اللفظ عاما وصحة غير في قوله وتأنيث
الرب لا غير **قوله** كما في العجم غير بمعنى الجند في لغة الروم واستحق

على اصطلاح سبب
العلمية سببا للمعرفة
لا يمكن الا سببا
يجعل للعلمية سببا
غير في قوله وتأنيث
علمية او عامه غير

به احد رواة القراء سمى به نافع راويه عنه **قوله** وانما جعلت
 شرطاه بتحقيق الاشتراط اذ لا الشئ الرضى وهو ان العبد في
 الاجم يقضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقعها في كلامهم
 يقضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولام مع العلية
 وهي منافاة للام والاضافة فامتناعها جاز ان يمتنع معها
 مانعا فيهما ايضا في التثنية رعاية نحو الجملة حين امكن في بيع
 التثنية على ما هو عارية وبقي الاسم قابلا لتصرف كلامهم على ما يقتضيه
 وقوعه فيه لا تقيد ان الطاء في كل المطر عليه ففصل الاعراب وبقاء
 ما يستقل فيه ويجوز ما يستقل فيه يحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو حان
 واذر حان في كوكان واذر كان واما اذا لم يقع الاجم في كلام العرب
 اولام مع العلية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع ففصل التثنية ايضا
 مع الكسر كما فصل سائر التثنية **قوله** وتحرك الاوسط ذهب سبويه
 واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلاثة ولا اعتبارا
 لتحرك الاوسط اذ الثلاثة في فصيحة ووضع كلام العجم على الطول فكان
 الثلاث ليس منه **قوله** وهذا اختيار للمصنف ذهب الخليل الى انهما
 كنهه وكان قاسم الجملة على التثنية المعنى او غيرهما ثم ما وجد
 ولا يخفى انه قاعده بما يذكره الساج قدس سره قال الشرح الرضى ما ذهب
 اليه ليس بشئ اذ لم يسمع نحو لو طغى منصرف في شئ من كلامهم **قوله** لانه
 امر معني اي ليس له علامة لفظية وقال وشتر **قوله** يدل بحرف
 ان يقال لا تفرغ منه التثنية على ما هو الموقوف عنده فيما وقع فيه التثنية
 لفرغ وشتر وتقدم انظر لفرغ على امتناعه من شتر لا تفرغ

انظر

انظر لفرغ خالف للاصل هذا الكتاب اعني المفضل ومنع عدم انظر
 شتر ولا تفرغ لفرغ في حال لا ينبغي ان يتاخر فيه بخلاف امتناع
 شتر فانه ليس بهذه الثابتة **قوله** الجمع او الجمعية او جمعية الجمع
 او الجمعية من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعبد اي جمع
 يقع مقام السببين يظهر تغير الضمير وقوله شرطه بما ذكره قدس سره
قوله صيغة متبني من مصدر متبني مضاف الى الفاعل اي صيغة
 بها جمع التكثير بمعنى ان تلك الصيغة حيث انها في غير قابلة للتكثير
 فلا يراد النقص بها لانه بناء على انه مخصوص به غير قابل للتكثير فانه
 قابل للتكثير ولهذا جمع حمار على حمير **قوله** وبعد الالف مرناه
 اوليها مكسود فلا يراد النقص بصحاحي **قوله** لانها جمعت
 في بعض الصور تثنى اي لانها صيغة جمع وهو بطول العلية السادة
لهذا قوله يكون صيغة منصوبة فيقول النقيض فيصير لافزة فصيح
 ان يرفع اصلا بين الصرف والغيرها بالالف لانه والغير على النفي
 بل هو بالانها لما ذكرته كنت بغيرها فان الغنى كنت بل هو بالانها لما
 لانك كنت بما في المبال وهو خبر آخر لشرط او صفة لقوله صيغة **قوله**
 منقولة عن التثنية التي في الاول يكون قوله بغيرها مقصود بحالة
 وعلى الثاني يكبر مقيدا بخلافه **قوله** جمع فارهة لافزة كما قبل
 لا تفرغ اذ كانا صفة لا جمع على فاعل فالقوس في قوله الفاعل
 الحادق ويقال للبعث والحمل الحادق فارهة ببي الفروضة ويقال للفرس
 حوادق التثنية الحادق من برك ويقال للفرس رابع ايضا **قوله** لانها
 لو كان معهما كما على نه لفرس التثنية لانه فينبغي ان لا يعتبر

الفرد

بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الافعال
كما في قولنا انفع على ان الباء في قولنا فعل الله موضوع مع الكلمة لعدم
استعمال الشاعث وفرازن وقد نظرنا اننا انما يكون لازمة في فعل
اذ كان المنصوب كاشاعث في جميع اشغى لانها بدلت النسيب بخلاف
ما اذا كان لا يجي كاشاعث في جميع جهات وايضا عدم استعماله بل انما لا يقتضيه
الوضع مع الباء **قول** ولا حاجة الى اخراج جميع مداني زيادة ولا يبا
النسيب كما قيل مع انه لو لم يخرج نحو كذا مع انه غير منصرف **قول** فانه
منصرف محض لا يصح الاعمال المفرد مع خلافة فرائد فانه جمع محض لا يصح
الاعمال الجمع **قول** جمع فرائد اي فرائد وهو موب قال **واما**
فرائد فنصرف قبل الباء اما للتفصيل لعدم التعدد ولا لالتين السبق
كلام اخر لان يقال الاستيناء لعدم سبق الاعمال وانما لم يقل فنصرف لان
صار اسما اي اسما جامدا فيجوز اعتباره اسمية وان المار فرائد ان
المراد اللفظ وهذا الظاهر لا يقال فعلى هذا ان يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث
وكيف يصح ترويضه لانا نقول تنوينه للملحة ومساكلة المستحق اذ يجوز
ان لا يكون منونا **قول** وحضاه على للضبع ليس منصوبا يعني لان
المنصوب لا يجي او قلما يجي غير موزون او موزون ولا يسمي هنا شيئا
نكلا المعاكب هو منصوب على انه حال المستتر في غير منصرف وجاز ان يقيم
معول اضيف اليه غير اذ كانا يعني النفي فانه في قوة لا وجاز فيه ما جاز
من تقديم معول المدخول في اداة لا في ما عطف على المدخول لتأكيد النفي
ولا يجي ما فيه من اسماء ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس
كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه

غير محذوف

غير محذوف وسبق ان يكون الجملة اعتراضية لاجالية لعل الكلام غير ذلك
الاسماء **قول** بل الجمعية الاصلية للجمعية ان كانت اضافية للعلمية كالوصفية
لكن اعتبارها ليس باعتبار العلمية حتى تلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد
وهذا الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال
فلم يأت بشيء لانه نوع اسماء منافية للعلمية لانه لم يجمع الجمعية كما ان الاسماء
المنافاة للعلمية لانه لم يجمع الوصفية نعم يجوز ان يسمى شائبة من الجمعية
في العلم كما يجوز ان يسمى شائبة من الوصفية كما اذا سميت شصا
ذا حمة بالاحمر قال قد سره في الخلية الضيف هو الانثى والضعف
هو الذكر والجمع ضماني كرجال وسرايين انتهى في الصريح حضاه
وضيع كفتار ضعفا بالكسر كفتار موضع مادة وهذا يوافق الصحاح
فعلى هذا اندفع الشك **قول** والآن كما بعد التنكير منصرفا للارادة
ممنوعة لجواز ان يكون مثل امر على اذ انكره في قوله في الخلية فعل
هذا في قوله علم للضبع انه علم الجنس شامل للضبع لا الجنس الضيف انتهى
هذا التاويل بان علم تسليم ثابت الضبع وقد عرفت ما فيه لترويضه في الجمعية
كالوصف ولا كما اعتاد الجمعية المطلقة **قول** وهو الاكثر في مورد
او من ذهب الاكثر قال المحقق غير محذوف قال على موازنة لانه ضيف
والذي عمل الى الخامس وانما لم يمتنع صرفه في آخر العرب حقيقة حملا
على موازنة من فعل علم لان جميع ما يوافقه ليس ممنوعا عن صرفه كالمثل
واجتر **قول** لكنه من قبيل حكم الاعتذار انه لم يعد العمل على الموازن
من الاسماء وقد يعترض عنه بانه سب على سبيل الاحتمال على القطع قال
المع في شرحه يلزم هو ان يقول والجمع هو الجمع وقد قال بعضهم بذلك

او كان عند الرفع
الجملة حالية للزم
الاسماء المذكورة ههنا
ايضا

الاستعمال
او هو اسم مجعني او سر اول
اسم مجعني في الحقيقة
المعنى غير ذلك المبتدأ مذهب
واقيم الصفة مقامه

ونفي بحث

قال **تقدير** أي قدر تقدير **قوله** فكانه سمي كل قطعة من السراويل سرولة
 هذه عبارة السيد قدس سره أما قال كانه لا سرولة لم يجز بفتح قطعة
 من السراويل بل جاء بفتح قطعة كخوف فيكون المفرد معروضا وإنما لم يجعل جمعا
 لها بالفتح الثاني حتى يكون المفرد متحققا لا سرولة مختص بالانفراد لا يصح
 أن يكون السرولة بهذا اللفظ مفردة ولعلنا أن يقول أن سراويل منقولة
 من المعنى المجع إلى هذا الجمع الجبر ولم يلحق فيه معنى الاقطاع أصلا فجار
 أن يكون منقولة من معنى الاقطاع لأن اقطاع الانفراد قبل بفتح الجمع الواحد
 في الجمع لم يجز نعم جاء في الاستحسان كذا أن **أجيب** بأن ذلك في الجمع
 لا مطلق الجمع وبأن المفرد إذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق الاسم تلك
 الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراري جمع شريطة وهي القطعة وفيه
 أن ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لأنه باب اطلاق الجمع عليه اللهم إلا أن يقال
 إذا صح الاجراء صح الاطلاق قال **وأما** صرف لما كان عدم الصرف غالبا
 والصرف مغلوبا كان لفظة أنا في الأول واقعا موقوفا وفي الثاني واقعا
 وقع أن للمشاكل **قوله** فلا اشكال بالنقصان على قاعدة الجمع لا يخفى أن
 تنفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا يتنافى اثبات الاشكال شرعية آخر وهو
 أن سراولا إذا صرف كما ينبغي أن يصرف مصابيح لأنه يوازن مفردا
 كما يصرف فرائز لأنه يوازن كراهية ويمكن أن يدفع بأن سراول
 مفردا جعولا اعتبارا لموازنة الاعمى او بالندور او بتقدير الجمع في سراول
 مطلقا صرفا ولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر
 إلى التقدير منع الصرف ومن نظر إلى وقوعه على الواحد صرفه **قوله**
 أي كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منقوص منقوص كقاض اسم

امرأة

امرأة وأجمل مصغر على لا مقصور كما على فائز الالف فيه ثابتة طفتها
قوله في صالتي الرفع والجر إشارة إلى أنهما منصوبان على الطرف **قوله**
 والعامل فيهما المائل المستفاد من الحاف **قوله** لأن الاعلال المتعلق
 بجره الحذف ولا لأن الاعلال سبب قوي وهو الاستقلال المحسوس ومنع
 الصرف سبب ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة **قوله** على وزن سلام
 فصار مثل فرائز السبعة مكرهية **قوله** وذهب بعضهم إلى أنه بعد الاعلال
 يفرق منه من أن جعل غير منقوص كحل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء
 كان التنوين عوضا عن اليا أو عن الحركة وينبغي أن يكون كذلك لأن منع الصرف
 لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بأن الفتح في حكم
 لأنه بعينه بغير ذلك من قال أن التنوين عوض عن الحركة هو المبرور
 والمفهوم كلام الرضي استضعف الصرف تقدم على الاعلال عنده وأصل
 جوارى بالتنوين لأن أصل الاسم الصرف ثم جوارى حذف ياء واثبات
 الحركة للاستقلال ثم جوارى تنوين التنوين عن الحركة ليخف الثقل بحذف
 الياء الساكنين **قوله** وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة
 وعليه قول الفرزدق ولو كان عبد الله قويا **قوله** ولكن عبد الله مؤي مواليا
 ويجوز أن يجعل الياء للمتكلم والأصل مؤي يستبدل الياء مذقت الياء الأولى
 فريدة الالف للاتباع ولا يخفى ما فيه من البالية في الجوز **قوله** وهو صيغة
 كلمتي أو كوكلة واحدة لا شبهة في أن التركيب الذي يناسب أن يعد
 من الأسماء كيب يوجد في الأسماء وهو العرف هذا لا مطلق التركيب فصح التعريف
 جميعا لا يقال فاذن لا حاجة إلى اشتراطه بل عليه لأن التركيب المحمول كلمة
 واحدة لا يكون الأعمى لأنهم لا يجر الحوزان سقلا ولا إلى معنى مني وسقلا

كلمة التنوين

اولا الى معنى علمي ثم نقل الى معنى جنسي كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم فنقول
 العلمية شرط لتحقيقه وثبوت لا اشتراطه من غير حرفه خبر
 ان قلت اعتبار هذا القيد في ما يريد بالتركيب من غير اعتبار في الاضافة
 والاسناد حكم قلنا ان حرف لما كاسد يصدق بالحكمة لم يظهر اثر
 تركيبها فلم يعد من التركيب الذي يناسب ان يعد سببا لاجل التركيب
 من الاسمين اسنادا يكا اضافة والمالم يوجب التركيب الفعلي لم يحج
 الى اوجه وجه قال اليان من الزوال والاعلال او لتحقيق سبب آخر حتى
 يترب اثر النفع فيحصل له قوة اي اللزوم قال وان لا يكون باضافة
 ولا اسناد البالي للامثلة اي ان لا يكون ذلك التركيب ملائما لهيئة الاضا
 والاسناد وذلك لان كل كلمة تغلب عن مركب اعرابها وبنائها باعتبار
 عندها ومعناها باعتبار النقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار
 وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكم لا الاضافة الى اول اثر
 تأثيرها اما في الجزء الاول وهو بط لما عرفت واما في الجزء الثاني على تبيان
 بعلمه وهو ايضا بط لانه مشغول بالاعراب والحال فكيف يعمد
 بالمضاهية اذ كما في طباع شيء اقتضا امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضا
 ما يضاوه سما في مادة واحدة حكما فان التركيب الاضافة في حكم كلمة واحدة
 من قبيل النسيان عند جماعة من المصنفين في قول المصنف الحكم عند جمع ولا
 يبعد ان يحكم بعدم انفراده وان لم يظهر اثره لفظا كانه انفي انما قال
 كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل
 لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومنه الجواز المحالف ولذا ذهب بعضهم الى
 ان خمسة عشر على امور غير منصرف ومن هنا يتقدح جواب آخر

المع واقفهم في منع الصرف من غير ان يقصد بالامر غير نقل عن مركب
 مستعمل في منع فيكون علما على الارض لقال الالف والنون قبل الواو منع مع
 فكلا اعتبار الحذف العطف اولاً ثم الحكم عليه بقوله ان كانا احر لانها
 الحروف الزوائد بالفعل فلو اقبل اللفظ بوزن الاصله جاز صرفه كحسنا
 لحوان ان يكون من الحشون كما جاز ان يكون في الحشون ويمنع
 لمضارعتهما التي الثانية في منع دفول الثانية لما منع منها
 را امل عليه وجهاً وعدم ما جعل وجه الشبه ولم يجعل غيره الوجه وجهها
 للشبه لان الوجه الاخر يساوي الوجهين صدر اسكران وجر وكون
 الزوائد في سكران مختصين بالذكر كما ان في الزوائد في نحو
 مختصين بالثبوت وكون الثبوت في نحو سكران صفة اخرى لمخالفتها لغيره
 للمذكور كما ان المذكور في حركته كذلك ولا بدور عليها منع صرفها الى حرف
 ندم ما مع تحقق تلك الوجه ومنع عمران وعمام مع عدمها ٢ ما كونها
 زوائد في فرعيتها لما زيد عليه على يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم
 اسما لما لان يقال وجهان المجرر غير التا اصل لما زيد على التا والاصالة
 ينافي الفرعية التي توجب ان سببا واما مشابقتها لغير التا
 اي في منع دفول التا ان قلت لا بد في السبب فرعوية ولا فرعوية على
 المذهب قلنا السبب المشابهة او المساواة فان كان الاول فرع للآخر
 وهو فلا وان كان التا فرع لما زيد عليه كونه سبب غير اصلي لتوقفه على
 المشابهة مع ان السبب اعداد مشبهة فلا خلاف انه في التا فرعوية مغايرة
 لفرعية الشبه والراجح هو القول الثاني لان اشتراط الطائفة
 الاولى وانتفاء التا غير ملا لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقلب

والمقابل للمهم والمقابل للنظر اللزوم الظرفية وافراد الضمير
 باعتبار انها سبب واحد او مجموع وتنبيه الضمير في قوله ان كانا
 باعتبار تعددها في انفسها او شرط ذلك الاسم فيانه مخالف
 الشرط السابقة لكن يخفى لزوم تناقض بين اعتباري الوحدة والتعدد
 كما في التوحيد الا انه فسرطه العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم
 من قال انها شرط محقق للمساكنة لا سبب لانها كالنوع الثاني بقوله
 مقام علمي او لم يمنع التأويل فيحقق سبب اخر كما عرفت في الترتيب
 كمران وسما وعثمان فقد جاء في الاسم مكان الفاء في الصفة لم يحج
 كسر العا و جافحتها وضمها ايضا لكن المثلث مع التأويل في صفة
 انه عطف باو على عاملين مختلفين وليس على شرط قبل الصواب الواو يدل
 اولاً في الالف والنون بوجدان في الاسم والصفة وبان التردد ليس باعتبار
 نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها الاكبر التي احدها ويمكن
 ان يجاب بان اول التفرع لانه كما مؤنثه فعلى انه هذا عند الاكثرين
 وجوز بعضهم اجتماعها وحكاها بالانظر قد افادته ان وجوب فعل
 ليس مقصوداً لذاته بل للظاهرة انتفاء فعلانه فالعور والعمى ليس مطلوبا
 غير مناسب بل غير صحيح لا لظن قد يحصل بغير وجوب فعله فهذا الوجه
 ضعيف وقد اشار الصواب الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كانا المطر وجوب
 فعل عندهم انتفاء فعلانه كما لو اجب عندهم انتفاء مؤكد مبنى على دليل
 لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجوب فعله
 لانه صفة خاصة تتعاه لها بل ان يقول بحسب القيل اما بالتأثير
 الاصل في الثانية التأويل اما بالالف وهو الوجه لانه فعل في اكثر

استماع صرف
 لخصم المطلب قلنا
 لعل المطر

فعل

من فعلان فعلانه فعل الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق على الثاني
 ينبغي ان يكون غير منصرفا اتفاقا اللهم الا ان يقال ان الثانية بالقياس
 بغير ولا يكتفى وندها من كماله زيادة نسبة الى فعل اولها ^{فعل}
 المراد بندان اللفظ كما علم غير منصرف فينبغي ان لا يكون ولا يكسر هنا
الامثلة المسماة وهو كسر الاسم على وزن يعد من افران
 الفعل سواء كماله زيادة نسبة الى الفعل اولها والاضافة في قوله وزن الفعل
 محمول على النسبة لا على زيادة النسبة واللام محمولة على قوله فشرطه وكان محمول
 عليها وحمل على قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لا في السببية
 ليست على التفرعية ولا في عمدة الافعال زيادة اختصاص بالفعل
 بالفعل بمعنى اخر في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير
 يخص راجع الى الوزن او بالعكس وذا اقرب كما هو المشهور
 وكذلك بذر من بذر المال اى اسرف وضمير من ضمير المسمى
 اكمل جمع فيه وسلم علما من تجرد العبودية لموضع بالشام
 يقال هو يستلقدس ومثل ضرب على البناء المفعول وزن فعل
 مجهول المفعول لم يأت في اسماء الافعال الاول لدونية وقبل الغيب
 قد تنقل الفعل الى اسماء الافعال وان كان قليلا لقوله ثم نهام غير قليل قال
 فيجوز ان يكون منقول من ويل بمعنى اسرع واما ويل على القليلة فيجوز ان
 منقول لانه من ذال المعنى شئ شيئا مخصوصا والتقدير للدلالة على العلمية
 كما قيل في شمس شمس بالضم واما الوعل في الوعل والرسم بمعنى الاست
 فشاذان ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب
 يوش الى ان الوعل في الشبر بين القسطنطيني يوش وذهب عنه الى تأنيده

الامثلة المسماة

اذا كان متقدما للفعل كقولهم انا ابن حلال وطلاخ الثنايا ولولا
 ذلك لكون جلازة ويرد بان ان كانا على المحكي مع الضمير وهو لا يغير
 وان لم يكن على افعلة مقدر اى انا ابن رجل حلال اى انكشف امره
 او كشف الامر قال او تكون انما لم يقل بدلا او يغلب كما قال النحاة
 لان فاعلا اذا جعل على المذكور كما منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم يحكى
 في الاسماء الا حاتم وعالم وساسم اسم شجر اسود ولا في ثبات الغلبة
 زيادة مؤنة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا
 نقول لعل لم يجد فيه ما يجزئ به غيره ذلك المحذور ان قلت هذا العرف
 انما يصح بسا اذ كان له زيادة اختصاص بالمفعول متى يظهر فيه زيادة
 الاختصاص اما بالاختصاص بالمفعول او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف
 قليلة في جميع الافعال المتصرفية فصارت لا طرأها في جميع الافعال
 وفي الاسماء اشد اختصاصا بالمفعول او يكون غير محصاة
 خصه به بقرينة القابل لعل وجهه ان الشق الاول او بالتأثير والظا
 ان اوله الخلو وان النسبة الشبيهة كعموم وجهه لا فائدة مما في شمر
 وجموعا مما في نحو يد ويكر ويخرج معلوم ومجهول وامر
 وتسبق العجم وتباعد وتوعد وافعل والفعل اى اول قول
 الفعل اه كما لا يراد من وزن الفعل كونه الاسم على وزن الفعل صح رجوع الضمير
 الى الوزن والوزن كجاءه القصص زيادة حرف او حرفين على
 الاول صح لفظه في لانه الصفة تنسب الى موصوفها فهو شائع
 وكذا على الثاني لان النسبة بيني قوله اوله وبين حرف الزائد الموزون وجه
 ويصح نسبة العالم الى الخاص وفي بالعكس اوله المزداد في موضع اوله

معه

من حرفين اثنين لغير ذلك الحرف لم يضر كحرفي وفريق من امر ما ضيا
 وحرف امر وكذا لو صرف في العرف مع بقا الزائد سواء كان بالحذف كيبسج
 او بالقلب كما على او بالادغام كما سدد او بالرد كما على انما كان اذا سميت
 بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانه ترد المحذوف
 لان السقف للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فنقول في نقل
 من لم يقل واقتل اسمي جأ نقول واقتل غير قابل اى حال كونه
 حاله ضمير اوله وانما لم يجعل شرط الشق الاول لانه لا اختصاصا بالمفعول
 لا يقل التا اصلا ولو قال غير قابل للتا كانا زادا غير قابل
 للتا بحسب الوضع فلا مرد للنقض باسود اذ قيل مؤنثا ان يكون
 على فعلا ومن ثم امتنع امر وانصرف بغير قبل في جعل وجود الشرط
 علة للشرط نظر لما تقر من ان الشرطية يشب بالسببية لا بالشرطية وقد
 يدفع بانه جعل شرط هذا الشرط علة الحكم باقتناع امر وانصرف
 بغير ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب الحكم المذكور بالسببية
 المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور بخلاف الجماعة
 حيث قالوا بانما يؤثر عليه الاسم الذي لا لفظ والنون ليس الا لتحقيق
 السببية وهو المشابهة باللف الثاني الممدودة لو اريد
 من الجماعة اى بمفهوم صالح لانه يرد به واحد من الجماعة
 فانه اريد به السمي يزيد والام يصح توصيفه باخر لانه نكرة قال
 لما بين اي دليل فله بالالتزام استثناء مما يقع من
 الاستثناء الاول اى استثناء بعد قصد المستثنى من الاستثناء
 الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء امر واحد بلا عطف لانه الاول استثناء

من المطلق والثاني استثناء المقيد ويصير ذلك ما يقال في تومر
 ظرفي من بعض اذا كانت متعلقين بفعل واحد بلا عطف ولو جعل المص
 قوله العدل ووزن الفعل معطوف على ما في شرطه لكان الظاهر دلالة
 واحضر عبارة ولعل النكته في الفصل اختلافاً تأثير العلية في المعطوف
 والمعطوف عليه وغمارة الاسلوب كما في عمر واحد اتفق النحاة
 على ان العلية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الاعلى كمرجع وزن الفعل
 سواء كان غير منصرف قبل العلية كما هو اولاً كاصبع ويزيد واختلفوا
 في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلية ككثرت ومثلت
 فذهب اكثر النحاة الى انصرفه لان العدل تابع للوصف وقد نزل بالعلية
 وذهب جماعة الى عدم انصرفه اعتباراً للعدل الاصل واليه مال الشيخ
 الرضوي قال لان العدل امر اصلي منصرف عند الكوفيين وهاهنا دان
 وقع لاثنين هم ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والعدل
 والعلية فان العلية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد
 يدفع ايضا بان العلية غير مؤثرة معها لا استقلالها بمنع الصرف
 قبل ورودها على اورد ان خصوصية هي اوزن ثلث ومثلت واخر
 وسحر وامس عند بني تميم وقطام ايضا عندهم اي ما هو جديك
 من الامر الذي لا ينبغي ان يستثنى من سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب
 الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهوم ما وردا بين
 جميع السببين واحدها ومفهوم ما مساو له الا ان ما بما جماعه العلية مؤثرة
 ولم يكن مشروطا بها وهذا الغرض وان كان محملاً في احدها لكنه اعم منه
 بحسب التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد

لفظ وهو اقوا
 وجمع واخواته اعلا
 فغير منصرف عند سواه
 اعتبار للعدل الاصل
 ع

ولم يبق

ولم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة كما في اذبحان وايضا
 قد عرفت به نيدفع النقص باخره فان الفعل حيث قيل انه معدول عما
 كانه اللام او الاضافة او من ولما قوله التليد اظهره بعد
 ان يجعل الاخر فاعلا اي يلزم جعل قوله سبباً لاصلا منه للقاعدة
 الحقة عنده وامتناع نصب اعتبار بتقدير اللام والقول بانه منصوب
 على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاكتمال بعيد في مثل امر على حال
 من امر لانه مفعول للمثال وكذا فعل التفصيل وكذلك ثلث
 لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف فعل نعت ولذا لا يعمل الفعل
 التفصيل في الظاهر فاعلا اي صار فعل اسما اي صار ملحقا
 به كالفعل اعتباراً لجزا ان يكون مصدراً لخالف لانه ذلك الاعتبار
 نوع مخالفة لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان المردوم
 يجعل كالثابت وفي بحث الخ ان فلان اعتبار شمة من الوصفية في العلم
 كما اذا سميت باخره فيه مرة اجيب بان القصص والام في وضع الاعلام
 للفقهاء غير ما وضعه لغة وكذلك تراها مجردة عن المعنى الاصل كقوله
 واما لا يفتي قال الشيخ الرضوي وقال لا يخفى في كتاب الاوسط ان خلا
 في خواهر انا هو في مقتضى الفكر واما السماع فهو على منع الصرف
 وهذا القول اظهر لانه المردوم من كل وجه لا يثبت لما يلزم عليه بالنفي
 لا بالنفي فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالنسبة
 التقابلية ولم يرد التقابلية بالذات لان العموم والخصوص من صفات ما في الاعلام
 والوصف والتقابل بينهما بالعرض في حكم واحد اي في شأن
 امر واحد وتحصيل وهو منع صرف واحد متعاضداً لغيره

الى علامة الفاعلية لكونه ملابساً لها ملائمة الكل الجزئ وتضمنه له او
 ملائمة المطر على الطاري والمراد بكمال هو هذه الملائمة
 اذ معنى الرفع المحلى انه في محل الرفع العبار ان الرفع المحلى هو هذه الحقيقة
 وهي لا شبهة في اتصال الاسم بها لكنها ليست علماً للفاعلية نعم لو قيل
 ان ثبوت هذه الحقيقة مستلزم لتوهم دفعه او الاعتبار دفعه كما هو
 في محله وان اشتمال الاسم ان يكون محققاً او موهوماً او اعم من ان يكون
 الاشتمال له او لا هو في محل الامر ظاهر وكيف يحضر الرفع لعل الباء
 على التحصيل عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل الاسم للعدد
 كما ذكرناه آنفاً اي الرفع فاعلام مسبوق له ومن ابتدائية
 اتصالية ويأتي عنه قوله ومنها المبتداء او مما اشتمل لقرينة يحذف
 ان يجعل راجعاً الى الرفع عما يضرب من التأويل ويوافق قوله ومنها
 المبتداء لانه جزء الجمل الفعلية ولانه لا يحذف بل هو السند
 وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اي راي
 ويدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه يحذف قد ينسخ نحو
 كفي بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد التي هي اصل
 الجمل لا شتمالها على ما هو موضوع للاسناد ولان عاملاً اي
 لانه هو من جنس من مختلف عاملاً المبتداء فانه عد في معقول
 وقوة المؤثر يقتضيه قوة الاثر والفاعل في المفعول اقوى من المبتداء ولا
 يعارض ما ذكره في المبتداء لانه لا يفيد قوة دفع بل يفيد فضيلة
 حاله لانه باق ولا اثر فاعده يصلح ان يرد اليه فهو المفعول
 كما ان الفاعل لا يستغنى عن اصل فيه لقيامها مقام كماله ولانه يحكم

تكملة

بكل حكم ولانه يحكم عليه بتعدد فلا استيفاء وهو فضيلة وكل
 الا بالمشق حقيقة او حكماً فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل
 اسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النية نافذة كانت او بانه خبرية
 كانت او انشائية مثبتة كما او منفية محققة كما ومفروضة
 بقرينة ذكر المعاني بعد هذا لا يخفى بعد هاء التعريف او شبهة
 او للتشويح لا للشك والتشكيك اي بانه يشبه في العمل او في الدلالة
 على الحدث ولا يخفى في فاعل الطرف لانه فاعل العامل حقيقة وقدم
 الجمل حاله بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المتقاربان
 لفظة او لانه الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لانه
 مفعول الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة النونية كما ذكر قوله
 قدّم لدفع توهم الدخول واليه مال المعرف في الشرح والمراد بتقديم
 عليه وهو لانه الفاعل المراد من تقديم نوعه بقرينة انه
 تعيّن نوعه من النوع ويجب ان يكون المعرف واجزاه من لوازم المعرف والامر
 والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض التكلم في تقديم زيد على قام تعيين
 محل الفائدة وان المخاطب يقع في انتظامها وفي تقديم قام على زيد تعيين
 الفائدة وانتظار حملها فلو قدم زيد في قام زيد لا انقلب الغرض نقل
 عن الكونين جواز التقديم واستدراكنا ان جعلنا زيد في زيد قام فاعل
 وجعلنا الكلام محملاً للتقديم والتأخير لم يمتح إلى الاضمار وتغيير
 محل الوجود وهو من انباء المودوم ولهذا قالوا ليس في زيد كضمت الالف
 ولم يلزم عليه نصب كماله اصنع لانه الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخوانه
 اي اسنادا واقعاً إشارة الى ان قوله على جهة قيام متعلق بكلمة

او صفة لمصدر قبل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخفى عن شئ لان
 الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك على طريقة قيام
 الفعل اي قيام مدلوله يقال علمت هذا العمل على وجه محكم عملك وعلى جهته
 اي على طريقة وطريقته وشكله وطريقته وقيامه به ان يكون على صيغة
 المعلوم اي ذلك علامتها او من لوازمها وذلك لان القيام بثبوت وجود
 الامر واتصافه بذلك الامر به والتغيير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر
 لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تأمل والمراد بالاسناد
 الذي هو على طريقة القيام بثبوت شئ الامر بثبوتها بما لا القيام ويشاكله
 في المعنى او في التسمية فتعبيره تغيير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد
 الذي هو نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها بالان بعضا واحتمل
 بهذا التقيد مفعول ما لم يسم فاعله وان كان المصدر المحمولى لا في قوة ان مع
 الفعل المحمولى كصاحب الفضل والشيخ عبد القاهر فانها مالا الى هـ
 اليه اكثر للقدم بين البيهقي فزيد قائم ابوه قيل لوقال ابوه
 كما نصا بما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتداء وفيه انه لو كان مبتدأ
 لوجب تقديمه على قائم كما في بديقام والاصل ان الي هو في اللغة ما بينته
 عليه شئ وفي الوفاء القاعدة والمراد ما سيد كونه سره ان قلت انما
 ان هذه العبارة على قولك الاول ان يلي مع انه اوضح واحسن للمعاني
 الاتفاق قلنا لان في لفظ الاصل لئلا الى ان قرب الفاعل من الفعل
 كما بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وان لم يكن محمولا لولوية بل يستحق عليه
 بعض الاحكام كما نبه لقوله فلذلك جاز في فقيه زيادة تشويق الى
 استعمال الحكم الملق في الفاعل وكذلك الاصل في ما هو معناه انه

يقضي

واستثناء المثال الاول

يقرب الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت
 بالسند الى المفعول الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالفتل الى
 المفعول بلا واسطة اي ما سيع ان يكون الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل
 من حيث هو فاعل تقتضيه قرب من الفعل ومجاورة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء
 لحادث تقتضيه مجاز البعد او وجوبه ونظيره ذلك ما يقال ان الماء
 بطبيعته يصبى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض
 ان لم يقل ان يلبس مع انه اخصر واشمل لشئ له شدة الفعل ايضا فوضع
 المظهر موضع الضمير لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل
 في هذا الحكم وشدة الفعل ملحوظة لشدة احتياج الفعل اليه لان
 الشدة الى الفاعل يقوم مقام مدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل
 هنا داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فلما ان الهيئة
 لدلالة على النسبة كما في عدد خبرته يدل على ذلك دلالة ان كما
 ان السابق دل عليه دلالة لم يدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراض
 الفعل بعد الفاعل نحو نصير بان وتصير بان وتصير بان فلذلك اللام
 للتعليل فيفيد ان يكون الاولى اصلا على الجواز المثال الاول واحتفاء
 الثاني والفا اما للتفريق فيفيد ترتيب العلم بالجواز والامتناع فيها
 على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال
 بالمعلول على العمل فلا استدلال في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان
 امتناع المثال المذكور وان كما يرتب على الاصل المذكور وكذلك لا يتوقف
 عليه ثبوته على تقدير تساويهما في الرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع
 عليه لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشئ على امر رتبة

كون الشيء محالاً مقتضياً للتقدم هو تقدم بالفعل أو لم يتقدم وهو
 في حكم المتقدم لا يشوب السبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع
 السبب خلافاً للاختصاص وابن حنبل يوجب كون الياً فانها جوازاً
 اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضا الفاعل
 للمفعول به كاقض الفاعل وفيدانه لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي
 تقدمه على الفاعل قال الشيخ الرضوي الاول تجوز ذلك وليس للبصرية المنع
 مع قولهم وباب التنازع انتهى قبل تجوز الاختصاص قبل الذكر في باب
 التنازع في العودة والضمير الضمير الذي غير عمدة وقيل تجوز في الضرورة
 اذ لو لم يصر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز اذ التكرار
 وهو قبيح وفيدان ان كتاب القبح هون مرار كتاب المتع مع ان مثل
 ما ذكره جار ههنا لا تحذف الضمائر اليه بل لا بد من غير جائز واظهاره
 بوجوب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الفاء الاول في الاسم
 فلما ظهر لم يظهر كونه ملغى حتى رتب اليه الجمله وعائنه والراد
 بالخطاب العادياً اما مثل الناس وحقيقتها قال قد سره في الحكمة
 عوى الكلب يعوي عواء صاحي انتهى وقد فعل جمله اخبارية وقعت
 على سبيل التناقل بان الدعاء قد اصبحت لفظاً تميز اي اذا انتفى
 لفظ الاعراب في ضمن الامثلة فان اخصار الفرد متضمن للاختصار
 جنس خصوصاً اذا لم يكن الفرد متعلقاً بخصيص فرد كما في التمثيل
 والمفعول المتقدم ذكر في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر الفاعل الذي هو
 الفاعل لا انتقال الذهن من احد التناقلين الى الاخر فلا يرد مع
 ان التعميم بعد التخصيص شائع نحو ضربت موسى جلي فان القرينة

الاولى ان يكون الضمير ضميراً عاماً

في اتصال

في اتصال علامة الفاعل بالفعل والضمير في اللفظة العرب الظ في تابع
 احدهما او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضربت مائة موسى
 بعد الا بشرط ان يتوسطا بينهما اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقدم
 الثابت والناخير الذي يحكم باقتناعه يعني ان التقدم الثابت مشروط
 بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم اداة
 فصل اداة الاستثناء والتشبيه وذلك غير جائز والتاخير المتع أيضاً
 مشروط بتوسط الا بينهما لما سبكه قدس سره فليحذر من الاستثناء
 المحل بالمقصود ومع رعاية النظم الطبعي لقائل ان يقول التعميم لا يقتضي
 المحل يقتضي امتناع تقدم المفعول على الفعل في موسى ضربت موسى ضرب
 عيسى لا التمسك بالاسمية التي محل بالمقصود فلما فاة الاتصال
 الانفصال اي للزوم خلا المفروض مع جواز ان يكون عمر مضموناً
 بالشخص آخر هذا ط في المثال المذكور ونظامه تمام الفاعل خاصاً
 اما اذا كان عاماً فلا كقولك ما ضرب احد الانبياء وذلك لانه لم يبق احد
 حتى يصح ان يكون زيد مضموناً لانهما الوقف المفعول على الفاعل مع
 الا كما ذهب اليه السكاك وجماعة من النجاشي اما عند اكثرهم فلا يجز لانهم
 لم يجزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له
 او مع ولا غير عاملة او مستثنى منه فكان قدس سره على كلامه على ما هو
 عليه وما لا يذهب اليه الجماعة لا سيما ان يكون معناه ماضياً
 احداً احد الامر وان زيد كما ذهب اليه جماعة من النجاشي او ما عند اكثرهم
 فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف وللمجوز ان
 يستدلوا بقوله تع وهانريدك ابتداء الذين اراد لنا بادي الرأي

اي ما نريك اتبعك احد في حال الاموال الا الذين هم ارازلنا في باد
 الرأي اي بلا روية قوية وقد يرد بان الظرف متعلق بكملة بفعل
 مقترن اي اتبعوا في بادى الرأي او بان الظرف مما يكفد راحة الفعل
 واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصفة او صفة ضمير المفعول عند
 من لم يحوئ الفصل بين الصفة والموصوف بالا جنيح حتى ضرب يري
 الذي ضرب غلامه واكرم هذا رجل ضرب غلامها قال وجب تقديم تايخه
 لم يقل وجب تقديم اي المفعول لانه ذكر في احوال الفاعل قال القيام قرينة
 حاتم الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القينة
 مع لا باعث لان تقدير الجواب ولا في السائل عالم بصدور الفعل جاهل
 بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على السؤال تعنى
 الفاعل لا ذكر المبتداء وحمل شئ عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ولان
 الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يوفق بفاعل كما يوفق عند
 وضع السند اليه بالجواب ولا في السائل غير متردد في الحكم ويريد قام بفيد
 تقى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضوي ان
 زيدا في المثال المفروض مبتداء ولا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة باسمية
 ولان السؤال غير القائم لانه الفاعل والاقم تقديم المسئول عنه زيد مرفوع
 والاصل على زيد لان السماء يتعدى على كنهها تحذف لكثرة الاستعمال نقل
 عن المعارف الروقي قدس سره ان يزيد منادى تحذف حرف النداء والجملة
 الدائبة معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع
 والمخبط لما وقع في شدة ونعمة بسبب موته بايزيد ناسب ان يركب
 عليهم ما وذلك لانك في رخاء ونعمة بقية السؤال المقدم للدلول

ثم ان
 في
 في
 في
 في

بلفظ المبني للفعل فانه منشأ للسكر والتورود وهو منشأ للسؤال فنزل
 السبب منزلة السبب قال الخصومة اللام للاجل كما هو الظاهر ويراد
 بالخصومة خصومة غيره وتحمل ان يكون للوقت ويحمل خصومة من خصومة
 غيره متعلق بضارعه وان لم يعقد على شئ لان الجار يكتفي براحته
 من الفعل لا يسبكه العدد لان هذا البناء كما فوته لا بكا الخصومة مع انها
 ليست متباعدة بالبناء والمخبط مما يتلخج حكاية حال ماضية
 قد يورد الما بصيغة الحال وان كان الامر هائلا للاستفهام في الخيال مع
 بقا اشه والمخبط السائل من غير وسيلة اي بغير علوية وسابقة
 حتى يقال احتبطت فلا واصلة من عطبت الشجرة اذا ضربتها بالعصا
 ليسقط ورفها والطوايح جمع مطيحة على حذف الزايد كما يقال
 اعشبت فمواشيت ولا يقال مطيحان على الفيلك ويجوز ان يكون جمع طايح
 للنسبة مثل ما دافق يقال طايح يطوح وطايح يطح اي ذهب كلواحي
 جميع مطيحة خمر الفاح آبتن كودن يقال رياح لواح اي للسحاب ولا
 يقال ملحقات وما مصدرة لانها امكن من الموصولة بمعنى التي
 اهتكتها الطوايح من الاموال وما يتعلق بالمخبط قال قدس سره
 في المحكية وتعلقه بسبب المقدر مما ياباه سليفة السوء لانه لما يابى سبب
 انصر اعنا سبب ان يبين سبب الاقتضا ايضا انتهى مع ان تعليل
 السماء بهلاك الطوايح مرد مما لا يلزم الا انه السماء هلكه باي سبب كان
 وايضا الطوايح بصيغة الجمع لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه
 اي في كل موضع حذف الفاعل ثم لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير
 الابهام اوقع في النفس وذلك للتفسير اما فعل صريح او حرف يورق معناه مثل

اريد ان يكون طايح مع
 على الطوايح والالاف في وجه
 الحذف حرف الفاعل من الجمع

ان الدالة على السوت بشرط ان يكون خبرها ما ضيا فانها محض خبرها يصير
 وقوة ثبت المقعد وذلك فيما بعد لو خاصته هي ولو ان ذات سواد قطعت
 فان لم يشط وجوبها خذو والتقدير يسهل على ويحتمل ان يكون للنهي وهذا
 مثل يقرب لمن يتأذى من دونه واصلا من جلا سريفا لطيفة امة
 خذفت الجمل انما يقدر جملة لانها يفهم نسبة تاما ومع غير صالحية لانادتها
 لانها غير مستقلة بالمفردية واذا تنارعت الفعلان في قيل تأذنا الشوب
 واقصر على الفعلين ان يراد بالفعل في العامل على طريقة تغليب الاكثر على
 الاقل والاصل على الفرع في اكثر من فعلين كما سليت وسلمت وباركت
 وترجمت على ابراهيم وفي يكون الاخير كالناتى والبراق كالاول عند البحري
 والاول هو الاول والبراق كالناتى عند الكوفي انصار على اقل مراتب
 التنارعت وادها معول للفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه التنازع
 بين الفرعين سواء اعتبرت التنارعت بين الفعلين كما اعتبرت بعضهم او لم يعتبر
 اذ هو كتحقق قبل التنافي او هو طالب الاسم مطلقا والمراحم مفقودا وهو
 مؤخر الاسم قبالا والماتع مرتفع ومعنى تنارعتا فيه انه بحسب المعنى
 يتوجه اليه لوقوعه بخصوصه او بعمومه طرفا نسبتها وانما قلنا بالتعميم ليدخل
 مثل حنين وسببها منطلقا في الزيد منطلقا ولا يخفى ان ذلك الوجه اما
 بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقق لم يتبين اذ لا تنارعت
 بالفعل حال تحقق الفعلين لو جاز كل منهما مفعولة ولا حال التصور الذي
 هو مبدأ التحقق ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اي لا تنافي
 فرضيت انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معول لكل منهما التصور والنوع ولا
 يخفى ان منطلقا في حنينه وسببها منطلقا في الزيد منطلقا لا ياتي عن وقوعه

في خبرها ما ضيا فانها محض خبرها يصير

الاول هو التصور الذي قبل
 تنافيا بالعاملي والثاني
 التصور الذي عند تلفظ العالمين
 بين التلفظ بالاول والثالث ما عند
 تلفظ الاول والثاني بحقق الحوا هو
 هذا الثالث

معول للفعل الثاني ياتي عن ذلك تشبه الفعل الاول والتخالف بين الفعلين
 وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع ياتي عن وقوعه معول
 والضمير المتصل لفرد ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما لانه حرف لا يصح ضمارة اي استنائه
 كما استنار الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو الضمير وهو لا يستمر في المكان
 نعم لو تبدل ما هو او كما الواجب هو الاثبات بالضمير الغائب كما الامر كذلك فالان
 ان يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلا الضمير لا يتصل الا بعا
 او بما هو كثر عليه والايضا على ولا جزم له واما بطريق الانفصال فلانه
 في صورة التنارعت فيه ولا من الفرعين التوافق الفاء احد العاملين الا
 في المفعول لضرورة ملحية الى ترك الالفانية ولا يظهر الالف الا بالحق في
 او بالاضمار الخالف للتنارعت فيه هذا اذا كان الفعلان موافقين في اقتضاء
 الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضربت الا انت
 وما كرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كما
 في عدم صحة التعميم واد المن بالتنارعت اه لانه المناسب ما هو بصدد
 وذلك لان مخالفا ما يقتضيه الاصل الشاعلي اي البصرية فاصحح الى الاستثناء
 ويوافق على اي الكوفية فيكون في تفاريع الاصل الشاعلي واما ذكر اقتضاء
 المفعول فلتبين البحث فلما اخضه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر
 الواقع بعد الاصل الضمير التفصيل فلا بد من تخصيص الظاهر لعل المراد جواز
 القطع بالاضمار قياسا لكن لم يستعمل الا بطريق الذي كما ينبغي ان يحذف ولا
 يجاب بان ادنى المفعول لا اكلمية لصحة المفعول على تقدير اطلاق الاسم
 وعلى مذهب غيره فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عند الإقوال التي الرضى
 يلزم البصري في هذا المقام اي في مقام ما ضربت واكرم الا انا او لا يزيد

الخط
 اي
 بالضمير

متابعة الكسائي في مذهبهم لانهم يوافقونه هنا في انه من باب الحذف لا الاء
 اذ لا يستعمل الا ذلك **قول** فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ انه جازع وبحسب المعنى
 انه نداء لا قسم التنازع وهو كونه الجازع قوله فان اعملت أو القدر الذي هو
 اعمال كل منهما او فيهما كما في بعض النسخ **قول** وليس هذا تسميا للتنازع التنازع
 المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظاهره وتكثيره ايضا
 مختلفين حال والعامل فيه معنى فعلى سقطة من الضمير المستتر قوله فقد
 يكون له على التنازع الفعلين لدوله عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان
 العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما في ان العامل فيه
 فعل تعمي **قول** لقرية او قرب الطالب المطلب وعدم لزوم الفصل
 بالاجنية وورود الاستعمال السابق ان تلك اذا القرب مرجحا كان
 ينبغي ان يورق بحراب الشرط عند اجتماع ادائي الشرط والقسم لاجواب القسم
 مثل والله ان آتيتك لا كرمك فلما القرب مرجح عند تساوي مرجحي
 القرب والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة القسم اقرب في اقتضا
 التصدير **قول** لجازا ضمنا قبل الذكر في العدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض
 من التفسير ان كان محمرا في رفع الالبسل والزالة الحيرة كما في ضمير الشأن
 وضمير نعم جلا وده جلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان التفسير نفس
 في كونه مرجحا وان لم يكن محمرا فيبطل كما ذكر الكونه فاعلا او مفعولا الى غير
 ذلك فنهام من منع وان كان في العدة لان التفسير لا يتبعين ان يكون مرجحا فعلا
 تقول الحيرة به ومنهم من جواز العدة كما في فيه وقالوا ان حذف الفاعل
 اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسر في الجملة وان لم يكن نصا
 فيه **قول** وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار الفعل

كروا اياهم
 في التسمية
 في التسمية

في محسنين وحسنين ما سئل في الذين منطلقا لا فضلا للفظ افرادهم
 وتثنية دون لادف طرف لا ضرب **قول** لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه
 مقدمة مشهورة قد اعترف عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر
 والفاعل في نحو ضرب واكرم الا انا وفي نحو سمع بهم وابصر حيث حذف
 بهم وهو فاعل عند سبوه وفي نحو ضرب واكرم من القسم يحذف الواو والياء
 في الاول والواو في الثاني بسبب التثنية وقد اجيب عنها اما عن
 الاول فبقوله فبان المصدر قد نزل منزلة المجرور عليه فاعل لا لفظا
 ولا تقدير واما عن الثاني فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه
 نسبيا منسيا فحذف من باب التنازع محذوف نسبيا وفيه بحث لا يحذف
 في باب التنازع كما في ذلك نعم ان يكون التعدي في مثل ضرب واكرم زيدا
 منزلا منزلة اللام فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضا الفعل ونعم
 وجه الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم زيد فالاول ان يعتقد غير البعد
 اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبان في عدد المستثنى ورتبة ومنه تبي
 برى تعمي فمنهم واما عن نحو سمع بهم وابصر فانه ليس مما ذهب اليه
 الجمهور وبانه في ذي الفعل للزوم الجازع كون تعمي في صورة ما يلزم استثناء
 فاعل واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء كما في الفاعل
 غير محذوف كسند خبره مسند **قول** خلافا للكسائي اصله في الف قول الاضمار
 قول الكسائي خلافا **قال** جازع الجملة اعتراضية ذكرنا لبيان قول الفراء
قول وروى عنه شريك الرافعي فيمنع توارد العلتي على مول واحد وذلك
 غير جازع وذلك لان الفاعل الخفية بمنزلة المراتب الحقيقة عند **قول**
 رواية المصنف غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضا الرواية الصحيحة عند مخالف

طلبت الجدل كان الموضع ان يتهم انه طلب جد ما في بعض الارضه الاخرية
 اذ من شأن العاقل القناعة وعلو الكتاب على طلب ما يقع قد وقع
 ولكنما استعنى الى لكن يحذف ينال في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار
 الجدل البت الا في وهو عقيد بالمرئ فالمناسب تقدير الجدل لا تقدير
 الجدل مطلقا نسبة اتصال بالفاعل ببقاء مقام الفاعل واستراكه
 معه في الاعمال كل مفعول فيه ان للنظر في التعريف لا الفرد فلا
 يصح لفظة كل فاعله الخ لا لشعاع بالطرح حذف فاعل بالمعنى المذكور
 لا الفاعل لا يفي ولا يرد البعض بانبت الرفع البطلان الفاعل بالرفع
 المذكور منكون لا حذف واقيم هو اكد الضمير المستكن لتلايقهم
 اسناد الفعل الى قول مقامه فليخرج فلو الجملة العطفية على الجملة الواقعة
 صفته في الضمير الى فعل اي الى الجملة التي لا يفي ان المراد بالعلم الشرح
 او صاف او اراد بالشخص منوي ويجوز بعد مطلق اي في فعل وجوها
 ولا يقع اي لا يصح وقوعه ولا انه لا يقع في الاستعمال والالفاظ الا نسب
 ان يقول لا يقع وان لا يخصر في المعنى الثالث من باب اعلم لا الثاني
 منه ايضا يقع والاستعمال مقام الفاعل المفعول الثاني ان المتأخرين
 جعلا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا اعتبار في ذلك يكون السند شئ آخر
 نعم لا يفي ان يكون سندا اليه كذا الامر والمفعول والمفعول هو كذلك
 لعله لا يكتف بعطف الفاعل على مفعول مقدم مع اقتضاه للتبعية على صحة ادعاء
 ان الاستثناء في المفعول الثاني والثالث اتم الاستثناء في هذين المفعولين
 وان اتفق المخالفين وذلك لو صرح الدليل فيكون فيه سالد في حق من يجوز
 فاما مقام الفاعل بلا لا في قول باللام ايضا لا يقع لانه لم يرد

في قوله لا يقع اي لا يصح وقوعه ولا انه لا يقع في الاستعمال والالفاظ الا نسب
 ان يقول لا يقع وان لا يخصر في المعنى الثالث من باب اعلم لا الثاني
 منه ايضا يقع والاستعمال مقام الفاعل المفعول الثاني ان المتأخرين
 جعلا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا اعتبار في ذلك يكون السند شئ آخر
 نعم لا يفي ان يكون سندا اليه كذا الامر والمفعول والمفعول هو كذلك
 لعله لا يكتف بعطف الفاعل على مفعول مقدم مع اقتضاه للتبعية على صحة ادعاء

صورت

العلم بالعلم
 العلم بالعلم
 العلم بالعلم

ضربات الفعل فلا يفي الفاعل فلا يقع مقامه وكذا المفعول لان
 النسب فيه مشعر بالعلمية لدلالة على تقدير اللام الدالة على العلمية لا يقال
 ينبغي ان لا يقع الطرف ايضا مقام الفاعل لان النسب فيه مشعر بالطرفية
 لانا نقل بر ما يحصل الاشعار بالطرفية بنفس اللفظ ان يجوز ان يناقش
 لجواز اشعار القرينة بالعلمية وقيل ان المفعول لا يقع مقام الفاعل لانه
 لم ولا يقع السؤال بل في قول عام الحكم اعترض بان يوجب استناع ضرب النار
 والقول بان النسب جالب لم دون الجوز تحكم ولما كان يقول ايضا ان ليس
 جوابا عن سؤال اسما للفعل المذكور كيف ولما كان ذلك كما هو لا يقتدر الا ذكر
 فوعى قولهم ان الفعل له جواب لم انه مع عامل يصح ان يذكر في جواب لان الجواب يجب ان يكون
 السبوقا عن الكلمة فاذا قيل لم ضرب قلت او ضرب للتأديب من جهة السؤال لا فاعل
 يعني خلافا للكونيني وبعض المتأخرين فانهم ذهبوا الى انه اول واحد يكون عامل فعلا مقدر
 اسند لا بالقراءة الشاذة في قوله لو لا نزل عليه القرآن بالنسب
 وقراءة ابي جعفر الذي لم يجرى قوما ما كانوا يسمون وقراءة عاصم وكذلك
 نفي المنبر على انصار المصدر نسبة خبره بالفاعل قبل لبناء
 فعل الفعل الجرمي له وكذا اسناده اليه حقيقة ولا غير مجاز ولا يصح ادعاء
 الى غير الحقيقة مع اسكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصح المجاز مع الحكم
 الحقيقة ان الكلام اذا ادعى بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي
 متعين لان الحكم بالحقيقة متعين مع اسكان السهم اليه اذ لا يظهر ان
 يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما
 هو له ان قلت باي علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر قلنا النسبة
 الى الاوليين فلان هذا الفعل لما هو موصوفنا لان ينسب الى ما هو محل للفعل

في قوله لا يقع اي لا يصح وقوعه ولا انه لا يقع في الاستعمال والالفاظ الا نسب
 ان يقول لا يقع وان لا يخصر في المعنى الثالث من باب اعلم لا الثاني
 منه ايضا يقع والاستعمال مقام الفاعل المفعول الثاني ان المتأخرين
 جعلا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا اعتبار في ذلك يكون السند شئ آخر
 نعم لا يفي ان يكون سندا اليه كذا الامر والمفعول والمفعول هو كذلك
 لعله لا يكتف بعطف الفاعل على مفعول مقدم مع اقتضاه للتبعية على صحة ادعاء

وقال له وكما الاولان محلي للفعال وهو من ثمة فيها انما هي
 يعرفانها شبيهتين بالحق القابل واما النسبة الى الصدور فلاذا اثر
 الفعل وذلك لان قولك سيمزيد سيمزيد في قوة فعل سيم
 سديد ان قلت هذا التحقيق يقتضيه فعل النسبة الابقائية الاساس
 المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود
 حرف الجر في ضرب في الدار فان النسبة ليست الا ما استفيد
 حرف الجر ففعل في الدار ان الدار مضروب فيها لانها مضروبة بجارها
 قلنا هذا النقل بالنقل بالفعول بلا واسطة اما في الفعل بلا واسطة
 فلا نقل هناك لان الربط المتبادر من الواسطة ربطا حقيقيا لا حارفي
 في هنا شيان اعمدها ان ما ذكرته يقتضيه ان يكون نسبة الفعل المتعدي
 بالجر الى المفعول بواسطة نسبة الى ما هو فينبغي ان يتعين لقيامه مقام
 الفاعل اذا وجد نحو سيمزيد يجر بالجمعة مع ان التبرع بخلافه وانما
 ان نسبة الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل
 دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا اذ لا فائدة فيه والفا على
 محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقع مقامه محلا لها وهذا لا يقع الزمان
 والمكان بل مقام الفاعل لدلالة الفعل عليها فلهذا وجب لتقييد
 قولنا جميع سواء بما سذكره شبهة المفاعيل بلا واسطة وانما
 قيدا بذلك لانه في وان كما هو في مفعول فيه عند المصروف لا يظهر
 القول بالتشبيه وان لم يكن فالجميع قيل لوقال والبواقي سواء
 كما اخبرنا فظهر ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل
 واستناع وقوعها موقع وفيه انه حال البواقي قد علمت على تقدير

وجود

وجود المفعول به وانما الجرح عالمها على تقدير عدمه فالعرض لها على تقدير
 وجوده مستلزم مع ان ايراد التبرع سيمزيد في ان المفعول به اذا وجد
 مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الجرح اي جميع ما سوى المفعول به
 وهو الزمان والمكان والمفعول والمصدر المقيّد والفاعل بالواسطة ان قلت
 ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لا يقع مقام الفاعل لانه مفعول به
 قلنا صورة الجرح لما كانت منافية طالة الفاعل اعني الرفع متعينة ان يكون
 في جهة المفعول بلا واسطة سواء في جواز وقوعها مع الفاعل
 لا يخفى ان هذا القيد مما ينسب اليه الدهر بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء
 الشامل لجواز وقوعها مع موقع الفاعل واستناع وقوعها مع موقع الفاعل
 حتى يلزم انه لا يكون لمتب الجراء على قوله وان لم يكن معنى لان فيه معنى
 الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضيه ان يكون الاول من باب علمت اولي
 من ثمانية لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل العلم واما عند عدمه الجرح ان قلت
 يجوز رفع الالتباس بلزم المفعول الثاني فمعرفة قلنا هو في الالتباس باق
 لان التاخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون
 مفعولا اول وهذا قوله بان يقع بفتح مقام الفاعل امكن ان يقع الى مرة واحدة
 وكثيرا ما يجوز عن حرف التبرع ومنها المبتداء عطف على قوله ففعل الفاعل
 او من جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من التبيين ويحتمل ان يريد التبيين
 بتقدير المضاف الى جملة افراده على ما هو الاصل لهما اي في باب المبتداء والجموع
 وان يكون المبتداء مستندا اليه دون ما اذا كان مستندا فانه مستند ايضا اليه للتبرع
 ولهذا لم يكن قائم في قائم ابوه زيد مبتداء لاحتمال ان يكون فاعل زيد وليس
 لهذا القسم المبتداء خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر
 له بابتداءه

وهو كلام في دلتنا لاسفل

وهو كلام في دلتنا لاسفل

مسند اليه كما تكلف كثير من النحاة ^{ههنا} والشرائح في العامل المعنى وهو
 تجريد الاسم العامل اللفظية للاسناد الى اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه
 هو فعل اتى بصيغة الفعل الدالة على الخبر ههنا دون الحديث السابقين
 مع ان المحرر استفاد من مقام التعريف لزوم اطراة وانعكاسه اما لانه انما
 يقع في الحدود بدلالة صورة التعريف على صورة الانعكاس اولاده انما اراد التعريف كقولنا
 بالمحرر يكون راعى في معنى ان الاسم العامل مبتداء وفيه نظر لان صيغة الفصل
 تفيد المحرر لا صيغة السند اليه ولو سلم ذلك في تأكيد المحرر السند اليه اذا
 عرف باللام فيفيد محصره على المسند له سلم انما الاصل المحرر لان الاسم
 مبتداء عند العمل كيف يصح المحصر على غير اللام الا ان يقال ان المحرر للمبتداء
 الذي اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان المحصر هو المبتداء
 ليس للرد الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلة
 للصفة لجواز ان يكون هذا القم المبتداء صفة مثل ضارب في زيد ضارب
 محمول على زيد او قتيلا وتاويدا وذلك فيما يصح اسم موضعه وان تصور
 وسواء عليهم ان نعتهم ام لم نعتهم المحرر قبل انما صح لفظ التعريف
 مع انه يقتضيه بوجه لا امثال الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود
 كقولك ضيق في البئر اللفظية من قبيل نسبة المحرر الى المحل
 اي الذي لم يوجب فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب
 لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصارت الجمعية منفصلا
 او باعتبار ان سلب العموم وان كانا في معنى السلب لكن المراد هو هذا بقرينة اسناده في
 المقام ولما اهل بان العبادة وان حملت على العود او اذ عمم السلب فيكون لا في جملة الادرار
 وانما الذي اتفق عليه اصلا راعى في معنى ان المراد بالعامل اللفظية نواسخ

المبتداء

المبتداء والخبر كتابا ^{ههنا} واجزائه لئلا يتقصر التعريف بقوله محسبك زيد
 وذلك لان النسخ يتقصر العامل اللفظية الى خصوص النسخ وكما اراد
 بالعامل اللفظي ما يكون محمولا في المعنى وذلك لان الظان للمحرر لفظا محمولا
 وكان يقول ايضا ان المراد بالعدم وان التعريف اعلم ان يكون حقيقيا او كليا
 ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم بناء على كونه مرفوعا على محل بالابتداء
 قلنا لو كان ذلك معنى على ان اسمها كما مبتداء ولا يخفى ان لا يغير معنى
 الجمل فكما لم يرد المراد فانها التاكيد اما اوله فلهذا اسمها في هذا المبتداء
 واما ثانيا فلانه غير ما سمى مادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لفي
 الجمل مع انها غير محمولة على الجمل ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم
 لابل على الجمع الكلي من لا واسمها اللفظية سالبة لا معدولة للوضع
 وثاني في المبتداء وقد اشار به الى المبتداء مشهورا معني لان لفظ
 المبتداء مشهور لفظه كما ذهب اليه الشيخ الرضي واللام استواء اللفظ المشهور
 او الصفة لفظية او لان انفصال الحقيقي ومزاولا انها المنع الملقب
 دون الجمع لم يأت بشئ لا استعماله اجتماع القسمين بين واما امتناع مسند مسند اليه
 ارتفاعها فلان ثبت كمال الاستواء اعترض عليه بان التعريف يقتضيه
 بقايم في اقام ابوه زيد لصديق التعريف عليه مع انه ليس مبتداء كما ذكرناه
 واصيب عنه بتقييد الصفة ايضا كون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتداء
 لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك او جازية جازها كفر شئ فانه في
 قوة منسوب الخواشيش الواقعة بعد من النسخ والافلا استفهام الاولى
 من الخلف والافلا يكون اخضر واسم في هذا ما و غيره وهل وغيرها
 استفهام الاستفهام وكما ذكرنا لافلا لافلا ولا يخفى ان مثل هذا

هذا اللفظ
 في قوله
 في قوله
 في قوله

الاعتبار لا يناسب التعريف كهل الخ واني ومضى وكيف ولم وبيان التمثيل
 بثل وما ذكرناه فاما التمثيل فنقول بان لا يصح بان نقول من قام ابوه لان قام
 صفة صالحة لا تكون خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا للفاعل ان يكون
 مبتدأ ولعل التمثيل بقوله ضرب زيد على ان من فعله الضارب وقيل عليه ما
 وما يخرج مجراه بتقدير العطف او من باب عمى المجاز وكذا ان مراد بالظا
 مفعول الفاعل اي البارز لم يجز تشييد على اللغة الشرعية كون الصفة
 مبتدأ او قيل لم يجز تشييد على البناء بالفاعل في مثل قام زيد وجعلت
 عز التبتل المبتدأ بالفاعل في زيد قام فلم يجز زوايا في المبتدأ فاصح بان هو
 الوجهين ليس الا في كمال من الوجهين خلافا لاصل كما نحن فان في جعل زيد
 في اقام زيد فاعلا خلافا لاصل وهو جعل المبتدأ مسندا وفي جعله مبتدأ
 خلافا لاصل اخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدأ والالتفات المحذور ليس
 الا في كمال احد الوجهين موافقا لاصل فيسبق الذم الى ما هو الاصل غير معارف
 فيورث التشوش والالتباس اي هو الاسم المحم وكذا ان نقول اي هو المفعول
 المحم والذم ذكر اقسام المفعول فلا يصدق التعريف على ضرب في ضرب زيد
 لانه ليس مفعولا بالفعلي المذكور وهذا الوجه اسمي بتقدير الاسم لا الماديه ان كان
 الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ان كان مركبا او لفظا يراد به نفسه
 كالجسق وضرب ومنه وان كان الاسم حقيقة او كان دخلا فيه المثال المذكور والجملة
 ايضا مع انه مفعول مجزأ وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم ويمكن ان يقال ان
 المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقا ربطه فان ربط بضرب الى زيد
 ليس معنى هو هو ربط الاسم الذي اقيم مقامه لزيد بمعنى هو هو نعم في الجملة
 اللهم لان يراد بالاسم الحكمي لفظا بعد واحد او بصح التعبير عنه بالاسم

فلا يصدق

فلا يصدق على ضرب في زيد يضرب وكذا لا يصدق على ضرب في زيد يضرب
 اي ما يقع به التسمية والتسمية الى ان المبتدأ متعلق بالفاعل المضمون لا بالاسم
 لانه يتصل بالمبتدأ فلا حاجة الى الباء وكذا ان نقول الماديه المبتدأ
 بقوله انما هو كماله انما اشار اليه بذكره ما على الضمان او جعل الباء
 بمعنى ان قال قصده في الخلية وكان التسمية في العباد ان لا يصدق عليه
 المذكور في تعريف المبتدأ ويظهر لقوله به فاشية والا لا حاجة اليه انما في
 بينا وجه عدم الاحتياج وعلى التقديرين يخرج به القائلان المبتدأ
 كما يخرج به ضرب في ضرب زيد يمكن فيه ان ضاربا في زيد ضارب وفي زيد ضارب
 انما يخرج به عند لانه مسند الى فاعل لا الى المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان
 الخبر هو في الاسم الفاعل فاعل الاسم الفاعل ومعه كماله انما في الجملة فاعلا
 للاعراب امرى الاعراب على الخبر الفاعل الاعراب ان يقال الماديه المبتدأ
 اعني ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم والى ضميره او الى متعلقه
 وفيه نظر لا تضارب اليه لانه لا يصدق على شيء اصله انما اسنادا هو النسبة التامة
 ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولا يصدق على ضرب في زيد يضرب
 ابوه ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست
 اخبارا بالزيد اي تحميد الاسم ان قيل الخبر يدعى فلا يورث فالاول
 ان اجازة المبتدأ محمول على الاسم في صيغة تامة او تقييد الاسماء اليه واسنادا
 الى شيء قلنا القول في كلام العرب علامتا التاييد التكميل لا التوحيات والعدم
 للحامي مجزئ يكون علامته مع ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يجوز
 ان يكون مؤشرا فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ ولا يجوز ان يكون مؤشرا على
 السواء وقال اخر من هذا الوجه قولي عند الشيخ الرضي وعناك

في قوله ضرب زيد
 في قوله ضرب زيد
 في قوله ضرب زيد

باعتبار

لا قولان آخران فكل واحد منهما لا يتقدم ما لا يتقدمه
 والوجه ما ذكرناه من أنها غالباً فلا يرد النقض بقوله المنطوق به لأن هذا
 الدليل جازي في الفاعل فينبغي أن يكون أصله التقديم أصيب به التقديم
 الحكم في الجملة الفعلية كونه عاملاً في الحكم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة
 للمولى وإنما اعتبر الأمر اللفظي دون الأمر المعنوي لأن الأمر اللفظي طاري
 والاعتبار بالطاري دون المطر وعلية بيان الفعل محتاج إلى الاسم والاسم
 مستغن عن الفعل فإرادوا في الجملة المركبة منهما تنبيه الناقد بالمتأمل
 ومنه إشارة بطريق الاستعارة إلى الحكم السابق فإن الحكم الذي
 يستخرج منه شيء مشبه بالحق جاز في حارة زيد أعلم بقوله داره رجل
 إذا وجد أن يناقش في مسألة تفهيمه لوجه تأخيرها علم أنهم اختلفوا في
 جوازها في داره قيام زيد بنوعه بعضهم لأن ما أضيف إليه المبتدأ وليس المقدم
 وجوهه الأفتقر إلى الفاعل الذي يتدبر الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ
 وقبها في الكفاية قد خرجت ^{مبتدأ} وقد يكون المبتدأ مكرراً أعلم بتقديم
 عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع أن الناس لا يصلون إلى
 محله أنفاً فلا يلزم الاشتداد بينه وبين الأصلي الآخر وهو المفعول
 المبتدأ وأما أفراد الخبر المفعول في لفظه قد يكون المبتدأ مكرراً وفي
 قوله والخبر قد يكون جملة ولا يلزم تقديم ما يستثنى ابتداء ما على المبتدأ
 كما يظهر عند التفصيل وللطلب العلم القول بأن الحكم على الطبيعة
 المستفادة من الخبر بلام الجنس دون الحكم عليها إذا كانت مستفادة من النكوة
 غير ظاهر بوجه لفظي ما زائدة أو صفة لما لا يخصص
 في أمثال الأمثلة المذكورة كالانصب ^{نحو} إذا تخصصت بمنزل

والعبد

نحو ما ذكرناه من أنها غالباً فلا يرد النقض بقوله المنطوق به لأن هذا الدليل جازي في الفاعل فينبغي أن يكون أصله التقديم أصيب به التقديم الحكم في الجملة الفعلية كونه عاملاً في الحكم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة للمولى وإنما اعتبر الأمر اللفظي دون الأمر المعنوي لأن الأمر اللفظي طاري والاعتبار بالطاري دون المطر وعلية بيان الفعل محتاج إلى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فإرادوا في الجملة المركبة منهما تنبيه الناقد بالمتأمل ومنه إشارة بطريق الاستعارة إلى الحكم السابق فإن الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالحق جاز في حارة زيد أعلم بقوله داره رجل إذا وجد أن يناقش في مسألة تفهيمه لوجه تأخيرها علم أنهم اختلفوا في جوازها في داره قيام زيد بنوعه بعضهم لأن ما أضيف إليه المبتدأ وليس المقدم وجوهه الأفتقر إلى الفاعل الذي يتدبر الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقبها في الكفاية قد خرجت وقد يكون المبتدأ مكرراً أعلم بتقديم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع أن الناس لا يصلون إلى محله أنفاً فلا يلزم الاشتداد بينه وبين الأصلي الآخر وهو المفعول المبتدأ وأما أفراد الخبر المفعول في لفظه قد يكون المبتدأ مكرراً وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولا يلزم تقديم ما يستثنى ابتداء ما على المبتدأ كما يظهر عند التفصيل وللطلب العلم القول بأن الحكم على الطبيعة المستفادة من الخبر بلام الجنس دون الحكم عليها إذا كانت مستفادة من النكوة غير ظاهر بوجه لفظي ما زائدة أو صفة لما لا يخصص في أمثال الأمثلة المذكورة كالانصب إذا تخصصت بمنزل

والعبد مؤمن بالحق لأن لفظه ما يتبعه من الاختصاص بعمل أشركها
 وأما الأثر أو ترتفع وصيت وصف بالمتخصص بالصفة الشخصية
 الفردي بالصفة معجم وأما التخصص النوعي بها كما في المثال المذكور فهو كونه معجماً
 مناقشة لأنه لو كان معجماً لزم صحة الابتداء بانساناً النوعي لا بتفصيل وهو
 حيوان ناطق وباعتبار هذا المعجم أنامياً اللهم إلا أن الفرق بين التخصص النوعي
 للاشتراك القيد المخصوصية الثابتة للفرد في نفسه أن قلت إذا لم يكن من باب
 التخصص بالعموم إذا لا يشهد به فرد ما غير هذا الحكم فالعجم فيه أظهر من غيره
 كونه من جملة الاحتمال الفردي لا النوعي أن قلت لو لم يوصف العبد بالمتخصص
 لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم فلما فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فإن
 الحكم بأن الأربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فكيف يكون
 كل رجل كافراً في النادر أن قلت في شيء ما فإن العجم في كل رجل كافراً قبل كل
 وعجمي المثال المفروض إنما جاز قبل الصفة لأن النكوة الموصوفة نعم
 قلنا الصفة بأن التحصيل ^{فإن} المصحح لا للتصحيح فان التكميل
 بهذا الكلام يعلم فيه أن هذا التخصص عند التكميل لأنه يعلم كونه أحد هاتين الدارين
 والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند الخطاب وفيه أيضاً أن هذا التخصص
 منتف في رجل في الدار فينبغي أن يمنع الابتداء به مع أنه صحيح
 فتعين وتخصصت يعني أن المراد بالتخصص هنا التعيين بقطع الأفعال
 أو تعليلها فلا بد ما قيل من أن لا يخصص هذا التخصص أن يجعل البعض
 من الجملة شيئاً مساوياً مثله فانه لا تعدد في الجميع الأفراد خاصة هذا
 الوجه جازي فيما إذا مراد بالنكوة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هو امر
 واحد فمخرجه من جملة ما كان فيه مع العجم لأن الطبيعة المترتبة

نحو ما ذكرناه من أنها غالباً فلا يرد النقض بقوله المنطوق به لأن هذا الدليل جازي في الفاعل فينبغي أن يكون أصله التقديم أصيب به التقديم الحكم في الجملة الفعلية كونه عاملاً في الحكم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة للمولى وإنما اعتبر الأمر اللفظي دون الأمر المعنوي لأن الأمر اللفظي طاري والاعتبار بالطاري دون المطر وعلية بيان الفعل محتاج إلى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فإرادوا في الجملة المركبة منهما تنبيه الناقد بالمتأمل ومنه إشارة بطريق الاستعارة إلى الحكم السابق فإن الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالحق جاز في حارة زيد أعلم بقوله داره رجل إذا وجد أن يناقش في مسألة تفهيمه لوجه تأخيرها علم أنهم اختلفوا في جوازها في داره قيام زيد بنوعه بعضهم لأن ما أضيف إليه المبتدأ وليس المقدم وجوهه الأفتقر إلى الفاعل الذي يتدبر الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقبها في الكفاية قد خرجت وقد يكون المبتدأ مكرراً أعلم بتقديم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع أن الناس لا يصلون إلى محله أنفاً فلا يلزم الاشتداد بينه وبين الأصلي الآخر وهو المفعول المبتدأ وأما أفراد الخبر المفعول في لفظه قد يكون المبتدأ مكرراً وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولا يلزم تقديم ما يستثنى ابتداء ما على المبتدأ كما يظهر عند التفصيل وللطلب العلم القول بأن الحكم على الطبيعة المستفادة من الخبر بلام الجنس دون الحكم عليها إذا كانت مستفادة من النكوة غير ظاهر بوجه لفظي ما زائدة أو صفة لما لا يخصص في أمثال الأمثلة المذكورة كالانصب إذا تخصصت بمنزل

يقضي التفضيل على الطبيعة الجارية فيعظم الحكم كقوله اولاً في آخر جنس
 اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر غير مخصوصية علم ان التفضيل بينهما
 باعتبار الانسداد في الجنس فيعظم الحكم اولاً في العبرة لما لم يدل على خصوص فرد
 كما المناسب ان يرد الجميع عند ان التجميع بلاز في كما قالوا في لام الاستغراق
 في المقام الخطابى تخصيصه الفاعل لا يخفى ما فيه من التكاف
 لانه جعل منزلة ما في تخصيصه خفياً او يستعمل في موضع ما اخر فانا
 الاشرى يعني ان الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في انا عرفت
 وما يخص الفاعل قبل ذكره قبل موضع تخصيصه الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل
 يصير في حكم المعرفة والها يعني ان السامع كما لا يفتقر عن الامسا
 اذا كان الحكم مقبها فلا يخلو التكرار بالابهام قد يكون خيراً لا بالنسبة
 الى الحكم اما بالنسبة اليه فشر فقد روي في وصف محمد $\frac{1}{2}$ ان يكون
 باب التخصيص بالصفة ولك ان يقول ان التوحي للتعظيم فلا حاجة الى التقديم
 علم من ما خلا ما اذا قيل قائم هل فان قائما يحتمل ان يكون كذلك خصه
 بالظرف وفيه محتمل اذا قائم لا يحتمل ان يكون شيئاً من قسمي المبتداء وكذلك
 ان قول التخصيص بالظرف ليس عليه تخصيصه الا الحكم فيه انه هذا
 لا يجري كدعاء اذ ليس معنى ويل كذلك ولا كذلك لا يخلو الهلاك ولا وليك
 كذا لعدم الفائدة بل معناه الهلاك كذلك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر
 لا إطلاق اسم السبب على السبب فيكون التقديم دعاء الشر كذا بعيد فالأولى
 ان يقال اسكنو سلام لرعايتنا اصل خبر كان مصداقاً منصوباً باداناً اخر
 الجار والمجرور لتفريق الاسم والتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب
 الى وجه اللفظه اذا صدرت سلباً لانه لا محتمل ان يكون بمعنى

مصدر

مصدر سلب لان سلب مشتق من سلام عليك فاذا كان يكون معنى سلام عليك
 في سلام عليك بل يعني مصدر سلك الله اي معك سلاماً فان الاصل سلك
 الله سلاماً فلم يكن تخصيصه بالغايب ان قلت يرد على اختياره
 ان لا معنى لذكره عليك بعد استيفاء سلفه فلنا التقيد بحسب الاصل سلك الله
 من دون ذكره عليك في اعني الفعل مع متعلقه وقصد الدوام بل لفظ عليك
 نعم يرجع على ترتيبه ان لا يتم بطلان قول سلام عليك عليك لان قول مبتداء
 و سلام عليك بالويل او مقوله عليك خبر وهذا الذي مستقيم ان قلت
 فيه تكرار الخطأ فلنا الخطأ الثاني لتعيين الخطاب بالارادة في اللفظ الصالح لان
 يراد به كل من هو مذكور فلا تكرار نعم لان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن
 التفسير بوجه آخر على ما قيل وهو لرفع اخذ لفظ في المفسر فيبدو وهذا
 المفسر محتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا في تسلسل واجب عند
 بان معنى سلبت قلت السلام عليك وهو عين المفسر ولم يحجج الا بغير
 لانه معرفة و بان سلبت معناه قلت سلك الله اي معك الله سلاماً وكذلك
 ان قل ايضاً ان السلام المأخوذ في المفسر مصدر سلك الله كان سلباً الله
 المأخوذ في سلبت يعني قلت سبحان الله مصدر سبح يعني تارة وعود الى الرفع والحدث
 لقصد الدوام لان المصنف يدل على الفعل والفعل الحدث اي سلاماً
 قبي والتقدير تأمل مدارج الاخبار عن التكرار على الفائدة الصالحة
 في تجميع الاخبار عن المبتداء والفاعل سواء كانا معرفتين او كرتين غيرهما للخطا
 بالنسبة فان كانا جهلاً بهما في الضاد وان كانا المجرور عنده لكره وان كانا عالماً بهما
 لم يصح الاخبار بهما وان كانا المجرور عنده معرفة وهذا هو بل القدر
 لظهور وجهه و ورود الاستقبال عليه كقوله ترويه يومئذ ناظرة

لا بد من ذكره عليك في اعني الفعل مع متعلقه وقصد الدوام بل لفظ عليك
 نعم يرجع على ترتيبه ان لا يتم بطلان قول سلام عليك عليك لان قول مبتداء
 و سلام عليك بالويل او مقوله عليك خبر وهذا الذي مستقيم ان قلت
 فيه تكرار الخطأ فلنا الخطأ الثاني لتعيين الخطاب بالارادة في اللفظ الصالح لان
 يراد به كل من هو مذكور فلا تكرار نعم لان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن
 التفسير بوجه آخر على ما قيل وهو لرفع اخذ لفظ في المفسر فيبدو وهذا
 المفسر محتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا في تسلسل واجب عند
 بان معنى سلبت قلت السلام عليك وهو عين المفسر ولم يحجج الا بغير
 لانه معرفة و بان سلبت معناه قلت سلك الله اي معك الله سلاماً وكذلك
 ان قل ايضاً ان السلام المأخوذ في المفسر مصدر سلك الله كان سلباً الله
 المأخوذ في سلبت يعني قلت سبحان الله مصدر سبح يعني تارة وعود الى الرفع والحدث
 لقصد الدوام لان المصنف يدل على الفعل والفعل الحدث اي سلاماً
 قبي والتقدير تأمل مدارج الاخبار عن التكرار على الفائدة الصالحة
 في تجميع الاخبار عن المبتداء والفاعل سواء كانا معرفتين او كرتين غيرهما للخطا
 بالنسبة فان كانا جهلاً بهما في الضاد وان كانا المجرور عنده لكره وان كانا عالماً بهما
 لم يصح الاخبار بهما وان كانا المجرور عنده معرفة وهذا هو بل القدر
 لظهور وجهه و ورود الاستقبال عليه كقوله ترويه يومئذ ناظرة

هذا الوجه مستلزم

مبتداء

وان المعنى انما يقع بغيره لا يتعلق بالزمان لا باعتبار معنى الحدث فالوجه
 ان يقال ان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة
 لان الزمنية الجزئية ظرف للزمان الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص
 بعضها بما يخلف الا يمكن فانها ليست ظرفا لبعضها وفيه يكون
 الزمنية ظرفا لكل المحل لا يقتضي عدم الفائدة لوان كان يكون السامع جاهلا
 يكونها معها مثلا فقد تكرر الزمان في الحرف سامعا لم يعرف كونه في الحرف
 وتأتيها ما قال الشيخ الرضى وهو ان ظرف الزمان كما خبر اعز معنى باعتبار
 حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمنية او الكثرة وكما اسلم الزمان تكرر
 رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهرا لاستغراقه اياه كانه هو لاسيما
 مع تنكيده المناسب للجزئية ويجوز نصبه وجوه في فلا فالكو في فان
 في عدم التبعية وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق
 فالاعلى نصبه وجوه بالاتفاق واما قوله تعالى في الحج اسهر معلوما فلما كيد
 الحج وعما الناس الى الاستعداد له هي كالفعل الحج مستغربة لجميع الاشهر
 وثالثها ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا خبر اعز اسم عين فان كان غير منفرد
 فلا كلام في استماع رفعه وان كان منفردا وهو تكرر فالرفع راجح نحو انت منى فيكون
 مكانا ويب اى مكان منى مكانا وابت منى ومكان قريب وان كان معرفة فالرفع
 مرجح ورابعها ما قاله وهو ان كلامه ظرف الزمان والمكان في رفعه اذا كان
 منفردا ومتاحيا وراو خبر به عن اسم عين لا ارادة تقديره كالمسا القربة
 او البعيدة في رارة منى في راحة ومن ذلك من ليل على منى مضافي اى
 ذات مسافر منى وذو مسافة شرعية ليل في منى متعلق بحدوث الجوى بعيدة
 او بعد هذا القدر لما انضأ نحو راي خلفه اى من خلفه في سجنه في ميلا

وبما

وبما ليل فلي التمدد عند الجمود وهو يتميز عن النسبة اى بعدة في حين
 فالمرسأ بعد ان لها كان المأ فى امتلاء الاما ما مالى وقيل انتصابه على الما لية
 ويجوز نصبه على المصدر اى بعدة في سجنه فالأكثر القائل بضم المستاء
 معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة على انه اى كائنه
 واقف على مقدر اى ما دل الجملة جعل التقدير بمعنى التاويل لتفصيل
 الكلام اذ لو لم يعرف غرضه لم يصح نسبة التقدير الى ظرف وذكر الباقى الجملة
 قبل في توهمه ان الباء اربعة دخلت على التمييز نحو زيد طيب بابي اى اباؤ المعنى
 ان الظرف مقدر حيث انه جملة اى مفروضة جملة كناية عن جملة اوان
 الباء للالتصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير
 بمعنى الالتصاق فلهذا هذا اى الحقيقة به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة
 الحاقا بالجرى بالحق واحسن التوسيعا ما في الشرع بتقدير الفعل وهو
 من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالمحصول والكون الدلالة الظرف عليه
 وقد يكون من الافعال الخاصة اذ انشا الدهر اليها محسب المقام ولا يجوز اظهار
 العامل المقام القرينة على تعيينه وسد الخلف مسددة واما قوله تعالى فما اذ
 رة مستغفنه ففناه ساكنة غير متحركة لا بد من معلق اتفاق
 النفاة على ذلك في بحث لان في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة
 لا يقتضي الاطراف ومطروفا اما الظرف فيدفع لها واما المظروف فيزيد ولا
 حاجة الى اعتبار امر اخر في هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو
 هو الحكم في ليس الا بهو هو قبل قلنا لان الحكم ليس الا بهو هو لا بد من دليل
 مع ان تقدير الفعل لا يصح بهو هو الا بتاويل والاصل في العمل هو الفعل
 والفتيل على نحو ذلك في الدار وكل جمل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين

الظرف والعل محمول
 الشئ في نفسه

بما انما ثبت ثابتا
 اصل

للمعرفة ولا يفرق في ما نحن فيه قلنا المتبادر الى الفهم من النظر للسق
 معنى واحد فاذا ثبت تفريق الجمل في بعض الموضع ثبت في العمل والاصل
 في الخبر الاورد ليتوافق الركبان ولا يخفى ان عدم افادة الرما والفرق
 نفق الافراد وجاز تأخيرها للاستاء وعدم التضييق كما شر
 العرب ولهذا كما لغتهم اوسع اللغات لكنه فيجب الاحكام
 كما يكون في الشرع في الفهم وغيره مستملا اشمال الدال على مدلوله
 سواء كان دلالة بغيره وبما يجازيه من امر متقدم عليه نحو ان يد قايما او امر متأخر
 عنه نحو فلا في جاء لك على معنى وجب صدر الكلام اي صدر داله
 او صدر نفسه مستملا كالاستفهام وغيره من القسم والتعني والتعجب وغير
 الشا ولا في الابداء والشرط واليونق تضمن مثل الذي ياتي في قوله وجم
 ما يغير اصل الكلام ويجعل نواظرا وانما انقضى المقصد لا السامع يبنى
 الكلام الذي لم يصلح بالمغير على اصله فلو هو ان يحى بعده ما يغيره لم
 لله السامع اذا سمع بذلك الغير وهو ارجع الى ما قبل بالغير او غير الخ
 بعده من الكلام فيشوش لذلك ومنه وهذا مذهب سيبويه للاشارة
 الى انه المتحد لم يخل المصن بالمتاال المتفق عليه نحو جاءك وذهب بعض
 النحاة بل عروسل من زيد معناه التجار ام الخياطة مثلا والوصف متعين
 للخبيرة والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاضمار بالكني في الجواب وكذا
 الثانية عن الخياطة زيد كونه معرفة ولا يجوز تشكيل المبتداء مع
 الخبر نقل عن ابن الحاجب في قوله من معرفة لانه في قوة ان زيد ام عمرو او خالد
 ونظرا الى ابراهيم في هذه السمية على التكميل لا يوجب لها ان تكون ولا تخفى
 فتعقد ونقل عن سيبويه مع ذلك ان المبتداء نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة

في الخبر الاورد
 نفق الافراد
 العرب ولهذا
 كما يكون في
 سواء كان
 عنه نحو فلا
 او صدر نفسه
 الشا ولا في
 ما يغير اصل
 الكلام الذي
 لله السامع
 بعده من الكلام
 الى انه المتحد
 النحاة بل عروسل
 للخبيرة والمقدمة
 الثانية عن الخياطة
 الخبر نقل عن ابن
 ونظرا الى ابراهيم
 فتعقد ونقل عن

متضمنة

متضمنة للاستفهام اذا فعل بفصل مقدما على خبره والجملة صفتها قبلها
 نحو من رجل افضل منه ابوه اذا كانا معا في الناطقة في فعل
 احدهما مبتداء والاخر خبرا ان ملعت ان السائل يطلب العلم بكونه
 وصفا للاخر جعل خبرا ولاونية فل جعلت معينة للمراد لم يجب
 مثل ابو عبيدة ابو يوسف اذا لخصت تشبيه الثاني بالاول ومنه كعاب
 الانواع القائلون لعانه او متساويين قل لمار يده السارق
 في التعريف والتخصيص كان غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لانهما
 الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه من هذا الوجه غير مهرب
 عنه كشيء في التساوي في التخصيص فالاول ان يقال لم يكتف به لقولان التفضيل
 او كالحبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وفي جملة
 ودفع بان الاد فعل صيغة كما جعل ابن في ان زيد مفر دك اعتبار الصيغة
 ثم قال فلا يرد نحو قاتل الزيدان لان الخبر جملة صيغة وفيه لا حاجة
 الى لفظة للاعتراذ عن زيد قائم ابوه مع الجملة احتوز ما غنى عنه فالاول
 ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية لكل باسم خبره المتقدم ان قلت ينبغي
 ان يقال ايضا انما الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الاقام لوجب تقديم
 المبتدأ قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ما صدر الكلام لاشماله على النفي او معلوم
 حاله بالمقايضة على ما سبق فكذلك العلم بما بعد الا ومعناها او بالبدل
 من لم يقل انما هو في التقديم في مثل الزيدان قاتل ما لم يلفظ الى الابدل بالبدل
 او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه الاستدراك نحو الضمير بل ذكر مرجه
 في خلاف الاصل واذا تضمن الخبر المفرد اي نفي او تضمن متعلا لا يجب
 تقديم متعلقه نحو غلام زيد اكب نفق في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل

وهو

كما لا يستفهم من الوجه لتصله بالمتخصص في الاستفهام وفيه نظر
 لا كما ينبغي كما قام زيد لتصله في جملة اعم ان ما يقتضيه صدر الكلام
 يكفله يقع صدر جملة خبر الجملة لا يقتضيه عليه شيء من كنه تلك الجملة ولا ما
 من تمامها من الكلام للغير لعلها كان وسائر ما يحدث مع من المعاني الجملة التي
 يظهرها فلا يقال ان من يقتضيه اضربه وما هو ان ذلك الذي ان يقتضيه يضربك
 فلا التوصل لا يؤثر في صلة معنى بكسر اللام يجوز فتحها بنا على ان الخبر هو
 الفعل للقدرة والفعل يتعلق بالجملة ليست مرفوعة بمتبع معها فتدبر
 انما علم باستماع تقديم للزم تقديم الشيء على نفي فان الخبر في المثال المذكور
 على التمرة ولو قدم التمرة عليه لزم ذلك الخفود في المبدأ تقدم انما اذا كان
 في صفة فلا يجب التقديم في خبر التمرة زيد مثلها لجزء تأخير الخبر بان يتوسط
 بين المبدأ و صفة الخبر الفصل بين الصفة والخبر مثل يتعلق الخبر
 بالجملة انما لم يجعل الخبر الفعل الخبر للقدرة والتعلق من باب يتعلق القول بعامل لعدم
 نظره في مثل غلام جلي مثل اذا جعلت مثل مبتداء او خبر اعان
 بشرط ان لا يكون ان بعد ما نحو اما هو ان خارج فلا اصدقه فانه لا يجب
 تقديم الخبر لعدم الالتصاق لان الجملة التامة لا يقع بيني اما و فارتأى
 ان في تأخيرها كسب دون تقديمه فانه في متعيني لان يكون خبرا عن ان الفصح
 مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون خبرا اما لان الفصح مع اسمها
 وخبرها ولا للتسوية معهما والتأبط لانها جملة تامة غير موقوفة بغير
 فتعيني الاول بالكسوة لكونه المذكور بعد خبر آخر لها او ظرفا
 لخبرها لا كما في الخبر الفصح وجوز الخبر على سبيل المثال لا في الكلام
 متعلق ان الكسوة واما في الكتابة لم يعهد رفع لبي الكتابة بالقديم

نعم يعهد بالزيادة في قوله وقد تعدد لفظة قد للتقبل او التحقيق
 وذلك التعدد ما يحسب اللفظ واللفظ عينا ذلك التعدد اما غير واجب
 كما في المثالين او واجب كقولك هما عالم وجاهل وجب العطف وتوجيه
 ان يعطف او لا ثم جعل الجملة خبرا على الزيادة التفصيل اعلم ان في السام
 وليس العطف في ضمير المبدأ لا المبدأ مفكوك تقدير فكانت في المثال
 المذكور امدها عالم والاخر جاهل وهذا جاز ان يجعل فيما نحن فيه لانه الخبر
 عنه متعدد حقيقة معي هذا جاز ان يكون قوله قد سره من غير تعدد الخبر عنه
 احتوازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين فانها في الحقيقة
 خبر واحد لان القصص اشياء كيفية التي تسقط بين الخلاوة والخدمة لا انما
 انفسها كما قيل بنا على ان المعنى امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر احدها
 بالآخر فعلى هذا القول لا يكون في كل من الملو والخامس ضمير المبدأ وعلى ما قلناه يكون
 في الجملة ضمير المبدأ وليس شيء من الخبرين ضميرا ان قلت نسبي ان لا يشي ولا يجمع
 ولا يثبت شيء من الخبرين عند تشيئة المبدأ وجوز تأنيث قلنا اجراء
 تلك الاصول على الخبرين كما اجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراء على
 الجموع لكن لما لم يكن الجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه فحق عليه
 سائر الاصول اعلم انك اذا اخبر عن شيء باحوال اجزائه المتصل جاز ان
 يجعل الجموع في حكم خبر واحد كقولك للابن هذا ايضا اسود فانه في قوله هذا ابني
 في حكم هذا املوا ما مضى و جاز ان يجعل كل من اجزاء مستقل باجراد وصف
 الجزر على القول مع يكون في كل من الخبرين ضمير المبدأ فلهذا الوجه متعيني بشرط اذ
 مطابقا للمبدأ افراد او تشيئة و معا وفيه محب لان ما يقتضيهما مجزئان
 كما المطابقة المذكورة انما ملات الضمير مجزئان يكون اجمع الى الاعراض المستفاد

يكون

بين الشرط والجزء فلا بد من ان الجزء قد يكون انشأ لانها لا تكون
الكلام الخبرية لابد وان يدعى ان ليس هنا مانع لفر قبل بعض الذين
الحق ان بها هو سببه تعالى المصنف قال في الايضاح سبع سببه من
فيها الفأ في خبر ان تعد من جهة النقل والفقها ما النقل فقد استشهد
في كتابه بعد قوله الذين ينفقون من اموالهم بقوله فان الوالت التي واما الفقه
فسعد منه وقوعه في الفقه الواضح قوله فان لم يكن في الكلام القلاء بالمد
والفقه دسحق دسحق دسحق كقيام رتبة الكلام الوقت لا الاجل
الفقه لا مقتضى ودايع والدواعي مذكرة في علم البلاغة وقد يجد
قبل لا يجب حذفه اصلا لانه كن اصل في الكلام ونحو قوله اهل الجمل
على هذا الخبر اهل الجمل هو والقول بان المحصور بالمد والذم خبر عما لا يد
ليعلم انه حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه في جعل
اعرابه في الفا لا عراب ما قبل لان في الاقتتان وتغير الالف زيادة تبينه
ولما في السامع للاصفا اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام به في سنة
الاهتمام لم يذم او ذم او ترجم بمعنى به زيادة اعساه فكانه اراد انه
امتناز من بين المصفا بالمد والذم والترجم ولو ذكر المبتدأ لم يبق في
صورة الوصف فليبين ان في الاصل وصف ثم غيت في مقول المستدل
المبصر قبل الاستدلال ما هو فديته وانما ذكره في كلامه استقيم
الاهلال ما هو ناسي شيب وبعده القر لا مقتضى المستدل تعيين
لا تعين الاهلال بالاشارة لئلا يتوهم نصب الاهلال بربايت او ارب
وذلك لا الاصل في المقدمات الوقف خرجت فاذا البيع الفا للعطف
على المعنى اي خرجت ففاجان كذا ومن جواب الشرط وعلل اراد انها لترجم

ما بها

ما بعدها لما قبلها اي مقامات البيع لازمة لخبري وقيل لانه وفيه انه
لا يجوز حذفها على المذهب الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا قبل ان يظفر
مما خبر عن السبع وفيه انه لا يظفر في مثل فاذا البيع بالياء جعل بدلا لتعسف
وقيل ظرف زمانا بعد بتقدير مضى اي في وقت خروجه من البيع وانما قلنا
المضى لان المثال لا يقع خبرا غير الحذف وقيل ظرف زمان مضى اي ما بعد وعمله
مخوف اي مقامات وقت وجوب البيع وفيه انه يلزم اخرج اللام وقيل ان
الظرف غير مضى الجمل كما في الوجه الاخر والعالم فاجا لم يلزم اخرج اذا عر
الظرفية لجزان يقلل معناه ففاجا وجوب البيع من الطرف فيما التزم
يقال الزمة الشيء فالزمة اي قبل ملازمته اي في تركيب الاظهر بحسب
اللفظ ان يقال اي في خبره واللام في خبر الجمل غير العايد بحسب الظاهر لا في خبره
في موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الظاهر يشتمل الخبر
لا كونه واقعا في التركيب فيغني غنا الضمير وذلك في اربعة ابواب لا يقال
هناك قسم اخر وهو اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو جواب الخلف لانا
نقول الخبر بحسب الظاهر بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا عايد امر لفظي
فليس هو باب حذف الخبر والترجم غيره مسند فلا يجب حذفه لعدم
دلالة لولا عليه ولولا بالقرينة الخارجة جاز الخلق بلا وجوب ولولا
الشواهد الانداء خوار من ذلك نودن هذا على مذهب البصريين فان
لولا عند هي كلمة غير ملتبسة بملكتين كما تو اى واليه ذهب الكيساء لان لولا
لولا مركبة من لولا الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها
الا اذا في بعبارة كما هو شأن الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط
وجوب كبر لا لان لفظة لا لا بد من الا في غير وجوب القسم الا مكررا

في الغلب في وقال القراء لولا في الرافعة لا اختصاصها بالاسماء كسائر
 العوامل ولا يخفى قصور منسوبها الى الفاعل في قول الشيخ الرافعة بدل
 منسوبة مضافا الى الفاعل والفعل او الفاعل والمفعول نحو تضاريفنا
 وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب
 معها الواو على الاصح واكثر شرفي السوق ملتوتا للسوق ليست
 قال فكم سره في الخبيثة لت السوق لتافصا وخطب ما يكون الامير
 فاما اي خطب كونه الامير فاما اذا خطب اوقات كونه وان كان الشايع
 تقدير الرافعة ما هو المصدرية لما قالوا ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا
 او عبارة عنه نعم لو رفع فاعلم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به
 الشيخ الرافعي حيث قال يجوز رفع حال المبتدأ مستلزا لرفع الفعل المضاف الى الموصولة
 للموصولة كما ان يكون لا عن المصدر المصغر فلا يقول ضربني زيد قائم وذلك لان
 النسبة لا خطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يوجب الجواز ويجوز
 ان يقدّر مضافا الى المبتدأ تقدير المفعول بها في الاستناد الى الطرف
 مجاز في ما رده صياحه ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة فذهب
 البصريون الى ان تقديره ضربني زيد فاصلا اذا كانا فاما لان الاخبار في ضرب
 زيد يكونه مقيد ببقائه لا يكون الا عند حصول الضرب وهو زيد واما
 ان يكونه بتقدير ما حصل من غير تقديره لان قائما يكون حاله في حال
 المصدر فان كانا عامل المصدر كالبعيد من ذهب الكوفيون وحيث بطلان وان كانا
 عاملين صلا لزم فضلا عما في الحال او عاملين صاحبها وهم قد اتروا الاتحاد
 واذا قدرنا ان يكون شئ من ذلك لان قائما حاله من ضميره الرافعة الى زيد ومن
 تنبه الخبر وقد نوقش في لزوم الاتي ان ثبت على هذا وجه آخر ثم حذف

ادامع

ادامع شرطه سمي مفعولا شرطيا وان كانا طرفية الرافعة معنى الشرط واذا
 هذا الاستمرار كما في قوله تعالى وانما اقبل لهم لا تفسد وفيه توكيد خبره
 والضمير في قوله وفي حذف ادامع بالجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير
 هذا المثال من العدد في ظاهره كالتا قصة الى معنى التامة لا من قولهم
 حاصل اذا كانا فاما ما في معنى الناقصة ومن قيام الى المقام الطرف انتهى
 انما عدلوا عنه لان مثل هذا المنسوب لم يسمع مع كثرة الاكثرة ولو كان خبرا
 لسمع تعريفه مرة ولذا الواو في الجملة الاسمية الواقعة بوقوع هذا المنصب لا مرة
 ولو كان خبرا لكان الالف الواو في اخبار الفعل الناقصة لا لتشير الى الحال
 وذلك لا يقتضي لزوم وتقييد المبتدأ المقصود به انما هو وانما لان
 السمع الوقوف اذا استعمل ولم يبق فيه تخصيصه لبعض ما يقع عليه فهو الغافي الى
 رفعه لا يوجب بل لا يوجب وذهب الاخفش يرد عليه انه يجب هذا المصدر
 مع لرد ذلك متنع عندهم لانه في قوة ان المصغر لسمع الفعل ولا يجوز حذف الموصولة
 مع بعض صلته اي ضربني زيد اضربه اي ما ضربني آياه الا هذا الفصل
 المقيد الى ان هذا المبتدأ لا قبوله كما في المثالين المبتدأ لكونه
 بمعنى الفعل يورده امتناع تأكيده بكونه امثاله وامتناع توصيفه
 اذ المعنى ما اضربه زيد الا فاما لا يخفى ان امتناع المصدر على هذا التقدير غير ظاهر
 وبالنسبة الى مبتدأه قال الشيخ الرافعي الظاهر ان هذا خبر في مثل غالب لا وجب
 قال الكوفيون ان الواو ما بعده خبر لانها بمعنى ولو اني جمع كما خبرنا فكذا ما
 هذا معناه وفيه ان المعطوف لا يجمع ان يكون خبرا ولا خبرا ان يقال ان خبره منقول
 لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون
 منقوليا وكل من عمل وصيغته قال فكم سره الضيعة في اللغة العقاد التي

مع مذكورة ولا يخفى ان الالف
 من غير خبرية فاما على الوجه
 من غير ظاهر فاما ان هذا البعض
 المصدر

هي الارض والخل والماء وهذا كناية عن مصححها اعني الضيعة التي
 الضيعة كاد وبيته كرهت مراراً ان قلت لا يجوز مع الضمير في ضيعة
 الاكل لظهور نفسا للضمير ولا الى اجل لانه مقصور فلنا المقصور وانما فان الضمير انما
 رجل مع ضيعة ذلك الرجل قبل ان ينجبه المقدير كل من هو من ضيعة
 على ان يكون ضيعة معطوفة على ضمير الجبري في ستة هاسته الجبر وفيه ان يكون
 ثلثة امور هذا الموكد وهو الرفع والنصب في ضيعة كما في حيث انا ويدا وعم
 الاندراج في القاعدة المذكورة لانه ضيعة ليست معطوفة على البتة ويمكن
 ان يجاء اما في الاول فلان هذا الموكد مع الموكد جاز واما في الثاني فلا المقول
 لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالاول ولما في الثالث في الموكد العطف على البتة
 نظر الى الصورة اي كل من هو من ضيعة كما في قوله زيدا قائم وعمر واما
 في قوله كل من هو من ضيعة مقرون كما هو الظاهر من قوله في قوله بعد العطف وليس
 بعد العطف لفظ فيه مسند الجبر واليكون ان يجعل الطرف العطف ساداً مسند الجبر
 لانه في البتة قبل اخذ الخبر حيثينان حيثية كونه خبراً عن ضيعة
 فمن حيث ان خبره زيدا جاز ان يقال وضيعة حسادة مسدة ويكنى
 في النيابة حيثية واحدة وما بعدها مسنداً يكون مقسماً به متعينا
 للقسمة فان تعينه له يدل على تعيين الخبر في امانة الله لا فعلنى كذا لا يجب حذف
 خبره هو كذا لا فعلنى كذا قد يستعمل كذا في قسم السؤال كذا انما
 اي من انما اشار به الى ان قوله خبر وانما خبرها مبتدأ محذوف خبر بقرينة
 ما سبق فقول هو المسند ابتداء كلام ويجوز ان يكون المسند خبره وقوله هو
 الفصل وانما لم يقل ومنها الا في الاصل خبر البتة فلم يفصل بها هو مشعر بكونه
 بابا على مئة اي اشباهها استعملت في الاصل في الاشياء والنظائر

لما بينهما

لما بينهما من التقارب والتمثل كما بين بين الاقوال لا بالابتداء كاد
 اليه الكون في الضمير بكونه العمل على ان لا يما لما اشارت به ولا نقصا
 للجبري على السواء فالاول ان يعمل فيها بعد فعله امده في قوله في نقطة
 امده ليصله التعريف على كل من هو من المعرفة ان قلت المعرفة كما في اخباره في قوله
 فلا فقا في عدم صدق عليها لانه ليست بعد فعلها احدها وان كان من
 خبر وانما خبرها فلا يصح على مجموع اخبارها انما خبرها بعد فعل احدها ولنا
 المعرفة حقيقة خبر هذا البتة اما بقدر الضمير خبر باب ان واخواتها او
 يجعل قوله ان واخواتها جاز عن هذا الخبر ونما الجمل كلمة على ان يعنى بضميرها
 كل واحد واحد لا المقام مقام التعريف والناسب للضمير اخباره وانما خبرها
 بصيغة الجمع لا يراى ان يقررها لفظاً او معنى اما لفظاً في العمل واما معنى
 فلا نسجاً معانيها الى مقام ان ناكيد في الكلام لا يستعمل في العمل عليه وعلى كل
 تقدير لا يتفق التعريف بملته يقيم ويجوز البتة ان يكونه ان المكفوفة
 بما او بعد ان المحفوظ للغة حتى يرد انه يجوز ان يقال وان يقال زيدا
 ولا يجوز ان يقال انه زيدا اضر به ولا يجوز ان يقال ان ان زيدا لا الاستفهام
 ينال في التحقيق الا في تقديمه على العبارة ان يقال الا في التقديم لا استثناء
 عن وجه البتة وجهاً شديداً ان يكون مشتركاً بين البتة والمشببه والمقوله بجمع الضمير
 في الضمير بعيد والاصلي ان يتقدم كما في قوله والاصلي ان الى الان
 يكون ظرفاً استثناءً عن المقدير الذي تعينه في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان
 ظرفاً لحيث ان يكون استثناءً عن محله والمحصل ان اخبار هذه الحروف يختلف
 خبر البتة في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفاً وذلك لكونه
 وذلك لان كل من لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الخبر في كل شيء كالقريب

مادہ نمبر

بأنه اسم الفاعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى أن نصب الاسم بعد ما به
أيضا على أنها الفاعل وأما بنو عجم المؤذكة لفظها على القبليتين
الاسم والفعل أي على كسب الفروع من المثال أو من قول المشرقيين ليس
لأن تشبيهها بالبنو تشبيها على علمية عملها وبصحة اجراء حكمها عليها
وكذا نقول الضمير راجع إلى التشبيه المحب لعل ليس مرصدا فالقدس
في الثانية الصدود الاعراض والبراء الزوال والضمير في ذواتها المحب
أي من عرف عن نيران المحب فلا يزال في غنى باعده عنها أي لا يزال
لها شيء من قول هب أن لا است لتي الجنس لكن لم لا يجز أن يكون راجع مبتداء
لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتداء النكرة ولا حاجة للاسناد إلى التخصيص فإنه
كاسم ليس لا تافق ليجوز أن يخصر تنقيح الخبر فإن لنا أن نقد الخبر فمما
أي بالعموم في ما احدث منكم ولا يخفى أن الغرض على العموم وقال الشيخ الرضائي النكرة
في سياق غير واجب للعموم على الظاهر كما لا ريب أن ما ليس راجع الاستغناء
أو التوقيف ويحتمل أن يصر في الاستغناء بالقرينة فنقول لا رجل بل جلا هذا
لم ينتصب اسم لا ما إذا انتصب أو اتفق فإنه يفسد في العموم فلا يقال لا رجل
بل جلا ولا يجوز أن يكون لفظ الجنس قال الشيخ الرضائي الظاهر أن لا لا تفعل
عمل ليس لا شاذ ولا قبيحا ولم يربط في كلامهم خبر لا منصوب بالخبر ما فالاولى
أن يقال لا في بروج لتي الجنس ويجوز فيما بعدهم الرفع مع ترك النكرات لكنه
يشذ والنكرات انما يجب مع الفصل بينهما وبين موصولاتها ومع العرفه يسل
واللا بد من الفعولية علامة كونه الاسم مفعولا أي حيث أنها علامة له فلا
طرد التعريف بمسما في زيد يسلم أو كلما ما في المشتبه بالفعول فإن شبه
ملحق به من عداده . لصحة اطلاق صيغة الفعول عليه أي لصحة اطلاق

فقد قيل ان علي بن ابي طالب قال
فقد قيل ان علي بن ابي طالب قال
فقد قيل ان علي بن ابي طالب قال

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

L. vari

ای یاد علامه المصنف فی
علامتہ وایاد علامتہ المصنف فی
یاد علامتہ المصنف فی

منه ما يصح في قوله الفعل على

المفعول بالفعل اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وفيها اليه جمهور النحاة
لأنه لا يقولون أن الفعل المطلق لا ينفصل عن الفاعل المذكور كما هو
أما بعين ذلك الفعل أو بغيره ويجه على الأول أن الفعل نسبة بين الفاعل
والمفعول والنسبة لا يكون عيني أحد التسمييين وعلى الثاني أن المصدر يكون
محلاً لذلك الفعل فيكون مفعولاً به ولا مفعولاً حقيقة وإن كذلك الفعل المذكور
فذلكون قابلاً خصوصاً بالنسبة إلى ذلك الفعل كما في باب ما تواتر من إطلاق الفاعل
طرحاً فالظاهر أن يقال أنه لا ينفصل عن المفعول بحسب اللفظ كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب
الاصطلاح وهو اسم ظرف بفعل ثانئة لم يندل عليه ذلك الفعل وتعلق
به تعلقاً خاصاً أما وصفه بكونه مطلقاً فليس به عن التحقيق التي بعدها
غيره من جنس ولا ينفصل عنه ولا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقياس فالأولى
أن يقال أن اختيار الشئ الأول وتعلقه أن الفعل المطلق هو الحاصل بالمصدر
نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في موضع الرضى بأن إطلاق المصدر والفعل
على الأمر يعني أن الفعل المطلق يضرب من الساحة وعدم التمييز بين الأمر
وبين الفعل والمصدر وصيغة الفعل لما في من الفعل الذي هو المصدر تأثراً أو
تأثراً ولا ينفصل بكونه مفعولاً إلا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشهد له
فهم سره حيث ينفصل المراد بفعل الفاعل إلى محلاً للفاعل الأربع مفعول
الفاعل في الآية وقال الشيخ الأخرى في أن يجعل الحال داخل في الفاعل فيقال
لحال المفعول مع قيد مضمون أنه في ما في زيد أرباباً فعمل مع قيد الكوثر الذي
هو مضمون أرباباً ويقال المستثنى هو المفعول بشرط إخراجهم وكانهم أثروا التحقير
في التسمية انتهى ولا يبعد أن يقال أن الفعل ما يتعلق به الفعل ولا وبالذات
والحال ليست كذلك لا تعلقها به بواسطة أنها مبنية لهية فاعلاً ومفعولاً

وكذا المستثنى

وكذا المستثنى لأن تعلقه به بواسطة أنه يخرج عن أمر يقع مفعولاً على سبيل الإنفاذ
ومنه هنا أعني أن تعلق الفاعل بالفعل بالذات وتعلق غيره بالواسطة يظهر
لما فيه جعل النسب في الفاعل أصلاً وفي غيره تبعاً فإذا لا يصح إطلاق
صفة المفعول عليها أي لا يصح إطلاق الفعل اللغوي عليها فلا يقال إطلاق الفعل
الغوي على خمسة أن قلت من ضرورة أن صفة المفعول صفة المطلق فكيف يصح القول
بصفة القيد وامتصاص المطلق قلنا مطلق ههنا القيد بمعنى شموله ولا فيه
ومع ذلك لا يصح إطلاقه في زيد من الغلام اسم مفعول فاعل حقيقة أو حكماً
وبذلك فيه ضرب ضرباً على صيغة المجهول بحيث استأثرت على تقدير
أن كانت شيئاً أو سواداً بطريق النفي والاثبات فلا يطل الطرف على ما ضربت
ضرباً مستثناً لأن يكون مفعولاً فيه كما ذهب إليه بعضهم فيشكل عليهم
الأمثلة الآتية وإنما لا ينفصل الاسم قبل أن يزدل في ضرب ثلث في ضرب
ضربت لأنه ينبغي فعل التكلم ثم تعرض عليه بأنه لا حاجة إلى ذكر الاسم لأنه ذكر
أصل الاسم فلو قال ما فعل كافي فوجه اسم فاعل وأنه أن يرد بفعل ضربت قوله
والتكلم بما جرح عليه أن الفعل لا يتناول القول بل القابل في ظاهر اصطلاحهم
ولما لم يكن داخل فيهما فاعل لم يجز أن يخرج إلى إخراج بقوله اسم وسلم التناول وهو باعتبار
أنه مفعول اسم فلا يخرج به وإن أراد فعل مضمون الذي هو الضرب كما هو الظاهر عليه
أن فعل مضمون لا يصح أن ينسب إليه ذلك المضمون مدلول تضمني وهو لا يرد
صفاً المدلول على ذلك المضمون عروباً صفاً المدلول المطابقة على ذلك كما يقال
أن ضرباً في التضمنية ضربت ضرباً ما فعل الفاعل ولا يبعد أن يقال أن اختيار
الشئ الأول وتعلق الفعل متناول القول قطعاً والآخر في مثل قلت
قل لا لفظ ضربت بآء متبادر أنه مفعول ليس اسماً لا اللفظ ليس هو مفعول

ولهذا جاز تشبيهه بغيره وجمعها لا ردة الفخر منها او لا عدد لا يكتفي
 في قصد تقدير المصدر بحد الامثلة غير تحمل ما يقابلها فلو قام زيد دائما لم
 يجلس في تلك الاوقات كما ذكرنا ما واحدا وقد يكون قد ضاع التثنية
 لانه وانما كثر في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كانا بلفظة او للتكثير كما
 في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في هذا القبلة ونرى تقلب وجهك في هذا القبلة
 بلفظه اي غير اللفظ ^{بمعنى} فعل وهو ما مصدره وغير مصدره قد مر امثلة
 ومنها الضمير الراجع الى المفعول او غير عامل كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في هذا القبلة
 الضمير الذي ضميرته ومنها اسم الإشارة للشارب في غير مفعول عامل كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في هذا القبلة
 فضربت ذاك مثل وقد جازا قد يفرق بين الفعل والجنس بان المفعول للقيام
 والجنس للقيام ^{في} حيثما انبأ بان فان مصدره نبت فجعل منصوبا بان
 اما لانه في ضمنه لا معنى انبت جعل نبت وانما هو لا ولا لانه جعل على الانباء
 وفيه تامل وقيل انه بمعنى التثبيت كالسلام على التسليم وقيل انه ليس بهذا المعنى
 لانه معي بانان ^{في} مسبو به يقتدر له عارضا في ان الاصل عدم التقدير
 وان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضره شيئا اي ضرا قليلا كقولك
 لم يضره غير مضمون وهو يكون فاعاد كذا قيل ان يضره الى السرفه ويكون
 دعاء ^{في} له كما اضيف اليه لما ذكرنا انه بعض ما اضيف اليه اي سماعيا
 موقوفا يعني ان العلم بوجوب هذه ليس الا من طريق التسمي بخلاف الذي في القياس
 فان العلم يحصل بطريق الاستدلال بشيئ الضابطه فيكون قياسا استدلاليا
 بل سميا مصدر فعل محذوف اي سمع هذا وهو اسماء كذا قياسا اي بغير
 على هذا وهو قياسا ونكلا لشئ الضابطه التي هو العلة الموجبة للحذف
 مثل سقيها الخ كلها دعاء دائما وبلاسم المعنى ايضا كذا لا اله الا الله فانه

قد يكون

قد يكون ضاعل ^{في} وهذا دعاء عليه بالذلة وتبجح الخ لا والجد بالذلة العلة
 قطع واحدة من الذكوات فلو كانا بالذلة او لقطعة او كما في الرضخ كما اظهر
 وبعضهم ويعب الخ في قال الشيخ الرضخ الذي اري ان هذه المصادر وانما
 اذا بين فاعلمها او مفعول لها بالاضافة الى الخ ولم يقصد بها بيان النوع وجب
 النوع وجب ^{في} من نوعها يعني وانما يعني لم يجب وذلك مثل صفة الله
 وكما الله سبحانه الله وليك وسعديك وسخطا سبحانه الله بعد له وعنده كذا
 انتضا مثل قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في هذا القبلة على جعل المصدر مفعول
 ويجب ان يكون الاضافة في هذه لبيان النوع اي الخ الذي ينبغي كذا في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في هذا القبلة
 مكره منها لم يقل هو كذا الا لانه لا يقع في هذا كذا من المصنف الذي يقصد
 به المصنف التوبيخ نحو تعالى او لنا من قيام وقد تنوب الصفة مقام افعال وانما
 قيام ما وقع مشتبا بغيره انما مشركا كون المصنف مشتبا بغيره انما مشركا
 لا المقصود من هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام مفعول الفعل ونزوله
 ووضع الفعل على التجدد فينا فيه وضعا وان لم يباينه استقوالا فان الضارة قد تنقل
 قد للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة لم يقطعو المصنف نفسه خبرا نحو ما زيد الاسير فزيد
 سبي سبي ^{في} لعمري الكلام معنى الحدس انما عدم تفرع الفعل وعدم المفعول الدال
 عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة في بعض المصنفات التي يجوز عاملها في قوله
 وسلام عليك فانه لو اردت تفيد ذلك فاعاد الحصر الذي قصد به الخ
 وكذلك الحال اذا كانتا مشتبا كن لم يكن بعد في داخل قبل صفة نفي والافهم ان
 يقال صفة نفي ومعنى نفي على اسم مبتدأ او منسوبة ابتداء بالفاعل
 قال الشيخ الرضخ دخل النفي على الاسم بشرط ان يكون في نحو ما زيد الاسير
 وما زيد الاسير لم يرد انتضا المصدر على ذلك مطلقا كما جاز ان يكون

مصدره قد انزلت
 على ما عليه

منصوباً ووجهه فالشرط ان يكون ناصباً غير ان شئ لا يكون هو المصدر
 خبراً عنه لا يكون خبراً عنه بل تأويل او مبالغة لانه لو كان خبراً
 عنه لم ان قلت هو المصدر لانه مرفوع قلنا الخبر المفعول قد يكون مرفوعاً ان قلت
 فتفت فائدة تدونه علم الاعراب قلنا وانما هي من المفعول المرفوع والنصب لا يفتوت
 ولا تخفى انه لو اعتبر الشرط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لم يسلم على تلك الشبهة
 لكن ما ذكره في رسمه ان نسب بالمقام اي في موضع الخبر لا تخفى ان العباد
 لا يفيد هذا القيد لا يتكلف في ذلك سكتة دن وانما
 جمع بين الضابطين لا تخفى انهما قد يجتمعان في خبر واحد سبباً ووجهاً
 ان يقال ان الحد واجب الاسيول البريد البريد بريد ومنها ما وقع
 تفصيلاً انما وجب حذف الفعل هنا لانه لانه الجملة المتقدمة على المصدر التي يتقبل
 الدخول منه الى غاية التي هي مضاً وقيامها مقام عواملها لا يرضون جملة
 انشائية او خبرية فحق في ذلك بقراءة بعد او بعداً ويشترى طعاما فاما
 بيعا فاما اكلاناً فاما الاضيق جملة لا يخرج في قوله سفر يصح صحة او يقيم اعتباراً
 لا يخرج في قوله سفر سفر قريباً او سفر بعيداً لان السفر القريب والبعيد ليسوا ناد
 السفر لا انما متقدمة بيا للواقع او احتوازا اذا جاز تقديم التفصيل
 في امان من منا او تقدروا فداء شديدا مصدراً اي المصدر المفعول منها
 وبما مر عرضه اي غاية وانما هي غاية التي انما لانها يحصل كالاشارة الى
 بعين الخش اي لان يشبه امر اي لان يشبه ما ناب عنه به امر فانه الواقع
 بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فان يخرج عن الضابطة اذا ذكر المصدر
 المفعول المطلق نفسه لا نقول قد جرت عادته على حذفه ولو لم يصدر في صورة
 فعلى هذا الوصف قوله ما وقع للتشبيه لوضع مصدر وقع لان يشبه به امر السلم

انما هو المصدر المفعول في الخبر لا يخفى ان العباد لا يفيد هذا القيد لا يتكلف في ذلك سكتة دن وانما جمع بين الضابطين لا تخفى انهما قد يجتمعان في خبر واحد سبباً ووجهاً

نحو ما ذكره في رسمه ان نسب بالمقام

عن المناقشة في خبر واحد من غير ان يكون ناصباً غير ان شئ لا يكون هو المصدر
 على انه بطل او وصف كونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموصلة لالان في وصفه
 معنى الحالية والممكن يجعله تأكيداً لفظياً لانه يفيد ما لم يفيد الاول قال الشيخ
 الرضي لا يمنع عنه ان يكون تأكيداً وانما ترك المصدر في بالوصف في قوله
 حسن فالاول الاتباع ويجوز ان ينصب على حذف الموصوف علافاً لكونه كثيراً
 النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولا في الاصل ولا بد من شرط اخر وهو ان يكون الاسم
 عامراً غير لان لم يدع في الفعل المقتضى في الخبر في خبر واحد هذا الصلح
 ولا يخفى ان لا يخرج في قوله مركبة في الفعل لا مركبة في المسان فلو اشترط ان يكون علافاً
 في خبر 2 مشتملاً على اسم انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقتضى في الجملة بتمامها
 على الاسم يدل على نفس الفعل في حالها على صاحب يد على ما لا بد للفعل مني الفاعل
 قال مسيب هذه الدلالة تعني غناء التقدير في حقه الشيخ الرضي قيل لم يجعلوا
 الاسم المذكور عاملاً قال بعضهم اعني بان المصدر لا يعمل الا اذا وقع تقديره
 بان وفعل منه ويسمى ذلك في حقه به فاذا له صفة لانه قطع بوقوع الصفة وان
 يصح لغيره بوقوعه واعتز به عن غيره من بالبلد فاذا به موصوف حاد
 قال الشيخ الرضي الاول في مثل الاتباع بان يكون وصفاً او بدلاً وضعف نصبه لانه الجملة
 المتقدمة ليست اذن كالفعل لولها على الابد للفعل منه وقد جاز في النصيب
 على الحال او المصدر كمن لا يجب حذف العامل فاذا له صفة حاد انتصفاً
 على الحالية على احدثا ولا يوصف كما تذكره وفي الحال الضمير في له واجاز
 غير مسيب في قوله على انه بدل او عطفيه او وصف على حذف مضاف اي مثل من حاد كما
 ذهب اليه الخليل ويحيى بن كثر في بان يقال من الحاد لان مثلاً لا سوفي بالافادة
 ووجه عليه مسيب بان لا يجاز هذا الجاز هذا اقصي الطويل اي مثل الطويل لما

انما هو المصدر المفعول في الخبر لا يخفى ان العباد لا يفيد هذا القيد لا يتكلف في ذلك سكتة دن وانما جمع بين الضابطين لا تخفى انهما قد يجتمعان في خبر واحد سبباً ووجهاً

على انه جامد ماول بالمشق اي مشكوا فاذا عرف كائنا بلاء ان عطف بيا لا غير
 مرصداً اي يعني ان صوتها مصدر بمعنى التصويت يعني بانك كذا فلا فاعلة
 الى القول بان اسمي يعني ان زلفه يستعمل استعمال المصدر كالعطاء يعني الاعطاء
 وان عاملا يصوت من التصويت وصراخ بانك كذا قيل هو اسم يستعمل
 استعمال المصدر ما وقع مضمون جملة حال او خبر كوقع على انه بمعنى كان
 وهذا انظر معنى لا يحتمل لها غيره مثال من غير او لا استعمال الجملة
 المتأخيرة في محل مصدر في غيره مفعول في محل على الفاعل خبر على
 متعلق به ان على الفاعل والجملة في محل ظرفي او مفعول في هذا القيل او لا يحتمل
 دونه الى اي دعا الى الفاعل لان دعا الى الصلوة وهذا ايضا ان زيد الفاعل تسمي الان فاعلا
 بمعنى التاكيد وهو الحاصل من كلام النساب سبب واللام اي اعتدى اعتدا
 قال الشيخ الرضي جملة المصدر المقدمة في هذا القسم وما قبله عامل ثانياً لها معنى الفعل
 ويسمى هذه التسمية من المتأخرين لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد
 ضرباً ضرباً فربان نفسه الان لو كلفنا مضمون المفعول في مستلنا انؤكد
 مضمون الجملة الاسمية ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اعتد به
 عما اذا وقع مضمون مفعول محتمل غيره في القهر في وجه القهر في فالرعي
 يحتمل القهر في غيره وهو مضمون محتمل حرجي اذ ثبت في ايضاً
 ان يكون مضمون الامر على تحقيقه على اي معنى فالمقصود بان يكون على معنى
 وفيكونه على سبيل فانه محتمل لا محتمل كما ان الباطل والكذب من محتملها
 ويجوز ان يكون مضمون مصدر في اي قولاً حقاً لما قال الشيخ الرضي من ان جميع الاشياء
 المعودة لا يؤكد غيرها اما صريح القول او ما في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى اي ما
 قول الحق وكما لا فعله البتة اي قطعت بالفعل وجرت به قطعة واحدة ليس تورد

والتي هي في
 من غير او لا استعمال الجملة
 المتأخيرة في محل مصدر في غيره مفعول في محل على الفاعل خبر على
 متعلق به ان على الفاعل والجملة في محل ظرفي او مفعول في هذا القيل او لا يحتمل

حيث اجتزاع به ثم يبطل ثم اجتزاع به مرة اخرى فيكون قطعاً او كقول هو
 قطعة واحدة لا شيء فيها القطر وكذا قولهم فعل البتة اي اجزعت بان تفعل
 وقطعة به قطعة فالبتة بمعنى القول القطوع به وكان اللام فيها في الاصل
 للبرهان القطعة للعلامة التي لا ترد فيها أصلاً التقدير الاصل في مثل
 هذا المصدر في الجملة المقدمة مفعول بها فقلت بيا النوع والقول لنا
 مدلول الجملة المقدمة لا للمعنى اذا تكلمت في قولها ونسب هذه
 ايضا المتأخرين ويحتمل اليه ذهب المصنفون في قولهم ان الفعل لان
 اللام في تأكيد الفعل للصلة لا للاجل اللام لان يصر في الطر ويجعل للاجل
 كما قاله في سورة وعلى هذا ينبغي ان اصل البتة لا التي في البتة لانها
 من ليك في الفعل اهله كذلك ليفعل في البتة من البتة فيتنوع
 لاستمارة المأمور حتى مثله ويجوز قيل اصل ليا وهو مفعول اضيف الى الضمير
 فقلت الف يا كذا وليست بقايا بانه مضاف الى مظهر المفعول به قال المصنف
 انما سمى به لانه وقع الفعل به او تعلق به وكان فعله ايضا لانه اول الفعل
 او المصوبه وقيل لانه سبب كونه الفعل الاحتمالي في سبب وجوه الحال
 ولم يذكر اي الاسم كذا ان نقول لا حاجة اليه لانهم يجوزون صفات المدلول
 المطابقة على دوالها كما ذكر في مناقشة الاسماء الاستفهام مثلاً يكون
 مفعول به وليس وقع الفعل عليها مفعول مدلولها المطابقة بل مفعول
 مدلولها التضمنية والادب وقع فعل الفاعل عليه تعلقاً به فعلاً او
 اشياءاً والادب تعلق به ولا في حال التاميم المستثنى قال المصنف الادب وقع
 فعل الفاعل عليه تعلقاً بالادب ولا في ان خرجت التثنية والابقا
 ينقص التعريف لعم في اشتراك زيد وعم ولا نسبة الاشتراك اليهما
 بانه خارج عن نسبة تعلقه بغير المفعول

والتي هي في
 من غير او لا استعمال الجملة
 المتأخيرة في محل مصدر في غيره مفعول في محل على الفاعل خبر على
 متعلق به ان على الفاعل والجملة في محل ظرفي او مفعول في هذا القيل او لا يحتمل

استناد والامتنان لا يسمي تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وهو
 فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قوله ضارب زيد عمر فليس
 مما قصد به فاعلية بل قصد به مفعولية اغنى تعلق الفعل به من حيث الكون
 ولا ينفك لكونه في زيد بل لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول لا فاعل
 لان في مفعوليه مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول بواسطه حرف الجر ولا حاشا
 في المطلق وقد مر في تلك النسخ الاضحية فان المفعول المطلق عين فعله
 تامل في قوله مثل زيد ضرب زيد لا في قوله بزيد القيد لكن في صحة
 اخراجه تامل فلا يراد فعل المفعول نظر الا انه مفعول له لكنه مفعول وقد
 تقدم المفعول وكذا سائر الفاعيل سوى المفعول من المفعول اصل الواو فانها
 في الاصل للعطف ومعها انشاء الكلام واما وجوبها فيما تضمن
 فكذلك في ادائها مع لا بما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصرف يسواه
 كقولهم تو واما النعم فلا تقدر كقولهم في حيوان وكقولهم في فعله موكما
 بالنسبة لان مقتضى دليل في ظهور الامر على ان الفعل غيرهم وتوكيد الفعل مفردة
 بكونه مما يستلزم ان في لفظه تخصيصا بالذات والذكر الجوهري وانه ذكر
 العدد لا يقتضي الحصر لوجوب الحرف في باب الادعاء الى انشاء قوله سره
 في التولية الى تعريف الامم الاربعة باسئلهما حيث قال قوله اياها اي
 الزمعة والجمدة الحميدة واما في زيد الفاسق الجنيث وجمدة من المكيين
 ونحو ذلك ونعم الواو اما للعطف ومعناه الحب على الفاعل نفسه واما
 بمعنى مع ومعناه قسرة يديه وامتنانه عنه واقتصدوا خيرا لكم
 اي مما اتم فيه القربة على تقية الفعل انك اذا لم تسم غير شيء ثم جئ بالواو
 ينهي عنه بل هو مما يؤمر به انشأ الله الى نحو اقتصدوا اي ما يفيد

هذا المعنى ليست هذه ضابطته لوجوب ان في الجملة ذكر الفعل معها وانما
 يجب اذا ذكر الفعل من جميع الاستعمالات في خبر كذا اي يجب ما فعلت من
 هذا الامر وابت خبر كذا وقرآن او سبع كذا في نحو واقتصد مكانا موسوع كذا
 وفي هذا القبيل عند المحققين انهم امر فاصدا اي وسطا واما عند سيبويه
 فلا واعله سمع ذكره في امر اذا عرفت حكاية القول بوجوب الحذف في الآية الكريمة
 غير ذلك غاية التوجيه في قوله العلاء التفتا في قد سره من ان ليس لها من انما
 قرآن الاستعمال واحد بالقبيل المخاطب معين وهو بهذا الاعتبار لا يرد ذكر
 ذلك فعلموا لكن الظاهر ان هذه الحاشية لا ينبغي وجوب حذف امر
 وسرمد اعطف مثال على مثال واهلا لا اجابة اي كما جاز ان يكون
 مفعولا كما جاز ان يكون المراد اهل الشجر في مقابلة الاجابة جمع الاجنبي فكأنه
 قلت آيت اهلك وقاربك ووطئت الوطى كوفتي راها قال قد سره
 في التولية السهل يقين الجبل والحد ما غلظ من الارض بوجهها وبقلبه
 في قوله يخرج في بيته قيل نداه تعجبا وتسميه تعجبا له صلاوة النداء ولا
 يخفى ان النداء بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان النداء بالتسمية غير صالح الاول
 ان يقال المراد بكونه مطلقا لا بكونه مستقولا اجابة مثل يا سمر
 ويا جبال ان كان النداء هو لا يوجب التخييل لتسميهما بغيره صلاوة
 النداء منزلة من صلاوة النداء المستعملة امثال الامر فان النداء
 ايضا كما قال بعضهم هو هو الحرف ويؤيده قوله في المثل لا يتعدى
 لا بعدت ولا هلكت فالاول اذ قال مع ان فيه ضم نشر مناسب
 ادعى الانشائي في الجملة الندائية انشائية فالاول تقدير دعوت انا وديت
 لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الكمال وهو قوله

عن غير فعله نريد لم يقبل غير محو طلبا قبل ان يزد كما قال بعضهم لانه في الاضافه
 فلا يكون نريد مطلقا اقباله بل في باب من طلب اقباله او للمنادي بان يكون
 حاله من ضمير اقباله وناصب الفعل المقدر وهو نسيب الجسد اتفاقا نحو يزد
 دعاء مقفلا خالص ايضا عن المبرد نحو يزد قانما اذا نادى به في حال القيام
 قوله وعند المبرد في النداء تسعة مسد الفعل في ان القول بان ساد مسد الفعل
 مستند بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظن ان سببه في مجاز في المجاز
 وقال ابو علي وبان الهمزة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين
 وبان ضمير التثنية لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لثم تبدى للمنادي كونه
 جملة واسبغ عن الاول بان ادوات النداء كثرة استعمالها لانها موزون فيها
 ما يجوز في غيرها الى يري الى التوضيح وغير الثابتة قد يستتر نحو اف عني انفعي
 وعن الثالث بانه قد يوضع الجملة لا يستعمل به كلاما كجملة القسمية والشرطية
 وينبغي ان يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فيستقص
 الكلام بالعلم الموصوف بان مضافا الى العلم لا ذكره فيم بعد منزلة الاستثناء
 لقلتها باعتبار المحل فان محلها انسان مفرد معرفة مستعان بخلاف حال
 النسب فانها ثلثة او قلها بحسب التحقيق والاستعمال فيه حكمة
 والطلب للاختصار اذ بالقياس الى ما علم معنى مواضع النسب من غير حاجة
 الى تحصيلها على الصفة لفظا او تفهيرا كما في القصور والنقوش والبيوت
 النداء مثل يا هذا او يا هؤلاء وانت وهو ايضا يابا كنظر الى كونه مفعولا
 واذا اضطر الى تبيين المنادي المضمون اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر
 سلام لله بامر عليها وليعكيد بامر السلام التي يرفع بها المنادي
 في غير موضع النداء يعني انه قد قيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب

هذا هو المضاف الى المضاف اليه
 في قوله يزد قانما
 في قوله يزد قانما

او الفعل مسد عطف بحسب المعنى اذ كان قد قال بالفعل مسد في ضمير المندى او الفعل
 الى الجار والمجرور وارجاء الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لانه
 الكلام مسبق ليشاء المندى كونه خال عن التعلق الذي في جميع الضمير المتبادر
 او لا يكون مضافا ولا منبذ مضافا يعني ان المندى مضافا للمضمار لكن اريد المندى
 الكلام مسد فيخرج من المضمار ايضا اما اخرج المندى المجرور باللام او المفعول
 بالالف بك الدلالة فيعيد وهو كل اسم لا يتم معناه الا بالشيء الذي هو
 ما حاصله يرجع الى ان شبه المضمار اسم في نفسه امر من تمامه وكذلك الامر ثلثة ضروب
 اما مع لانه في باب العاجلة واخسنا وجهه وياخيه ان يزد وما عطف على ذلك
 الاسم على ان يكون العطف مع العطف فعليه اسم المسند واحد سواء كان عالما بخبر يزد
 او غيورا اذا سميت شخصا بذكر كالمعنى او لم يكن عالما بخبر ثلثة وتلثين لان
 المعنى اسم لعدد معين كاربعة فربو خمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد العطف
 بما ذكره اذ لو لم يكن شيئا للمضمار جعل مفردا معرفة لاستقلاله بخبر يزد
 وامرأة وامانت فانه دلالة على معنى في المبني بمنزلة فربه ويشترط ان
 يكون النسب جملة او ظرفا نحو فاعلمك يا فلما لا تعجز وقوله الا يا فلما فانه من عرق
 وانما اشترط ذلك اذ لو كان النسب مفردا جاز جعل مفردا معرفة مع النسب المفعول
 وصفاله نحو يا رجل الخريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المندى
 مفردا معرفة وجملة او ظرف وصفاله لا يخلو والظرف لا يفتا صفة
 للمعرفة وفي جعلها ماصلة الذي يفوت الاختصار الذي هو الموطى في النداء
 الامر الى ترفع المندى في السعة وقد صيغة النداء فكانهم ضطروا
 الى جعل النسب بالجملة او الظرف عند قصد التوضيح مضمارا للمضمار في المندى
 بمفعول في باب لا مضمارا للمضمار فلا يقال الا في باب لا يقال الا في باب لا في باب لا

هذا هو الوجه في
الاستغناء عن
البيان في
الاستغناء

ولا يجوز ان يجعل حالاً ان لم ينع على تقييد النداء معرفة قبل النداء
لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو مجتمع لاننا نعلم المجتمع اجتماع الذي يعرف
لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المادى الضا الى المعرفة لاننا نعلم صورة الاضامة
لمست نصفا للتعريف مع ان كل الذي يختلف لوقوع موقع الحكم الاسمية
اعلم ان الاسماء الظاهرة على الاضامة انما هي كما غيب الازالة ما سري اليه الخطاب
بواسطة حرف النداء جري في المضمون الذي وضع للخطا وصاد في حكمه وانما عدلوا
عن الاصل الى الضلالة بساغة في فهم كل واحد من الخطا وان هذا هو الخطا المدعو
وكونه مثلها اذ لا تعرف انما اعتبرها بقوى جهة الاتحاد ولا يلزم
بناء الضا وحكمه والذكورة الغير المعينة وانما قلنا ذلك ان قلت
مشابهة المشابهة للشيء لا يلزم ان يكون مشابهاً لذلك لكون الاختلاف وجهه
قلنا المشابهة هنا بمعنى التسمية والمناسبات للمناسبات للشيء مناسب لذلك الشيء
فقطا ولو لمه بواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود من ذلك
التشبيه بجهة الاتحاد وتقليد ما به الاختيار وجعل كانه هو الحكم الاسمية
واذا ثبت ان الحكم الاسمية حكما وهو لزم بناءه وبارزها وبارزها
انما العلم اذا تبي او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزاوي بالتكليف وكيف
هذان المثالان احبب ان لفظة يا قايمة مقام اللام وتحقق معنى لفظة
بالاستغناء وهي لام التخصيص معدية لادعوا المقدر لضعفه بالاضمار
دلالة على انه مخصوص هذه الدلالة لا بد ان يكون الامر يقيني به وذلك الامر
المقتضى به يجوز ان يكون اغانة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة
حالة النداء الا مع احد الثلاثة لتلايلية الاستغناء لللام في الاستغناء
له متعلق بما يتعلق به لام الاستغناء وقد يستعمل المتعالي عن نحو ما الله من الفرق

وهو متعلق

وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغنى عن ما الله من الفرق
لا دالة بناءه ان قلنا دخل الى غير النصف لا يوجب حرفه فكيف
يوجب امره بالشيء احبب ان دالة بناءه في غاية الضعف وبانه بدو اللام
صار بعيدا عما هو مد الشبه وهو باو ضار جاعل الافراد وفيه ان البدل مع بعده
وان الافراد هنا في مقابلة الاضامة في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب
بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا في العلية للام لقولها كما في تنافر الفعلين
وقام جيب بان الخ او بان قوله مثل يا عبد الله الخ من تحت النسخ القاعدة
وقد يجاب عن لام التهديدا ايضا بانه قليل ولا لام قال الخليل
اللام بدل من الزيادة في امر الاستغناء فلا يجتمعان وكذا الزيادة كزيادة السيد
واو او يا أو ألف يا طالعا جيلاً في انه لم يعتبر اعتمادا على وصف
مقدم في معنى عمل وان اعتبر لم يكن مضاعفاً للمضاهي لانه هو وصف بمفرد اللام
ان يفرق بين السمع المذكور والمقدر لكن في شيء وهو ان طالعا جيلاً جاز
ان يكون معرفة وهذا هو وصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موضوع نكرة اللام
الا ان يقال ان الوصف في ما وقع موقع الوصف لم يتبع قصد تعريفه
وهذا انما هو في نفسه جلا او يقلل ايا جلا بالنصب حال كونه تعريف لا ما
كونه جلا تعريف معين مثل يا حسن وجهه طريقا فلا فائدة في كماله
وانما قيلنا به بقاءه في كماله نصفا في نكرة لم يقصد معين فانه لو قصد به
معين يقال يا حسنا وجهه كالتعريف انتهى اعلم ان شبه الضا اذا قصد به معين وجب
تعريفه وصفه الا اذا كان متعقبا على او ظرف فانه لا يكون وصف بالمعرفة فلا يقال
يا حسنا لا تعجب القدر بل يقال قدوسا وذلك لانه نكرة وصف بالشئ بالمعرفة
بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء وتوابع المادى التي لم يهدد بكونه

لا ينفصل
اضافة
الاضافة

غير المبرم الذي يجرى به للتوسط اعتمادا على ما ذكره **لانه تعالى**
العرب غير البنية والعطف الا في حكمها **ما بعد اللفظ** فقط سواء كان
منصوبا او مجرورا او مفعولا ولم يجر على عمله النسب كما في الجنبه ضرب زيد
وعمر **وقيدنا** المبنى كونه على ما يرفع به هذا التقيد مستفاد من الحكم فان الرفع
لا يتصور في تابع المستغنى بالالفصل وكذا لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف
بابي انما مقتضى ما كان نقول ان اللام في المبنى للعهد الى ما فهم من قوله
ويجي على ما يرفع به فلا محالة الى التقييد او غيرها بالاضافة **الاضافة** لا محالة
في ادراجها في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخره
عنه يحتاج الى عمل كما اشير اليه فانها لما اشقت فيها ما عتبر حكم المفرد
ليتحقق العمل بالبناء بالرفع كتحقق العمل بالبناء بالانضمام اذا كانا متجانسين
وباريد الحذف منه ويا هو لاء العشر **جاء** اي للفتحة صرح في شرحه
المفصل به **لا التاكيد** للفظ الاول وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى
نكاه في البناء باشره لما باشر الاول **نحو** ياريد زيد نفس التاكيد وفي جعل
اي على ذلك بدلا وجعل سبويه اياه عطف بيان نظر لاقترانها فيقيدان مالا
يفيده الاول واذا وصفت الثاني فابعد ويضم الثاني على انه توكيد لفظي موصوف
او بدله منه ما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناسية ناسية كاذبة ولا يهتدون
ان يكون وصفه لانه العلم لا يوصف به **والصفة** قال الاصمعي لا يوصف من
المادى المسمى بشيء بالضم والرفع العالم وانتشاه مثل ياريد للعالم على الا
وفيه لا يلزم من التثنية التساوي في جميع الاحكام **وعطف البيان**
ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل حكمه كالمبدل عنه **والعطف** في نحو الممتنع
دفعه يا عليه لم يقل والعطف المرفوع باللام مع انه احسن من المانع الاستقلال

استثناء
وهو

وهو استثناء دخل يا عليه **لانه** في قوله تعالى يا عليه **لانه** يعني الرفع
مرفوع ولا يوصف كذا في الاصل **لانه** في قوله تعالى يا عليه **لانه** يعني الرفع
والرفع هو في البناء لشيء بها بالرفع في قوله تعالى يا عليه **لانه** يعني الرفع
ينظر ان هذا البناء في المادى كذا البناء **اللفظ** والمقتضى مثل يا فتي يا هني
فان ضمها تقديرية مفروضة كانه اليه الشئ الرضي والظاهر ان يقال ان قوله
ضما محليا لان مفرد معرفة مع ما هو موصوفه لضمه كما ان له نصبا محليا لان
مضافا اليه موصوفه **لانه** يعني الرفع **لانه** يعني الرفع **لانه** يعني الرفع
للعهد الجاد والمجود متعلق بقوله فيجاء مع جملة النسب لا المادى **لاضتياد**
الحكم بالاولوية **لانه** يعني الرفع **لانه** يعني الرفع **لانه** يعني الرفع
الاجمال في الاستقلال فعمل مرفوعا فيها على الاستقلال ان قلت سنع ان يجاز
الرفع اذا كانا متساويين غير الضم **لانه** يعني الرفع **لانه** يعني الرفع **لانه** يعني الرفع
مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كانا متساويين **لانه** يعني الرفع
قال الشيخ الرضي كلام البور لا يدل على سد اليه لان قال ان اللام في العلم اصبحت
مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلح بهما
الوصفية الاصلية فكما جرد عنهما وان كان اللام الجنس اختوت مذهب الشيخ
لان اذن يفيد التعريف فليكن اسم كالجود انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن
ما يشبهه في عمل اللام قلنا كلامه في شرحه يا فتي عنه اذ صرح بما فسر به
تسارع قدس سره **اي** كاسم الجنس في جوده نزع اللام عما كانا غير علي
فدفع في الرجل وخرج عنه الصنف اذ اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام
عن العلم واستثناءه فاعلم ان العلم ان لم يكن موصوف مع اللام فتحذف اللام عليه
ان كان الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك لان الوصفية وقصد

او قد بها كنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في جود وعلى الحد والعلى وكذا ان كان
 اسما له معنى جنسي يقصد به كذا او قد كالا سندا للكل ولا غش في هذا من اللام
 من ذلك العلم وان كان موصوفا للام لم يجز في اللام عنه لانها كعوض مروي الكلمة
 وهو فاس منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كذا استواء الى احد فحصل بخصيصته
 من بين ذلك الجنس وجب ان يكون مع الالام او فاسا بعد الاختصاص وهو العلم الغالب
 والاتفاق فهذا القسم موصوفا بغير ثبوت في الالام في المعنى العلم ومنها ما لا يتصور
 له معنى كالنوايا والديان والحق اسم الكواكب خصوصية ومنها ما يتصور له ذلك
 لكن لما ثبت كافي اعلام الاسماء من التلخيص والارجاء في نفس فانها لم تثبت بمعنى
 الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك وثبت لكن لم يعرف ثبوت المعنى
 العلم كالمشهور للكون فان الالام في ما معنى الاستدراك فيه وهذه الاقسام الثلاثة
 اعلام غالبة عند سببها لكن يوجب التيقن في الالام في الغالب فان الغالب في الاعلام الثلاثة
 لامها ان يكون اجناسا صارت اعلاما بالقلية مثل يا عجم كلهم نظر الى ان تيمما
 في نغمات وجوز الشرح في كلهم نظر الى الخطا العارض غير ما ذكره من قوله
 اي حال كون كل واحد منهما مطلقا ومالك كون كل منهما تابعا للمفرد او مضاف
 اي العلم المتأخر المنبني على الضم في عبد الله فزيد فزيد من اذ جعلها علما
 فمفرد بالحق ويحذف الالف في ابن وابنة فمفرد العلم كالمعنى لك
 الصفا في غير الداء يحذف تنوينه والالف في ابن خطأ التي هي مركبة الاصلية
 اي سندا ذلك في الفتح مركبة المستحقة للاصل واذا انزل في العلم باللام اه
 فيه نداء في العلم وجمع العرفين باللام يحذف للابن سببا فيقال في الزيد والزيد
 يا زيدا ويا زيدا وقد يجانب باللام فيهما الجواب نقص العرف الزيد بالتكثير للتعريف
 فيجوز ما يقول العلم باللام اي اذ يريد نداء كثر ما يطلق الافعال الاعتيادية

ويراد

ولا يمكن ان الالام في
 ولا يمكن ان الالام في

ويراد مبدأها عن الالام قبل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء
 العرف باللام على الخلق لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخره بخصيصتها ولا ايضا
 في فتحيه الاستدراك ان زيد يقول يا ايها الرجل واخره الكلام الذي وسط فيه اي
 وهذا او يند كما قبل في كل وقت من وقت ان الالام في كلام عاقل بنو سبط
 اي في موصوفا قال الاخفش في موصوفا موصوفا موصوفا موصوفا موصوفا موصوفا
 للمادى وبنيته كثره وقومها موصوفا موصوفا موصوفا موصوفا موصوفا موصوفا
 انها مشبهة بالافعال اذ اذ موصوفا موصوفا موصوفا موصوفا موصوفا موصوفا
 التنبية المتبادر في الداء في التنبية لا التنبية ايضا تنبيه فاجر يوجبها التنبية
 ما فاسد في الداء موصوفا موصوفا موصوفا موصوفا موصوفا موصوفا
 في اي فانه نفس فيها ولذلك قد يقصر عن وثوق ما يوجب ثبوتها تابعه
 فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوف فاعلى هذا ولا يجوز عطفا على الرجل لان العلم
 في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الابنك اللام ولا يجوز الاقتصاد
 على ايها ولا يوثق بتابعه ولا يوثق بتابعه تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله
 لا متساو وصفها بالابنك اللام بنو سبط الاخرين معا السر في تسيب تلك
 الامور ان يقع الداء على ما قصد نداءه ويبدأ ذلك ان الداء لا يقع الا ما هو
 معلوم للماهية فلا يقال يا سبي الا اذا قصد التحقيق فان كان السبب اذا
 يكون الواسطة معينة والا لوقف الداء عند ثم الاستدراك فيكون ذلك المبرم
 لما رفع ابراهيم بحسب الوضع كيش الحاجة الى التعيين ثم الاستدراك فيكون ذلك
 المبرم موصوفا يكون طالبا لعرف باللام فيقع الداء عليه فلذلك وسط نداء باسم
 الاستدراك لانه مبرم يطلب بحسب وضوءان يرفع ابراهيم بالمعنى باللام اذا
 امره بتعيين جنس ما يشير اليه وتارة ياتي اذا قطعت الاضافة وابتدلت

مما اضيفت اليها التسمية المألوفة فانها حرمه فخلها اذا لم يقطع او ابدل
 مما اضيفت اليه التسمية فانها حرمه بما اضيفت اليه وهي ٨ مرفوع ابراهيم
 اما المرفوع باللام او بوصف باسم الاشارة الذي يرفع ابراهيم بالمرفوع باللام
 وانما وصف اولاد باسم الاشارة في المرفوع في التعيين وتكرار المرفوع الذي
 يورث زيادة شوق لان المقصود بالبناء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ
 فانه ذكر ليدل على معنى في المبتدأ لانها ترفع من عرب اندفع
 المتأخر ما يقال ان ترفع العرب قد يورث في المرفوع ان زيد قائم وعمر بالرفع
 والنصب وقد تدفع ايضا بان التثنية في مرفوع الوحدة فلا يتحقق الحكم
 بالتمثيل المذكور لان عمر في المثال المذكور ليس تابعاً للمرفوع واحد فان زيدا باعتبار
 تعدد اعرابه مرفوع لا مرفوع واحد وفيه ان المرفوع باللام ايضا اعرابين
 اما الرفع فقط واما النصب فلانه منادى معني فيكون منصوب المحل
 نحو يا الله اختص هذا اللفظ باسميا كما اختص سمائة سبحانه باسميا منها تطلع
 همة في النداء غيره وعند الجار مع بها امر فيه وعند مرفوع النداء يعوض
 المرفوع اخرها بتموكا باسمي نحو اللهم وقد يورث في اخرها ما نحو اللهم ولا يوصف
 اللهم عند سبويه كما لا يوصف الاسماء التي تحذف بالنداء سماعا نحو يا فلان ويا فلان
 اي يا كذا النعم ولا يقال جل من ان ونحو اللهم فاطر السموات والارض عليه
 نداء مستأنف وعوضه اللام عنها هذا لا يجمع بينهما الا قليلا في قوله
 معاذ الاله ان يكون كظلية فلا يقال في سعة الكلام له وقد يقال
 في غيرهما في الاستعانة بالاله الكبار يضم اليه اي الكبر خاصة اي خص
 خصوصا في احدى الاء اخره وانت غيبه بالوصل عني في قولهم فيمنا غلا
 اخره اياك ان سعيك شر وفي رواية ان تكسبان شر وكذا

لم يصلح

لمن يصلح لهذا الخطا في تركيب او في ما قصد ذكره في مضى
 ثم كرر النسخة قبل ذكر النسخة اليه صورة اما ان الاول مرفوع صورة فقط
 كما ان الثاني مرفوع فلا تكرر الاول بعينه واما عني في الجملة فيجب ان
 واما الضم في الاول قبل نصب الثاني على انه ما كيد لانه خرج من العلمية
 بالاضافه وان القصص المضافا لغاير القصص المرفوع وان النسخة في مرفوع مرفوع
 عني فانها في الاول مرفوعة كما التابيد لا وادراكا من ان النسخة عطف بيان
 وله وبهم التابيد لفظي وتامجي بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستلزم
 التابيد مضاف اليه ولا تنوين مرفوع عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به شيئا
 في السورة لانه في الاول بلفظه ومركبه لا تعيبر صار التابيد هو الاول فكانه
 لا فصل الا في الكلام ان زيدا قائم مع امسا الفصل بين ان واسمها الا بالظرف
 وانه قال ولا المارهم ابدا وداء مع ان مرفوع لا يدخل الاء الاسم وذلك
 من مذهب سبويه والخليل او مشا الاعلى الخ في ذلك يلزم التقديم والتأخير
 والفصل لانه اما بان مضافا بالاضافة مضافا الى مرفوعه وتاكيد لفظي
 والتاكيد اللفظي في الغالب حكمه حكم الاول ومركبه مركبة اعرابية كما هو بينة في ان الاول
 حذف التنوين للاضافة كذلك التامع ان ليس مضافا وتابع مضافا بالوصف كما هو
 من مذهب البه و السيراني باسم مرفوع لا اباكم قال الجوهري في الاباك
 هو من وعناه انك ما جد شجاع لا يحتاج الى ما من ينصرف ويقوم بامر
 وقال الزهرى وهو شتم لاشتم في اي لست بامر شديدة فتح الباء
 وهو الاصل كما هو المشهور وسكونها وهو لاكثر النسخة بالكسرة وقد
 يضم وتكون في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الباء للعلم بالارادة والاشارة الى رب
 اعلم بضم الباء وقبلها الفاء والخفة لا اعتداد بالتنوين فوه المناسب للبناء

قبل هذه لغة في فائهم مدلولها الواقعة لا بعد الكسرة الفاء يقال في
 وفي بقا وفي جارية فاصية جارية فاصاة وقد جاء شاذا في الكلام
 السجدة اما فتح يابني والاصل يابينا فليتن شاذ كما شذ في باعلام اجتمع
 يابني ويكنى الماد يعني الباء في قوله وبالحاء للملازمة والظرفية معطوف
 على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف وكذا ان يقدر فعلا معطوفا
 على الفعلية او يوقف بالهاء وقفا وبالحاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت
 على باغلا فيكون اليا وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
 واستقاما قبلها كما يقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على من ذهب من وقف
 على العا باستقاما الضاد واذا وقفت على باغلا في بفتح اليا وصلا جاز الاستقام
 للوقف جاز الخاق ها اسكت مع بقاء الفتح باب اليا بالياء لانهما متساويان
 في التماثل وان في اخر الاسم والياء التا بالياء غير متحضة للتأنيث طوت
 التا لكنها وقف عليها بالياء لانها عوضت عن زائد تجلست لان تاءها عوض
 عن اصله ان قلت كيف جاز لاق تاء التا المذكور باب يابني يابنت
 ويا امت للفتح كما في علامة فانها ماضية للفتح وبان التا يابنت للحم
 يامت مع ان التا في المذكر غير مزيحة هامة ذكر وشاة ذكر باب التا بالياء
 يعني ان الكسرة حركة متالبة للحرف المبدل منه فيكون في البدل شايبة من البدل منه
 وقد جاء الضم عليه وقرئ يابنت بالفتح لاجل ان يجر المفعول المرفوع
 لانه اسم في اخر تاء التأنيث نحو ثنية وبالالف مخففة عن ثنية في غير الف
 وبالالف فانه غير جائز قد جمع الفزدق بينهما في قوله نفقا في في
 في قوله اي واقع يعني ان الجواز وقوي في سعة الكلام هذا القيد
 يتبادر الى ذهن ويؤيده مقابلته كقول الضمير وكذا ان لا يقيد ويجوز الجواز

شاملا

شاملا للضرورة وتماوقع ترقيم الماد في السعة كمن المقصود في النداء
 هو الماد لا فقط سرعة الفراغ من الماد المقصود نداء الالبين لا انشا
 في حال النداء اكثر نسبتها للاسم في غير حالة النداء اي ضرورة سرعة
 اشارة الى انه مفعول لكن فعل فعل الترخيم المرفوع من الكلام لا فعل الجواز لاصفة
 الترخيم والضرورة والاضطرار صفة الترخيم في قوله فاعلم ما وجد في الامم مشروطة
 باحد الفاعل والحمل على عدم الاستواء كما ذهب اليه بعضهم بعد اختلاف من ذهب
 المصداق لان ترقيم ضرورة على التورية اي الترخيم في غير ضرورة في قوله وباجية
 اذ في شاعنا الاصل اذ مية وهو في الاظهر ان تقدم تعريف الترخيم
 على ما ذكره في المقصود اي ترقيم الماد اي الترخيم بالجملة بالوجه
 بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلام زعيم اي قيق والترخيم الملبس والحذف
 اي الماد في في باغلا في لانه ليس هو الماد بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله
 وحذف في هذه الكلمة الاخيرة في بعضه بدليل اجراء الاعراب عليها
باب التحقير في في في فاقول ان حذفه للاعلان وكذا في يد لاخذ اخره للرفع
 احدى الاخرى اما تقدير الاعراب اذ اسكن الامر واما اجراء الاعراب في قوله اذا
 مركب وقد قيل وقيل في اخره ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الاعراب
 لا لعله امر في قال انه حذف في اخر لعله او على سبيل الاعتباط اراد هذا
 والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة باب اجاء الضمير المرفوع في الترخيم
 مستقلا لان ذكر القيد مستلزم لذكر المطلق والضمير المرفوع في الاسم كالترخيم
 لا يوجد في غير الاسم او شرط الترخيم اذ كان واقعا في الماد كذا ان يرفع
 الضمير في قوله ترقيم الماد ان لا يكون ضمنا قالوا ان لا يكون مفعولا للماد
 او لا يظهر في اخره من الضمير اذ سبق منه فعل المرفوع في مقابل الضمير المرفوع

تجوز وهو مستفاد من الضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد
للفرد اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فنشوب والشارح قدس سره نظر الى الافراد
فان كل واحد منها يبادر الى متخيلة الضارع لما وقع جاز في الشئ السابق فقد
للضارع والفاعل اية تدخل على الضارع المبني وهو حكم الشارح ان قيل
انما جعل الخوف في حكم التا اذا كان الخوف لعل من جهة وليس الخوف هنا لعل من جهة
فينبغي ان يجعل الخوف في حكم الخوف في يد ودم آتية الخوف هنا لعل من جهة
مطرقة فجعله كالحرف في لعل المحبة فيكون كالحرف في الا في موضع
منها اسم الى الترميم ما يجب حذف حرف لين من فيقال في اعلو وقاضون
اعلى وقاضيه ومنها اسم في بعد الخوف منه حرف ا على السكون كما هو في ذلك
الحرف وقبله الف نحو سحر بكسر الخاء او فتحها وهو مبتدئ فيفتح الاخر غيره
في الكسرة ايضا وان لم يكن اصل الكسر يرد الى اصل حركة ان لم يكن ساكنان
نحو يارد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة تنفق الساكن على سكونه نحو باجر والفراد
يرد الى اصل حركة وهو الكسر فيقال الكفا فيصير اى اذا كان كذلك فيقال او
عطف الفعلية على الاسمية المأولة بالفعلية كما قيل يجعل الماء تابنا جميعه
او الخوف تابنا فيقال يا حار يا غور يا كرو مثل بثلة امثلة لالة التعير
في الاستعمال الاقل اما بالركة فقط او بالرف او بكيرها وفي كروان قاله
قدس سره في الخلية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قاله في الصراح طائر
يقال له الجبار وانداشوا كونه كى كى يروى كراوين جماعة كروان
بالكسر ايضا جماعة عن غير القيان فلا حرج قلبت يا لانه لم يأت في كلام
العرب اسم يمكن آخره واو فاقبلها ضمة الاو قلبه كواوياء والضمه كسرة
نحو كغاري والادب والمناجى في حكم التمكن كغرض نبأه وقد استعملوا
اصلا تفاذوا

النداء
سعة

صيغة النداء في المندوب لانه في صيغة النداء مع النداء والاختصاص من فعل
المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يعمل العرب بابا على باب آخر مع
اختلافهما الاستعمال في امر عام ويكون اعرابه على حسب مكانه عليه وفي هذا
يظهر اعراب الجمع عليه بيا واما التثنية عليه بوا فامر غير ط لانه ليس منادى عنده
ولا منفرد منه ولا منصوب بالفعل التثنية لانه يتوكل بالالف واللام لان يقال
ان المندوب منصوب باعنى او فمعه ويلزم حينئذ ثبوت موضع خامس من موضع
حذف التا للفعل به قياسا لغيره بالالفات يا اشهر صيغ النداء صح
انصر فمطلق صيغة النداء الرها وفي هذا التفسير شعرا بان يا اصل في هذا البناء
المفجع عليه درمند شدن صلة اللام فالفا المفجع واصل على معنى لام الاجل
كما يقال في المندوب عليه او التثنية من التثنية لا تشمل المفجع عليه وهو بيا او يا
البا لا لاسم صفة المفجع عليه وليست للسببية والاستعانة بمقتاربه
اشارة الى ان البناء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الاستيذان وهو البناء في القصور
فمعه في فعله على القصور عليه وهاهنا لا يخلو بل هو سواء
كأنه يا او قال الاندلسي مع بيا لئلا يلتبس بالنداء قال الشيخ الرضي
الاولى ان يقال اذ قلت وثنية حال على الندة كنت في موضع يا ايضا والا يجب
الا الى معها اى المندوب وقد يلحق في امر غير المندوب فان ضفت
اللبس قال الشيخ الرضي المندوب بالركة الاعرابية لا يلحقه الا الف ويقلد الاعراب
نحو يا ضرب الرجل في السبي يضره الرجل وكذا المندوب بالركة البناءية الا عند اللبس
والعريتين مائة من خبرها ولا يغير حركة البناء للزومها قال السبي يتوكل في
ندبة يا غلام باسقاطها الاسقا يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى انه يقال يا غلام في
اللبس ببناء يا غلام بالضم واما ملكه لما يبنى المندوب فحاجبا

طوبى العنق فتراد ^{من} حفظا عنقك للصيد فان اكلت منك اغناقا
 وهي النعام قد اصبحت ^{بجلا} واذا الاسبغ واستنديد اللام في قوله
 تع فزين لهم الشيطان اعمالهم فصدحهم عن السبيل فهم لا يقنعون الا بسجودواوا المعنى
 فليست ^{بجلا} لان سجودا ^{بجلا} ان يقال انه بدل من اعمالهم اى من اعمالهم الشيطان ^{بجلا} لا
 يسجدوا او تعليل اى من اعمالهم الشيطان لا يسجدوا او فصدحهم عن السبيل ^{بجلا}
 اى فصدحهم اى به او مطلقا على الاول يجب فيسند الاسم في قوله كل اسم ^{بجلا}
 واللام يكن التعريف بانها الصفة عليه للجمعة في يوم الجمعة صفت فيه وعلى النام
 لا يخصر ولا بأس في التعميم عند الحدود فالنار الموضع الدرجة لا تحسب
 افراد منها اى اضرب عامل بنا على شرط يعنى ان على بناه وكان تقى العنق
 ان على اصل الوقت اى اضرب ضمرا واقعا على شرط وقوع البناء على المبنى عليه
 وانما يجب حذره لانه المصنف قد اى ايت احد عشر كوكبا والشمس
 والقمر راتبهم وساجدين لا تيسر هذا الباء لان الجملة الثانية لم يأت بحرف
 التفسير الا اى بها التبيين للجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما انفقت به من كونهم
 ساجدين كما تقول علمت زيدا علمته كائنا ^{بجلا} كل اسم ^{بجلا} في لفظة كائنا ^{بجلا} كائنا
 بعدة فعل مبتدأ وفاعل الخاف ^{بجلا} قد يأت ضاربه لانه لشدة الفعل
 مما بعده عليه اما قبل الاسم المحدودى يدهند اضار بها ولم يأت ضاربه ^{بجلا}
 او بعدة كالمثال فزيد اضار به عمرو على ان يكون ^{بجلا} مبتدأ وضاربه خبرا ^{بجلا}
 مستعمل في لاهد الامر من المفعول من لفظة او او المفعول من الامر على سبيل التنا
 عنه متعلق بالاستعمال التضمين معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض
 او متعلق ضميره في هذا التعميد تصرح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير
 بان يكون الضمير من تمة ^{بجلا} وما يتصور ذلك بوجه منها ان يكون المتعلق مضافا

الى الضمير

حاشى فافهم بيان ايدى
 الراجح سبوتى من الولى صادق كيلان
 اثنى دودنى سعدا كروى سنانا چله
 احمد انصارى ملا ضرر سكرتلى كازرون
 عظام الولى ماسم لى جامى كازرون
 شيخ زاده

الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق مفعولاً بالاصالة للفعل وشبهه نحو ضربت
 غلامه او بالبتعية نحو ضربت غمراً وغلامه ومنها ان يكون المتعلق مفعولاً
 او مفعولاً لفاعل الضمير او مفعولاً عليه مفعولاً لفاعل الضمير او مفعولاً
 زائداً لغيره والى بضمير او لا بضمير لنسلط السليط ^{شأن}
 بوجهين او مكنته ليس في اكثر النسخ بالضمير في شئ مركبة وانما الحق غيره
 ليدل على الاشارة الى ضمير ويمكن ان يعنى بتسليط السليط عليه او لا فيه فلا
 في مفعولها الا الثاني وبقي الفراغ غير العمل الى قوله خرج وخرج ايضاً اسم
 فعل او شبه فعل لا يصح عملهما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مفعولاً او صفة
 مشبهة ان مفعولاً بحاله مفعولاً كانه مفعولاً او مفعولاً بالابتداء وما وان مفعولاً
 النفي دون لم ولن ولا وان يكون مفعولاً او صفة او مفعولاً او مفعولاً
 او مفعولاً بغير التاكيد او مسنداً الى ضمير متصل ارجع اليه نحو زيد اظنه متعلقاً
 او مفعولاً او مفعولاً بعد السببية وهي واقعة موقعا اما اذا كانا زائدين
 او غير واقعة في موقعا فيجوز تقديم ما بعدهما على قوله كما وانما بضمير
 فان التقدير اما يكن شئ في حديث بضمير زيد فجعل ما في حيز الجزاء شرطاً في فعل بضمير
 الجزاء فبذلك هو مفعولان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما المستفاد
 من كلام الشيخ الوضوح هنا جث وهو ان زيداً في زيداً ضربت غملاً يخرج عنه ادريس
 مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير ما فاعمل العمل فيه بل نفسا للشيء مانع ايضاً اذا ضرب
 لم يقع على زيد بل بقا نفسا للشيء غير مانع غير العمل بصورة لانما فعله يدخل فيه شكل
 شئ مفعولاً في الزجر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسليط فيكون فيه قيد التسليط
 ضرورياً ولم يكن مال هذا القيد سابقاً واما كما قاله الشيخ رضي بالترادف
 فيه ساهله لان التوافق انما يكون في المفرد باللزم ولو بساطة كما

اذا كان هو المحذور وما اذا كان الاسم المحدود لعدة في معنى زيدا ضربه في حكمه
حكم هل كاصور في الشيء الذي قلنا ان بعد كلمة الاستفهام ثم اشمل نعم لو قلنا
ان مع الاستفهام لم يصح ما ذكره في كونه فلا يكتفي فيه بقدر الفعل
مع جواز التلطف به والسر في ذلك ان ما ذكره ان هل طالبة للفعل فاذ لم يجد
فعلا لسلك عنه كما في هل زيد خارج واذا وجد فعلا يكون الصحة العدة
فلا ترضى الابان تعاقبه ولهذا اتى هل زيد خارج واد السيرة كما ذهب اليه
سبويه والا فحق خلافا للكويتي فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في
الجملة بعد خلافا للبرق فانه ذهب الى ان حكمها حكم هي الشرطية في لزوم دخولها
على الفعلية الدالة على الجارية لكنها تامة غير ان اذ في اذ لم يفتوا
على حظر الوجه بل اطلقوا حيث ذهبوا فان حكمها حكم متى

اذ في مواقع الفعل فيه انه لا يشبث الذي لم يقدّر فعل رافع فيقال في اذ زيد
فصل اذ اقل زيد بقتل ويمكن ان يقال ان المطاوعة المفسرة وفيه فوات
ذلك وعند من لم يفسر بالصفة عطف على قوله في الامر انما في بلفظ الخاف
الفرق بين تحقق البسوق في قوله فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمال
ورفعه واجب التا عند محال البعض من رفعه فخر كما خذ في ذلك لان اللفظ
اذا دار بين كونه خبرا وصفة كما الاول ان يحمل على الخبر لما فيه الفائدة التامة
وهو خلافا لقصص قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه
خبرا وصفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات
المعدومة فاذا اراد الشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة في الشيء كل مخلوق مخلوق
بالقدر فينظر لانا لا نعلم تناول الشيء للعدم لاقتضاها بالوجه كما اليه اهل السنة
ولن سلم تناوله للعدم جاز ان يخص بالوجه لا بالخلق وعلى التقديرين

لا بد من تخصيص الوجه بما سمي الواجب وصفه وليس سلم تخصيصه بالخلق
فلا نعلم ان الشيء كل مخلوق بالقدر لا الشيء كل مخلوق بالخلق لنا القدر ولا كونه
في المخلوق اعني المخلوق لنا بحسب ما اراد في الحرف عند المعتزلة فلو جعل
صفة لم يحصل المقصود وبقي الامر في الاختيار قلنا في
معارضة لقرن الخطوط عليها في السلامة من هذا العامل معارضة بالقول لا يقال

والاقتضاد عدم حذف العايد من رفع لاننا نقول ليس ذلك المثال في باب حذف العايد
بعض التركيب بل في باب الاقتضاد على بعض التركيب اعتمادا على علمه بان الخبر لا بد له من عايد اذا
لقد مضى به في كماله فغرضه من هذا المثال وقد سبق سبويه في ذلك ليس الا سبويه حمله باسمية

الصلة الفعلية المفعول عليها في خبرها قلنا هذا باعتبار السراى
اذا جعل الخبر خبرا اما اذا جعل الفعل خبرا واعتبر اسناده الى المسرور
هو في المفعول كما قلنا في زيد عرف كالكبرى مفعول باعتبار السراى الذي هو الخبر
بعد في الشرط ما في حكمه في الاسماء الراسخة في الشرطية والادبالشدة
بعد الخليل فيها التحفيف لوجه بدو فعلها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شدة
ان التحصيف والعرض والاستفهام والتعريف والشرط والتمني معان يلية بالفعل
فكما القيل اختصا من هو فيها بالامعالي الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل
كقوله التحصيف وبعضها اختصت بالاسمية ككبت ولعل وبعضها استقلت
في القيلتين مع اوليتها بالافعال كقوله الاستفهام وما ولا يفتق وبعضها
اختلفت في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان الرفع في ان المراد
هكذا كجند عند الافضل ان يكون مبتدأ فانه وان صدق عليه قال الشيخ الرضي
ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعدة مستقلا عنه بضميره لا في الاشتغال عنه
بالضمير الاشتغال عن نصبه نصب الضمير التخيير هنا في المجرور ويجوز نصب

وذكر في هذا الموضع على ان هذا هو الحق

باعتبار اسناد ذهب المصدر للدلالة عليه حتى تكون المعنى ذهب الذهب
 ضعف لعدم اقتسام المصدر للدلالة عليه بالفعل يعني وجوب تكرار المصدر
 الثابت الفاعل خصوصاً ليكون تقييداً بزيادة بلاس بذهب الذهب
 الاظهر ان يقال بلاس بذهب الذهب وفي هذا المثال ملازمة الصفة للموصوف
 وفي الثاني ملازمة مبداء الصفة لموصوفها مع اتحاد المبتدأ اليه
 قال الشيخ الرضا الاسم الذي قد عامله بشرط التفسير يقع في عاملة موقع الاسم
 المستعمل في التفسير الا ترى ان احد واقع من استجابه التفسير مقام الضمير
 من استجابه التفسير وبذلك ان زيادة ضربته واقع في ضربت التفسير في الضمير
 في ضربته الضمير وان التفسير في ان زيادة لم يقع الا هو ان قام زيد لم يقع الا هو
 لا تنقاض النفي بالادراك في ان زيادة لم تقربه الا اياه ان تضرب زيد لم تقرب
 الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى بلاس وان ذهب ليست كنسبة الى ذهب
 لانه من الماهية وزياد مفعول واجب بالابتداء كما ذكره المصنف في انه
 يعني ان يكون مفعولاً بذهب التفسير غاية الاستفهام ويوافق ما بطه ذكرها
 في شرح الفصل وكذا خبر او مبتداء وفيه لقوله تعالى وكل ضعيف
 وكبير سطر السطر نشق بحيث لا يعاد اعلال يتولى سيرة كبيرة
 ولا صغيرة فالظاهر لا يمنع الفاعل من قوله في هذا الباب ان ما بعدها
 قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وكل كبير عن بعضهم هو عيسى بن عمر
 ونحو الزانية والرائي الواو اما للعطف على كل شيء فعلمه فيكون التفسير وكذا
 نحو الزانية والرائي وقوله الفاعل في الشرط تعليل وجلة قوله وجلما ان بتقدير المبتدأ
 اعمدة الآية جلما تعليل اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا
 كل شيء فعلمه وجلة قوله الفاعل في الشرط للشبهة في التعليل خبر لقوله في الزانية

ان بتقدير العائد وقوله جلما معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل في الاعراب
 مرتبط بمفعول الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون للسببية عند المبرد
 قيل ظرف لعملي والظرف المقدر والادخل انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما
 ان قوله عنك يسوي به ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر لوافق قوله كما ان الذي
 عند الله الاسلام ومثل هذا الفاعل انما قال مثل الفاعل كما لا يريده
 اي ليدل على ان غير واقعة مفعولها في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر حاز ان يعمل ما
 بعد في ما قبلها او الزانية توحيد المبرد اوفي في هذا التوحيد لعدم احتياج
 الى ضمائر ولذا قد مره المصنف في انه يلزم ان يكون الاستثناء خبراً مبتدأ خبر
 المصنوع او خبر كذا والتقدير هذا المصنف في الزانية والرائي كما يقال في الفصل بالباء
 ان ثبت زمانها اشياء وكذا خبره شهداء او بالاول وقيل
 زائدة وما بعد هذا ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال
 السببية بعيد او للتفسير لان اجله ايجاب والايضا متضمن
 للوجوب الذي هو الحكم وخبر على الجملة ان يقال ان ما بعد التفسير
 او السببية او كما قالوا فمفعولها لا يعمل في ما قبلها واختيار النسب
 يعني ان الشرطية اشار الى قبله امتناعاً تستثنى فيه بعض الناس اليثبت
 لبعض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد او يسوي واما عمل في ذلك ان لو لم يعمل
 عليه كما مضاه ان اختيار النسب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلاً
 فان السناد لا يعاين لصيق الوقت في كل قسم التخيير ضيق وقت
 وهو اضيق في القسم الثامن ولهذا لا يذكر الا المحدث من وادى اسطره
 الخاتمة مفعول فعل اليه لتعلق التخيير به كونه محققاً او محتملاً اي اسم
 علامة النسب اشار به الى ان اطلاق العمل على اللفظ باعتبار انه محل لا اثر العامل

لأننا نعلم على العالم والتقدير
سبباً على العالم وهذا

بتقدير أن النسب الصانع أن يقال بأن دون التقدير ^{تقدير} هذا القسم الذي هو المحذور أو مضمراً واللازمي الإضافي إلى مخاطب المخبر
لا يفي في الأغلب إلا في الجواب فيجوز مستلماً أن ياتي والسر سبباً بتقدير
لا يغير وغيره بتقدير خذ غطاً والاول أن يذكره الشيخ الرضي
أو ذكر المحذور هذا القسم في ظاهره أو مضمراً كالمضاف أو لا والمضم
تكملاً أو مخاطباً أو غائباً على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله إذا
ذكر المحذور نظر إذا ذكر مصدر في عطفه على قوله مفعول بعد حيث المعنى
الأن يقدر في الاول مضافاً أي هو مفعول وفيه نظر أيضاً لأن التحذير من أنواع
المفعول والذكر ليس من هاء في بعض النسخ أو ذكر بصيغة المجرول وليس وجه لأن
أو هذا اتصالية أي ليست اضربية فتسحق أن يلبس المذكر قبل والمذكور
قبل مفرد ما يليها جملة وأما جارة المخالفة أو كما اضربية وأما قدس
الاتصال الاخير وهو المشهور المنسأ إلى الفهم ولم يجعل معطوفاً على قوله
مفعول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعل معطوفاً على فعل مقدر نسباً إليه الفهم
مفعول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعل معطوفاً على قوله تحذيراً
بمعنى تحذير أو يحذر أو يجعل مفعولاً للتقدير والمعنى على أن تقديره أن دون غيره
من الأفعال التحذير لأن التقدير لا محل التحذير لأن التقدير لعدم الغرض ولا
دخل التقدير في التحذير لأنه لو ذكر حصل التحذير أو جعل معطوفاً على قوله مفعول
ويجعل الإضافة مزياباً مجرد طيف لا يقال العطف باد في المحذور إنما يصح
إذا ما صدر المحذور من باب جرد طيف في إشارة إلى التقييم المحدود وليس الصدر
هنا متناً ولا لهما إلا أن نقل لما التقابل بين العطفين باعتبار التقيد
كما التقيد المعطوف عليه في الحقيقة فيبقى قوله متناً ولا للتمييز

هذا القسم الذي هو المحذور أو مضمراً
اللازمي الإضافي إلى مخاطب المخبر
لا يفي في الأغلب إلا في الجواب فيجوز مستلماً أن ياتي
والسر سبباً بتقدير

فلما نعلم

فلما نعلم أو قلنا بتقدير العايد والتقدير أو ذكر المحذور من نوعه واستناد
ضمير في ذكره وجعل المحذور بدلاً منه مثل أياك والأسد قال الشيخ الرضي
قال اللسان الأصل التقدير ثم لا يجمع بين ضمير الفاعل والمفعول في واحد جازاً
بالنفس مضافاً إلى المخبر فقالوا أن تقدر فلما عطف الفعل مفعول النفس لعدم الاحتياج
إلى رفع المخبر وإنما لم يجر أن يكون متصلاً بالأعمال مقدر فصلاً منفسلاً ثم قالوا
أن هذا الذي ارتكبه طبعاً مستغنى عنه والآن يقال هو بتقدير أياك بعد بتقدير
العامل والمزاج اجتماع ضمير الفاعل والمفعول في واحد إذا كان أحدهما منفسلاً
ولا يخفى أن قوله غير صحيح يمكن أن يضمن في أن معنى التبعية ويكره التقدير أن
مبعد انفساً ولا يخفى أن في تقديره أن مع تضمنه معنى التبعية بالكيد ليس بتقدير
بعد لأنه لا يقال انقبت زيداً من الأسد لا معنى للاتفاق بهذين وبين
لا بهذين أينك فالصواب أن يقال يمكن أن يقال المراد بتقديره أن
وتحقيقاً فإن المعنى على بعد نفسك مما يفتكك اللهم الآن يقال أن اتفاق الشخص
من نوع التحذير منها ليس إلا ليقاعها الشخص في ضربه فالجوز منه في الحقيقة
هو الضرب وهو حقيقة بالمأل فإذا نظر إلى المأل صح هذا المعنى لأن عدمه في الجمل
الصحيح لأن أن حرف موصول طيلة بصلتها للكون مع الجملة التي بعدها
في تأويل اسم فلما طال لفظها ما هي الحقيقة اسم واحد اجاز فيه التخفيف
فيما ساجد فلا ولا تقول أياك الأسد أما قول الشاعر فإياك
أياك الزاء فانه فلضربة الشعر ولأن أياك أياك مزياباً بالأسد الأسد
والراء منصوب على ترك أو أحد ولا الزاء في تأويل أن تماري
فلم يثبت إلا أن قال أبو علي في قوله تعالى ولا على الذين إذا ما اتوا لغيرهم قلت
أي قلت المفعول فيه أي من المفعول فيه وهذا باب المفعول فيه والمفعول فيه

هو كذا وهو فضل الاخير وصدق استينافه على الاولين ^{ما فعل فيه اي}
 او في نفسه ساحة او استعمل فيه اي هبت وهو الفعل اللغوي ^{مذكور}
 اي مودى ^{نصا الى قوله او مطابقة} كما اراد بالطائفة الدالة على المقصود
 بالامالة والتضمن بما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الاتراقي وانه
 ملح الى معنى اذا كان العامل مصدرا او مجعلا فلما اعتبر في التعريف
 قيد الحقيقة ^{اي في تأمل} ان لو اردت قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بجملة في لم يخرج الى
 اعتبار قيد الحقيقة ولو اردت معنى الحقيقة لاحت الحاجة الى هذا المعنى يصير قيد
 وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بجملة في نعم يصير قيدا ما اعتادها
 ولا يخفى ان قد يقصد بقيد ضمني الاختصاص غير شئ ولم يقصد به الاختصاص
 عما يخرج من القيد الصريح ^{من زمان} اذا كان قد جعل المصدر جنبا كجند في المناسف
 او جعل المصدر محذورا لغيره لا شواكرهما في مدلولية الفعل وعلاقة الظروفية
 والظرفية وقد جعل العين مكانا محليست في الشئ في كانها اذا اراد بالشمس ^{النور}
 او في مكانها اذا اراد بها الجرم ^{اشارة الى قسمي} اشارة الى قسمي اشارة الى ان
 قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بنا على ان في محله على الظرفية الحقيقة فليس كل جند
 في مفعول لا فيه ^{بها كما او جند} انفق القوة على الجرم الزمانا العتير
 له دونهاية كاليين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك اليوم واليلة والشر والسنة
 وظروف المكان كما ان كانا جعل الضمير ارجعا الى المكان والاولى بان يقول
 ان كانا ^{انما} اضافة الظروف الى المكانا فيمحي الجمل الواقعة خبرا الى
 عايد الاعايد المبين عايد المسكن ^{وفسرهم بالمكان هذا} ففسرهم بالمكان هذا ففسرهم ^{الكو}
 المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المجرم من المكان هو الكوة والعين
 هو العرفة وفيان خلقه معرفة مع انه منسوب اتفاقا ويمكن رفعه بانه ملحق بالكلية

وظوف المكان
ان كانا
ضربا

لا بهامه وانه ذكره حقيقة لا قاله الفاصل الصفة في الارشاد من ان بها
 الست لا يتعرف لاضافة كما لا يتعرف مثلها ونفسها مثل ما فسر للمع
 والمعنى في الزمان ويدخل في اليهم اليها الست وعند ذلك وسطا وبين تلقا
 وليلا هم عندهم جازا النصب الاجانب وبجانب جهة وجه بعناها وكنف
 ودع لا يقال فيها مثلا زيد جانب غروب يقال في جانبها او الى جانبها وكذا خارج
 ودخل الى جانبها كمن خرج من عندهم فان المقادير المحسوسة ايضا فانها منسوبة
 كالفرسخ والميل منسوبة ^{وعمل عليه سعي} ان يذكر المقادير المحسوسة ايضا
 فانها منسوبة اتفاقا قال الرضي سعي ان يحمل على الجاه الست كسائر متها لها
 في الانتقال فان تعين ابتداء الفسخ مثلا لا يختص موضع او موضع بل يتحول
 ابتداءه وانتهاه كقول الخلف فلما واليمين شمالا ^{ولقد كانت}
 ان يكون في عامله ملح معنى الاستقلال فلا يقال كتبت الصحف مكانا اذا قال
 الشيخ الرضا اسم المكان الذي في طه مع زبدة وان كان مستقرا حدث بمعنى الاستقلال
 والكون ينصب بالدال على ذلك الحدث وما ينصب بالكاف المحقق وهو دخلت
 وسكنت وزلت وان لم يكن كذلك فلا ينصب الا بما ينصب به المكان المحقق
 وما بعد دخلت وكذا سكنت وزلت ^{ولا شك ان معنى}
 لا يتم فيكون في صلة له كان غير صلة لصفة الذي هو الفسخ كسنة الشيخ
 الرضا على ان القول لازم بلزوم كلمة في غير المكان وهو المكانا يكون
 القول فعل والفعول في المصادر اللازمة غالبا وكونه ضد الخروج وهو لازم
 لا يخفى ان ما ذكره يدل على ان الفعل بلا واسطة ^{والمفصل فيه}
 ما يحتاج رفعه نحو يوم سرت فيه وما يحتاج نصبه نحو يوم سرت فيه ^{سرت فيه}
 واذا يوم الجوع سرت فيه ومثال اليه الفسخ بالصفة كايوم صحت فيه في الصيف سرتي ^{فيه الامان}

نحو يدسار يوم الجمعة سرت في اي مع وما يجب نفسه كوان يوم الجمعة
 سرت فيه ما فعل لاجل فعل اي ما هو عامل على الفعل وهو مقدم اما
 بحسب التصود او بحسب التحقيق الا انه يراد بذكره في الاخير
 للفعل في الجور حيث يسمى لان العالم في الجور هو الجار لا الفعل وانه
 المنصب المحل والجار بمنزلة المفعول والتضعيف فان التاديب
 انما يحصل بالنسبة ان قلت كيف يحصل التاديب بالنسبة ويترب عليه
 مع اتحادها بحسب الذات فلما اراد ترتيب ما يتضمنه التاديب اغنى التاديب قال
 الشيخ الوضي العلة الحاملة للتاديب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية
 ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان ووضعت بالعلة كالمصنف لم ينصب
 عند الحاجة وقعدت عن التاديب ضنا قيل لولا وجارية جماعة لكنا
 احسن اي احسن بقاء المنازعة للزواج واطهار الجلالة ويحتمل ان يقال
 فيه تعريف عليه وتبيين على عدم تيقنه والاكتفاء بظاهر الامر والعالم الى
اد القول كقول الفاعل لا مفعولا مستقلا كما هو المفعول من الكلام بخلاف خلافا
 لقول الزواج خلافا للزواج خلافا للجم في فانه عنده حال فيلزمه ^{التكثير}
 فانه عنده مصدر للمراي من كونه مضمين عمل للفعل لا تفصيل بياننا
 كما ضربت تاديبا فان معنا ادبت بالضرب تاديبا وجنبته في العوض
 عن الحرب حيث ان القود مغاير بالذات للمجنين فانه مقدم على القود بحسب التحقيق
 فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعل اللهم الا ان يراد بالجنين اثر
 الكيفية القائمة بالنفس وهو القود عن الحرب كما قد يراد بالشيعة الاثر
 المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من جهة
 آخر او ضرورة ضرب تاديب وقعدت قود جين الخط ان المصدر حقيقة
 هو المحذور لا المذكور واطلاق المصدر لنيابة عن المحذور كما ضرورة سوطا

راجع الى التاديب في التاديب
 في التاديب في التاديب

اي ضرب سوطا فالقول بانه على هذا التقدير مضمون غير لفظ فعل لا يخلو
 عن شيء فرد قول الزجاج ضرورة المضمون بان معنى ضرب تاديبا
 ضرورة التاديب اتفاقا وقوله للتاديب ليس بمفعول مطلق وكذا تاديب اليك
 بمعناه ولم يكف باجاء ضما على قل انما وضع الظاهر من الضم
 اشارة الى اتحاد الحد والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ
 مع الابقاء في النية والحذف هو التوكيد في اللفظة والنية اي اعد فاعل
 وفاعل عامل قال الشيخ رحمه بعض الحاجة لا يشترط ذلك وهو الذي تفقوا ونظروا
 وان كما لا غلب جهد الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين رضي الله عنه في نهج
 البلوعة فاعطاه الله النظر استحقاقا للسخية واستقاما للبلية ^{الوجه ان تقدير اللام عندهم الاتحاد}
 والمخفى ابلين للعطى للنظر هو الله ولا يجزم ان يكون حال الاستدراغ عطف
 حال الفاعل وهي الاستدراغ على حال في الاستحقاق ومقارنا اجازة الرعي
 عدم المقارنة وانما هو في الفاعل الشاذة هذا هو ينفع الصادق
 صدقهم بالنسبة الى الصدقهم في الدنيا ولا يخفى انهما الله ايضا على اتحاد الفاعل
 لا شرط ولم يشترط ان يكون تلكا كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة
 لكن الغالب في التنكير كما قال الغالب في الجوز العريف او يكون بيان وجوب
 احدهما بان يكون اخر اول الحديث او بالعكس وبغير ذلك لانه بهذه
 الشرايط قال المصنف انما اشترط ذلك لعله لافعال كثيرا ما يحكي جامعة
 للشرايط فخصها ليدل على اللام العلة وفي بعض النسخ ان هذا الذي
 شيفه جعل ما هو خط القائدة فاما مقام الفاعل والحال غير تكلف اعتبار
 ضمير اجمع اي مصدر الفاعل جعل المصدر تابعا للفاعل غير تخصيص هو
 وقد حصل بين العرف والتروا ان قال قدوس في الخلية العوي الحار الحشيش والاش

والغزو ان الرتب ومن قد سره في تقييد الرتب من حيث
 كما ذكره في بعضهم كمن العول فاعلانظر الى ان عروفا في قوله ضربت
 زيدا وعروفا معطوف اتفاقا لا معقولا معه ويتفق ما قاله في حيد زيدا
 الكافي في المعنى المعنى بلفظك نحو متى ما والحقبة اي تساوي
 الما والحقبة في العلوي وصل الما الى الحقبة فليست الحقبة ارفع من الما والحقبة
 هنا مقبلة ليعرف قدر ارتفاع الما وقت زيادته والراد بعبارة مستعمل في الفعل
 فلا يجر ضربه بل وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاقضي ويجوز غيره استلزام
 بقوله ما ركت اسير ليل فان الما لا يربو في ويكن ان يقال الما باليحيى
 تجاري شامل للشيء والحيوان او كان له الشمس الكفاية هذه
 الزمان نحو ركت النافذة وفصلها الرضعا والاندس سره في كفاية
 فصل بعبارة شيوا شيوا باركة رضيع الصبي شيوا شيوا وكودك
 اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصرف بنفسه الواو في ان الواو
 رعاية اصل الواو في كونها غير عامله ولو نصب بعبارة مع مطلقا نصب في كل
 رجل وضعته وقال الاقضي منصرف في الظروف لانها اقامت مع كنى
 لما في الاصل من اعطى النصب بعدها واصلا له العطف لهذا الجوز
 تقديم العطف على ما عمل في متنا اتفاقا ولا على متناه خلافا لا في الفتح قال
 الشيخ لا يري متنا في تقديم الفعول مع على عامل اذا اخر عن الصا كما جاز
 تقديم العطف على عامل اذا اخر عن العطف عليه فناسب مع المعية
 لان المعية زيادة اجتماع اي وعد جعل كامة معولة لفظا غير متاها
 ويحتمل ان يكون ناقصة والاولى تأمل تعرف في جواب العطف انما وجب
 العطف في الاصل في هذه الواو العطف وانما يعود عليه نصا على الارادة

المصا

في المصا
 في المصا
 في المصا

المصا في المثال الفروض لا يمكن التخصيص بالنصب على الصا كمن النصب
 في العطف الذي هو العطف ان قلت فاذن عروفا في المثال المذكور ليس مفعولا
 ولا متنا فيه فلاحا في قوله لم يجز لخرج قلنا ان الكلام هنا لا ينقص به والا
 لم يعمل بهذا تعيين العطف فان العطف فيه يمنع ذهب الجمهور
 الى ان العطف في الصورة المذكورة فيجوز وهذا قالوا في ان النصب محذور
 حيث لا يعمل على عمل العامل المعنى بل ما قاله في الراجح الحاجة ثابتة وهي التخصيص
 على المصا وهذا جواز الفعول النصب مع اختيار العطف والاولى ان يقال
 ان قصد النص على المصا هو النصب والاولى لان العطف على الضمير المحذوف
 قال الشيخ في كونه في جوده في السعة والبغية للضرورة وانما في السعة فيجوز
 بتطيق وذلك باضماره في الجوز انه لا يعمل مقدر قال الله سبحانه العطف على ضعف
 ان لم يقصد النص على المصا وهو في مما قاله المصا كوروده في القن كونه كفاية
 والاعمال بالي في قراءة جوه وانما هنا بعبارة الفعل الشعر مع الفعل
 في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وفي الجواب الفعل وفي الاخير ان
 ايضا شيان كلمة الاستفهام والشا الذي معنى المصدر في الفعل والضيعة
 فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الاشارة في تعاضد امرين بخلاف هذا الك
 وايضا في المثالين ويزيد فان الاشعار فيها ضعيف لفظا معاينة عروفا
 بالاستفهام في المثال الاول وفوت معاينة الاستفهام بامر آخر في المثال
 الثاني المصا يفرق بين الاشارة في المصا في قوله في الحكم بين الاولين وبين
 الاخرين لان المعنى ما تضمنه وما يماثل متعلق بمفعول الكلام النسا كما اشار
 اليه قدس سره بقوله وانما هنا وذلك لان قوله مثل يا زيدا وعروفا في قوله
 تقديم ذلك مثل يا زيدا وعروفا في العامل المعنى مع هو العطف مثل يا زيدا وعروفا

والله بالاولى في المثالين المذكورين
 في المثالين الاولين في المثالين المذكورين
 في المثالين الاولين في المثالين المذكورين

وقس عليه حال المتأخرين والاضربين وكل قضية مستفظة حكم فبذلك القضايا
 مستفظة لا حكم محلها مكنيا بمعنى العامل في تلك الاشياء **الحال**
 من حال الشيء كاي قلب وانما سمي هذا القسم بالاول لا لغيره انقلنا غالباً
 ما بين ههنا الفاعل الهيئته في الاصل الحالة الظاهرة المرئية للشيء
 كذا في الغريب والاراد هنا الى الية وهي اعلم من ان يكون بحسب محض ما هو
 المحقق او بحسب غيرها وهي الحال القدرية في قوله تعالى فاعلموا ان الله
 اي مقدر في الخلق وعرضه هذا القرب قيصاً ونحو قوله تعالى وبشره باسمي
 نبياً اي مقدرة نبوة وايضا هي اعلم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والقول
 او باعتبار حال مستطرها فلا يرد النقص بزيادة البقاء كمن يرد النقص بزيادة
 الى بقاؤه امر يتكدر في قيام ونسب الى صاحب الفضل في رفعه انه قال في بعض
 هو شيء ان زيد قائم بين ههنا لانه الفاعل او المقول به اغنى عن ان اليتا
 وقد استمر في كلامهم التعبير عن المزمع باللائم فكما هيئته اللازم هيئته المزمع
 وذلك بعيد لا قيام زيد ليس هيئته لزمان زيد اليتا ولا وان زمان اليتا
 ثلثا مبانياً مفارقاً عن اليتا وعرفه قوله لا يلام دعوى الاتحاد سراً على ان
 عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضوي في الحال على ضربين
 مستقلة وممكنة وكل منهما امد لا فصل لما هيتهما في الاستقلة فرع الكلام
 بتقدير بوقت حصوله تعلق الحادث الذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول
 او بما جرى مجراها ونحوها في الكلام خرج الجملة الثانية في كبر زيد وكبر
 مع كونه علامة اذا لم يجعلها حالاً وقد المكنية اسم غير حدث في مقدر المضمون
 جملة وقولنا غير حدث اعتباراً من غير خبره مع ربه عا اي خبره هو فاعل
 او مفعول في دلالة الحال على ان مدلولها هيئته للفاعل او المفعول من حيث انه

هذا هو المقصود من قوله تعالى فاعلموا ان الله
 اي مقدر في الخلق وعرضه هذا القرب قيصاً ونحو قوله تعالى وبشره باسمي
 نبياً اي مقدرة نبوة وايضا هي اعلم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والقول
 او باعتبار حال مستطرها فلا يرد النقص بزيادة البقاء كمن يرد النقص بزيادة

هذا هو المقصود من قوله تعالى فاعلموا ان الله
 اي مقدر في الخلق وعرضه هذا القرب قيصاً ونحو قوله تعالى وبشره باسمي
 نبياً اي مقدرة نبوة وايضا هي اعلم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والقول
 او باعتبار حال مستطرها فلا يرد النقص بزيادة البقاء كمن يرد النقص بزيادة

فاعل او مفعول في زمان تعلق الفعل بهما **الاجمع** اذا توافقت حال الفاعل
 والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت ركباً زيدا ركباً والجمع كقولك ركبتين
 واذا اختلفتا فان كان هناك رتبة يوجب بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما
 كيف يشاءنا نحو لقيت هذا هذا صعوداً من جهة فان لم يكن فالاول جعل كونه
 من باب جيب صاحب نحو لقيت من جهة زيدا صعوداً ويجوز ان يضاف جوباً الى الفاعل
 بجنبه وما خيره حال الفاعل يقع احد الجانبين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضوي
 وقال بعض شراح الفضل في الحال العرفية ان ترتب على حد ترتب صاحبها
 لفظاً او معنى متبوعاً من الفاعل والمفعول او حال اغنىها او خبرها كالمقدور
 اشار اليه في الشرح اي لفظياً بان يكون يرتب اليه هذا المعنى في الحال
 فكانه الفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخص غفله عن علامة اتحادها
 ذاتاً فكان الحال غير المتساوية لان الداخل في الذات في حكم الذات
 ولو في الحال هذا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال غير المفعول مع
 المصدر بلا تاويل والجمع هو جوب في الحال عندنا التاويل بالفاعل والمفعول
 ولا يخفى انه لو في ذلك لزم جواز الحال غير المفعول فيه وفيه في الادر
 قائماً مثالاً للفظي للفظ ط كذا هذا توحيد كمن للمفعول في شربه مثلاً للفاعل
 المعنى ويجوز عليه ان فاعل الطرف فاعل لفظي الاعمال مقدرة في نظم الكلام
 اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامل لما لم يكن ضرورة المفعول في حكم المفعول في قوله
 ولا يجوز ان يقال ان اعتبار عامل فاعل حال غير زيد وهو مبتدأ كذا فاعل
 لا اتحاد مع الضمير الذي هو فاعل الطرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها
 وذلك يجوز عند الاكثرين على انه لا يصح فاعله معنوا على التقدير المذكور
 بل باعتبار معنى الاسارة او التنبيه الاول اولى لان زيد اشار اليه لا مستند عليه

فان المنية على حقيقة هوان ذار يد مع تقارب الاسم والفعل وعاملها
 فصل العامل هنا التحقيق لفظية الفاعل والفعل ومعنويهما وليكن
 توطئة لاستثناء تقدم الحال على عامل المعنوي وجوز تقدمها على اللفظي
 المقنوم من تخصيص الاستماع به وكأنه اراد ان لا يفصل بين مباحث التقديم
 والاكتفاء المناسبين يذكرها هو توطئة له عقيب ذلك الفصل وهو
 تركيبة اي من صيغته كالاشارة دون الاستفهام والتفويضان وان
 من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها والتقني والتعجي
 قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا بمعدني بل القدر هو
 في العامل فيجب ان لا يكونا لست لست بنبي فغير راجع راجع وجعلت فقيرا
 قيد الخبر لكان المعنى لست بنبي راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه
 تميت بنبي وان كان فقيرا راجعا وكان اسد صائلا فزيد كرم كائنا
 فزيد اسد صائلا محذوف اداة التشبيه لان النكرة قبل ولا في الحال اجواب
 كيف والسؤال انما في العمومية وفي ان المقوله جواب للامع انه يصح ان يكون
 معلوما والحال ان المعلوم باعتبار مجاز ان يكون مجزوا باعتبار اخر نكرة
 موصوفة لوقيل خصوصية بدل موصوفة ليشمل المخصوص بالاضافة الى احسن
 لاستفهامها وعموما بنفسها او بوقوعها في صفة او في ان معناه
 ان جعلت امر مالا اشار به الى انه ليس نصا في الاستشهاد الى ان يكون منصوبا
 على الاحتضار او على الحال اعز ضمير الفاعل في انزلناه اي امرين امر او عن ضمير
 مفعول لا حتى انك لو جعلت مالا على كل امر ليس نصا في المخصوص ولو ان يكون
 حاله من حيث انه موصوف بالاضافة الى الوصف او واقعة في موصوفها
 لانها يشبه النكرة الواقعة في موصوف فيكون ما غير موجب او بعد الانقضاء

لنفي

للنفي لم يغير قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة النبا حيث قال لا يكون
 اي صاحب الحال النكرة موصوفة او مضميعة غناء المعرفة لاستفهامها او في حيز
 الاستفهام او بعد الانقضاء للنفي او قدما على الحال انتهى قال اشار به في قوله بعد لا
 تعسفا لا يمكن الخلاص من عند الان فيقول ان بين قوله بعد لا وبين قوله مضميعة مضافا
 في قوله الحال يعني ان فاعل النفي هو ضمير الحال او نفسها على الذهنين لا ضمير النكرة
 ولا يخفى ان لابد من اعتبار ما يدعيه ويحق في موصوفه لعله نكرة والتقدير بعد
 الحال انهما في قولنا او قبل الاكساما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك
 لو كان يقول او قبل الاكسامة على الحال فيطو الكلام فلهذا قال ذلك وما للاقتضا
 وانما قال انقضاء النفي لان الحال لا يقع بعد الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاشارة
 المفعول لا يكون في الموصوب الا نادرا قال للمصنف انما حسن التكرار هنا لان لا يقع مضافا
 عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال موصوفة لانقطاعها عنها وفي نظر جواز وقوع
 الصفة بعد او قدما عليها في الحال انما حسن التكرار في الاستفهام بوزن
 الالهي بالصفة ويجوز قوله وصاحبها اي يكون غالبا غير النسيبة
 بين البند والجواب او لم يفسد من قوله معرفة او يعرف غالبا ولم يرد لها
 قال قدس سره في الخلية الذود للمعنى ولم يستوف على انقضاء النفي قال وتبين
 في الخلية الاسماء والوف والنقص بالصا المهملة والعين المعجمة المفعول من نقص
 الرجل نقصا اي لم يتم مراده انتهى في الصواب في نقص بمراد تمام نارسية
 وسيراب شذو شذو والآن جمع اتان اخر مائة ثم يرد من العطن
 قال سره في الخلية العطن ما هو الموصوف بالبركة مبارك الابل والمبركة المناخي يعني
 ما يشترطها بدين ويرتبه وحده قال قدس سره في الخلية الواحد مصدر
 وحيد يقال وحيد وحيد كوحيد بعد وعدا وعدا انتهى قال الشيخ الرضي

وحدة لانهم الاثر والتذكير والاضا الى الضم ولا في النسب الا في مواضع مخصوصة
 فيلزم ان يقال ان اصله التام حذف لتقيام المقابلة مقامها كما قيل في اقام الصلوة
 من فعلت جهرتك بصيغة الخطاب فلا قد سرية في الخفية للجهل ههنا بضم
 الجيم والجهل بفتح الجيم وضعها الاجتهاد وقال الفراء ههنا بفتح الجيم مشتقة وضعها
 الطائفة متاول اي كل واحد منها او نوعها وتاويلها على وجهين
 قال الشيخ الرضا في الحال المعروفة ان كانت مصدرة كالتعريف بالاضافة او باللام وتاويلها
 على وجهين ذلك كما غير مصدرة كالتعريف ايضا كذلك وتاويلها انما هي النكرة
 نحو من هم في محم الفقير اي كثير اسائر بكونهم وجه الارض ونحو دخلوا
 الاول فالاول اي اولاً فاولاً ونحو جبالهم ثلثتهم وكذا اربعتهم في عشرتهم
 فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ملق بضم ص في الجاز على
 الحال كقولهم موقع النكرة اي مجتمعين في الموضع وتاكيد لما قبلها في نعيم
 احدهما انما هي لا فعال او لصفاء اي متحركة ومنفردا والخذف غير واجب
 في المثال الاول واجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضا معارفه موضع
 النكرات يعني ان اللام للعهدة وهي اوله وان كان صاحبها نكرة والحال
 مفردا دخلوا كجملة وجب الاول لا التقديم ولم يكن الحال مستوكة نحو ما
 رجل وزيد راكبين لتخصيص اسم الحال اما غير الفاعل او غير المفعول فيه
 وكل منهما فحقن في المقديم فلا حاجة الى تخصيص لغير الله ان يقال الحال حكم
 لغير واحد من التخصيص بالقياس الى الحكم آخر ولما يلحق بالصفة فيه
 ان هذا لا يقتضي كونهما حذف كوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقيق الاستدلال
 ولا يتقدم على العامل المعنى دون اللفظ فان تقديمها عليها جاز الامانة كاستدلالها
 بالاولى اعماصها وهو العطف او عدم تقدم في اللفظ كالفعل النجيب او عاملها

والاراد في قوله تعالى
 القائم بخلق الله سبحانه

بحرف المصدر واللام الموصولة وفيه سائر الموصولات في الذي جازا كذا فيما
 وما مثل زيد قائما كقوله فاعدا اعلم ان الدال على حدثين فمساعد قد يدل على حدثين
 معنيين كما مضى زيد عمرو وزيد مبرور عمرو وقد يدل على غير معنيين نحو
 زيد عمرو فان التشبيه يدل على حدثين مستورين بين السبب والسببه به لكن لا يدل
 على خصوصية حدثين وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمشاكل والزمان
 او السقوط والحال لا يغير ذلك واذا اختلفا بامروهما لم يميزا بالعبارة حتى يلى
 كل منهما ما يتعلق به الترميز ان يلى ذلك السقوط صا وكذا حدث الصريح به
 وان لم يميز التقدير على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والحرص على البيان
 فيقول زيد قائما كقوله فاعدا كقوله يوم الجمعة كقوله يوم السبت وهذا بسرا طبيب
 منه طبيا فعلى هذا معنى الكلام ان يكون قوله في قوله الطرف حال اخر قوله على العامل
 المعنى كما انه حال اخر ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحمل ان يكون اعتراضية
 بتقدير ابتداء واما اذا جعلناه داهلا الى الذي ذهب المعنى في شرحه كما مر الانشا
 اليه فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الطرف يتقدم على العامل المعنى او في
 الجملة يعني ان العامل المعنى كقوله او مشبهة فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الطرف
 عليه اتفاقا قال الشيخ الرضا قد مر في ابن برهان حوز تقديم الحال اذا كان ظرفا او متبوعا
 على العامل المعنى اذا كان ظرفا ان شبهه ومن ذلك القبيل البراكين الكبر
 منه يستبين في الحال والعامل ببيتين وعلى الوجهين من جمل تقديم الحال
 اذا كان ظرفا او متبوعا كذهب اليه البصريين واما الكوفيين فلا يجوز تقديمها
 عليها الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها ظرفا والحال مؤخر عن
 العامل سواء كان ظرفا بالاضافة او مستقيا منه اذا كان الصاحب الصا الى
 او جاز قيام الصا اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قوله محمك ما يشانه زيد

وتتبع ضيفاً إليه ابراهيم لان الحال تابع في قول لا يرد على نحو اكلها جاء زيد
لا الفاعل في حيث انه من الذي قبل الفعل وانما منع بعرض الالهي بالبناء
في وجه منع تقديمها على صاحبها المحرر كقول الحال في المجرور ولم يسمع من الضم
تقديمها فلما لم يوقع محققاً في حاله في المعنى ما ارسلنا الا انما
للناس عما يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل ما نفعنا ما هيا
ارسل امر فكيف يصح للضم في المضارع لا محققاً كما اذا جعلته حالاً في الفعل
لا عدم معنى على التقدير ان قلت الحال في العامل فيلزم ان يكون الكفوف في
الارسل وليس كذلك لو اخذت عنه قلنا الحال مقيدة والتقدير لا يلزم ان يكون
من صاحب الحال كطرف الاسارة اليه والتا للبالغة كالكافية والشا في
وكثير منهم ذهبوا الى ان البالغة مخصوصة بفعال وفعل
وفعال اي اسالة كافية اي عامة شاملة وبعضهم جعلها
مصدراً اي كف كفاً في الجملة حال مقيدة والكل تكلف وتفسر لان كان
كفاً في لائحة الخالية غير مضافاً كما صرح به الشيخ الوفي ولا يخفى ان البناء من
هذا الغنى سواء كان الال استقفاً او جامداً قال الشيخ الوفي في الاموال الغير
المستقاة قياساً الى الملوحة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة
فكان الاسم الجامداً وطاً الطريق لما هو في الحقيقة في قوله لعلنا انزلنا وانا
عرباً ونحو ذلك من حيثها ما يقتضيه التثنية نحو ما زيد اسداً اي مثل
اسد او شجاعاً واما الحال في نحو بيت الشاة ودها وظابطه اي
القيبط فتجعل كل جزء من اجزاء ملح قسماً وتنصب ذلك القسط على الحال
وان في بقية جزم ما مع واللفظ او جزم الجزم نحو بيت الترقيعين
بدهم وهو ما بقي فيه من صفة الاظهر ان يقال ما بقي فيه من صفة قال

في الصواع يسر غرضاً اول ما بدأ من الفعل طلعت ثم قلون ثم بلح بالتحريك
ثم يسر ثم طبع ثم قر وهو ما فيه حلاوة ولين ولا حاجة ان يقول
بالسبب هذا ان كان هذا اسارة الى التحل في السبب هو التحل كما يدل عليه اشتقاق
اما اذا كانت اسارة الى التمر كما هو الظاهر فتاويلها بالفتح والجر النسخ او المذكر
وغير المذكر لانه اذا قلنا شئ واحد قد تم تفصيل ذلك في ذي الحدين
وكلمة قال الشيخ الوفي في بقاء الجملة الخالية مقام مفرد فعر
لجزء الاول منها اعراباً في الجملة ويلتزم تكويه لقيامة مقام الحال وفاء الى
في شاذ نحو ايد ايد ايد ويدي يدي يدي اي التقيد بالتقيد نحو بيت الشاة
شاة بدهم والاصل كل شاة بدهم وكذا قولهم بيت الشاة شاة ودها
والواو مع كافي كل جملة وضعية اي شاة ودهم مقرونان فنصب هنا
الجزان لقبولهما الاعراب قال الخليل رحمه الله ان باقى به على الاصل نحو بيت الشاة
شاة بدهم وشاة ودهم لا الحال بمنزلة الخبر ولكن الحال بعد تعلق
الفعل بالفاعل والفعل بوقت وقوعه مضافاً ولا يقصد من الاشياء وقوعه
وهي الضمير والواو كما في الجملة الخالية معلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا
لا يكون الواو رابطاً في الجملة الواقعة خبراً او وصفاً الا اذا حصل لها او في انقضا
وكذلك لو قلنا ما بعد الا نحو ما جئت الا وانت محمل بما جاني في الجملة الا وهو فقيرو
فالاسمية وفي حكمها الجملة للصدقة بليس لانها ملح والحق على الاصح ولا يدل
على الزمان فهو كقوله فافعل على الاسمية وقد خلو الاسمية من الربطين عند
ظهور اللابسة في حيث زيد على البناء وهو قليل لانها تدل على اول الامر
لانها في الاصل للجمع السابق وهي داعية الى النظر في السابق والمضارع
المثبت بالضمير قد يسمع بالواو وكذلك لانها جملة وان شابهت المفرد اولاً لانه

غير مبتدأ محذوف وشترط في الضارع الواقع حالاً فلو عرفت ان الضارع
 كالسبب ولن ونحوهما المستقل على الضارع للشيء وان كانا على خلاف اللان
 فانه قال لا بد فيه من الواو وان كانا مع الضمير قال الشيخ الرضي واذا اتفق بلفظه ما لم يدخل
 الواو واذا اتفق للضارع بلا زوم الضمير والاعلى تجرعه عن الواو لئلا يخلو
 هذا حقيقة ذكره السيد الشريف وللحق هنا كلام بعيد عن التحقيق في ان لا يكره
 ويجوز حذف العامل وقد يجي قيساً في مواضع منها ما اذا بين الحال
 ان زيادة عن او غيره مقرونة بالفاء او ثم فنقول في التمرة بعنه بدوهم فصلاً
 او ثم زايدي اي فذهب الثمن صاعداً وثم ذهب الثمن زايدياً فكذا في الزيادة
 ونقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزء من القرآن فصاعداً او ثم زايدياً اي
 فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة والصعود وهي الحال الكوكبة
 هي اما التفسير مضمون محله للزبر وتأكده واما الاستدلال على مضمونه على سبيل
 منع الكل والمنقولة قيد للعامل بخلاف الكوكبة فانها ليست قيداً مخصوصاً
 للعامل فالقول بان الحال مطلقاً قيد للعامل غير صحيح الا ان يرد انها قيد له
 بحسب العبارة والنص اي مقده ذلك المنقولة من مسبوقة قال الشيخ الرضي
 في نظر ادلا معنى لقولك سمعت الاب وعرفته في حال كونه عطوفاً وان المراد
 ان المعنى اعلم عطوفاً فهو مفعول ثانٍ لا محال ثم قال والاولى عند ما ذهب اليه
 ابن مالك وهو ان العامل في الجملة فكانه قال لعطف عليك ابوك عطوفاً
 وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدأ فكان العامل فيها معنواً بالهنا
 لا تقدم الكوكبة على خبر في الجملة ولا على اعمدها او بمعنى انبت معطوف
 على قوله بهذا المعنى فيكون لامعاً متشعباً معنياً بالتحقيق والاثبات ولا محق
 محذوفاً معني وهو التحقيق ولما بين المعنى الفعلي بها الراد ان يبين ان متعلق التحقيق

في العمودين

في الصورتين وتعلق الاثبات في الصورة الاخرى هو الاب من حيث انه
 اب لا ذاتاً ولا معنى لتيقنه واثباته فقال اي خصصت اوجه كذا الم
 اي شرط وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها انما قد
 هذه الامور الثلاثة لا لئلا ان حال الكوكبة قد يكون متحركة لجملة فعلية كقوله
 لعلوا لا تقوا في الارض مفسدين اي لا تقدر او من خصص الكوكبة بالجملة الاسمية
 ما اول امثاله بالصفا فمحذوف في مفسدين يعني الا بفساد او كثير ما هي صفة
 الصفة مقام المصدر الضمير ويقال تبينين والتفسير والمخير
 بكسر الباء قبل وقد يقال بفتحها لان الضمير تبينه في بين الابهام برفع الابهام
 ما رفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه مبني ذكر لتعيين ميم
 صالح الابهام في مختلف مقامات لتعيين واحد منها بالذكور والاصل فيه التذكير لان
 التوقيف زايدي على العوض منه واجاز الكون في توقيف باللام والاضاف ونحو
 غني رايه والى بطنه وسوقه في غير ذلك وعند البصريين ان غني رايه
 يعني غني في رايه وان اللم بطنه مضمي فيه شك وان سوقه في نفسه
 او بمعنى سوقه بالتشديد لا الاصل سقرت نفسه فلما هو الفعل الى الضمير انتصب
 ما بعده بوقوع الفعل عليه فصارت معنى سوقه بالتشديد في المعنى الموضوع
 من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي الخارج عن اسم العدد
 والكيل والوزن اذا اراد بها المعنى الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا بد في
 تعييناً وانما يستدعيه اذا اراد بها العدد والكيل والنوع كاسم وفيها
 مجاز كلى المطلق منصرف الى الحال ورفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ
 المستقر لا يدل الا على الثابت للفظ ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت يقال
 في مقابلة العدد وقد يقال في مقابلة الحاد الطارئ والاد هنا هو الثاني

منه

لكنه غير مستقر حسب الوضع ولهذا يكون حقيقة نكل واحد من معانيها
 بخلاف العتيق فان الملاحة على فصوص مقصود منه مجاز وكذا يقع الاعتزاز
 عن اوصاف البرهان قبل ان يقال ان التوابع كلها خارجة لكونها فيما بعد لا يقال
 في الاما حجة الى ذكر السقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز
 ان يقال ان ذكر السقر لا يخرج القرائن الاخر للعين لما براد من المشترك
 ولا ابراهيم في هذا الموضع انقلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن الاسم الاشارة
 مع ان كثير منهم ذهبوا الى ان مثله في قوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا مثلاً تميز
 عن ذال الاحال عنه وكذا الخلاف في جلا في هذا جلا فلنا العمل هذا منهم مني على الادة
 منهم في الاشارة كما في ربه رجلاً ونعم رجلاً ولا ابراهيم في هذه الامور حيث
 ذاته في مساهلة اذ ذات الرجل بالحق المذكور هو الصيغة ولا ابراهيم فيها
 انما ابراهيم في ما يورث بها كما اشار اليه وسيمثي اليه قدس سره والامر
 حيث وصفه هذا بالحقيقة ^{اي} فانه قوة قولنا طاب شئ
 منسوب اليه قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مصداقها انتصب اذ
 اصابه التمييز اليه كما في طاب زيد نفاء او علماً واما عيوضاً اليه اذ لم يصح
 اضافة التمييز اليه فعول في كفي زيد رجلاً وشهيد كفي شئ زيد على ان يكون زيد رجلاً
 في شئ او عطف بيان له قال المحقق في هذه النسخة قدس سره الذات المقدرة في هذين
 المثالين ايضا مصداقاً لانك اذا قلت كفي زيد كما هناك ابراهيم فان الكافي في زيد
 ما ذا هو هو ليد او شهادته واذ قلت رجلاً او شهيداً كفي كفي هو ليد او شهادته
 يرفع عن مجرد جعله صلة للرفع كما ينسب الى الفهم وقال الشيخ الرضي ان
 عن في مثل تقيدي ان ما بعد مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت امر كذا اي سبب
 امر كذا والتمييز صامد في التفسير الفرد اي الفرد لابراهيم سبب له او غير نسبة في جملة

اي النسب بسبب له لانك تنسب شئاً الى شئ في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة
 غيره بقرينة النسبة فكذلك النسبة اذن سبب كذلك التمييز لانه سبب الاعتبار
 ما يستحق التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم
 الذي صلته انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفساً لا كذلك لولا انك عرفت
 طاب اليه لم يكن ينتصب نفساً بل كان يرفع اذ هو في الاصل فاعلى اي طاب نفس زيد
 مراد هو سبب الانتصاب نفساً وكذا معنى قوله فيهم ينتصب عن تمام الكلام عن تمام
 الاسم ان تمامها سبب الانتصاب التمييز تشبيهاً بالفعول الذي بعد تمام الفاعل
 ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه الواضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى طاب طاب
 والاول اولى وهو يقيد به شئ وكذلك ما قبلين مشهور موضع ذلك
 على العدد والوطن او مقيد غير مشهور ولا موضع ذلك كقولك رجلاً الارض فيها
 واللافتة ما يلزمه الشئ وقوله عند مثل زيد رجلاً واما غيرك انساناً او سواك
 رجلاً في عملك بالصدية ونحو ذلك رجلاً وموضع ارضاً ومثوان
 سمناً تشبيهاً بالقصر وهو فصح من المن بالتشديد وهو التثنية
 لفظاً او تقييداً كما في قوله عز وجل رجلاً او اللون سواء كان في التثنية
 او في الجمع نحو عشرين رجلاً او عشرين رجلاً او عشرين رجلاً او عشرين رجلاً
 مقدرة لان الضا لا ايضا نايباً لاسم لا ايضا الاسمين بدونه
 عاطف وان اضيفت مع هذا الضا اليه لزم خلاف الفروض فاذا تم
 الاسم بهذه الاسباب قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك
 في شئين احدهما الضمير وهو لا كذا وذلك في ما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو
 رجلاً وبالحافضة وثمة دية رجلاً اذ كان الضمير مبرهاً ونايماً لاسم الاشارة
 نحو قوله ما ذا اراد الله بهذا مثلاً والناصب في التمييز في الصور يتي هو نفس

للملكة والقوة الحيوانية والنفس ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح
 للتعليق واما ثانياً فبأن هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقصت الشرطية
 يكفي بزيادة جملته في جمل هذا الجواب فيه التزم لان يقال انه خارج عن هذا الحكم لا في حكم
 الصفوة اذ يعنى به هنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة
 النفس لو كانت هذا المثال كالجواب ذلك ولو كان المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة
 الملكة او القوة الحيوانية كالمعقول قطعاً ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزاً
 اذ الذات من حيث هي ليس لها الطبقة قلت الماد جملته الشخص مع جميع صفاتها
 قلنا في كافي جمل في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا لا يمكن
 لما انتسب عنه صحة العمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحة هذا كما اشار اليه
 القاضى المحمد ولا يمكن له لعلقة صحة الاضامه ولا يخفى صحة اضافة النفس
 اليه وبعض الساجدين جواب آخر هو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى
 والتقدير ثم ان كان اسماً يصح جعلها انتسب عنه ولعلقة جاز ان يكون له ولعلقة
 واعتبر على بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والثاني قد دفع بتقييد المقدم
 لكونه قبل جعله تمييزاً وتقييد الثاني بكونه بعد جعله تمييزاً واما فيما عدا صحة
 الشرطية الثانية لا تقدم الشرطية الثانية في مقدم الشرطية الاولى وهذا
 من مرامي وانتفاك الارب بانتفاك احد الجاهل او باسقاط كليهما فيلزم ان يكون التمييز
 اذ كان انتسب عنه فقط كالمعلقة واذ لم يكن لشيء منها كالمعلقة ويدفع
 الاخير بان هذا الشيء غير واقع والاول بتقدير معطوف في ثالي هذه الشرطية
 والتقدير والا فلو لمعلقه اوله ولا يخفى شتم هذا الجواب والاراد محله
 اطلاقه عليه جعل الشيء الرضي صفاً للشيء كالعالم فيلزم ما يصح جعلها لما انتسب عنه
 بان يكون تمييزاً ارفع الارباع عنه فيجوز ان يكون هو الذات المقيدة عنه

وجه المسألة ان معنى جواز كونه ما انتسب
 عنه لا يخلو عن القول بانه هو هذا الا ان يكون
 التمييز تمييزاً عما انتسب عنه كما يترجم
 كونه جملته بغيره لا بالذات لا التمييز

الشيء المنسوب اليه في الغايه بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقيدة لمطلقاً
 هو الشيء المنسوب اليه كما ذكرناه الاول معناه وفي تقييد شأنا ما بعد
 خبره كما مر حيث انه فاعل معناه ونظيره ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصور
 في عبارات النجاة في محله هو شراؤه وانما بان شراؤه لفظاً بل معناه
 تمييزاً عن النسبة تقدير اي ما بين مبتدأ لفظاً بمعنى كاي لفظه مبتدأ وما بين
 معناه فاعل ومثل كاي في كلامهم لان من تزايد في التمييز
 في قسمه الاول مطلقاً وفي قسمه الثاني اذا لما انتسب عنه وهو مطلقاً هكذا
 قاله الشيخ الرضي وقال في المعنى يقال قد دره خراس ولا يقال عندي عشرين
 درهماً والفرق ان الاول كما يجعل التمييز يحمل الحال في تخلصه للتمييز
 لكونه من حيث اللفظ فاعلاً ولفظ الغرض من التمييز وهو بعد الاجمال يكون
 اوقع لكن البيان في البيانية لا يمنع من التقديم كقولنا فاعنيهم بالتم
 ما غنيهم اذا جعلته لانه ما يقتضيه لانه مطاوعه فكذا التمييز باعتبار المتضمن
 بالفتح وكذلك في العكس لانه مطاوعه فعل يتضمن ذكر الفعل نحو فينا
 الارباع عيوناً انما اني بالجمع لا التثنية مستوعاً الى ما عذب ولحق وغير ذلك اولى
 ما وقار وغير ذلك لان السكينة لا قصد بقرينة دالة على ان الطاهر مراد
 وكذلك بعينه من قولك ربح تجارة مغفور ربح تجارة زيد كونه تروما
 ربح تجارة ربح خلافاً لان امتداد مبدء وتليد الاخصر نظر
 الى قوة العالم قال مسيب بن كلام العرب مستقر لا قيل قول الشاعر
 هو من جيد الشعراء انما جمل الرواية الصحيحة وما لا تدفع فلا تسك
 بالفرق في بعض الروايات بالعراق وما قيل قبل يحمل ايضاً ان يكون
 طبيب المذكور فخصر الطبيب المقدر قبل نفساً غير قادر في التمسك

اذ بناه على الظاهر فيقبل الطبع السليم المستثنى استثناء
 من الشيء وهو الفرق وانما سمى هذا القسم المنصوب بدلالة الكلام بطلب
 من نفسه صفة غير حكم اي منوع عن الدفعية كذا عبر عنه بالعرف لما كيد
 المنع ونظيره العبد غير منع وقوله المنع في الكلام الاخراج في الآية الكريمة
 الله وفي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور كافية في تقي وفي
 حكم عليه ايضا ولو نوقش انها غير كافية في الحكم عليه عيب بان تعريفه بغير
 تعريف نفسه كما يشبه اليه قدس سره هذا الحق كذا لولا ان المستثنى
 مشترك لفظي بين النصل والمنفصل لان ما هيتهما مختلفا فان احدهما
 خرج في الآخر غير خرج ولا يمكن شئيين مختلفي الماهية قابلين لغير واحد
 كالحيوان والاشياء المشتركة بين الانسان والفرس فكذا ههنا نقول ان المستثنى
 هو المذكور بعد الاوفاها مخالفا لما قبلها تقيما واثباتا مع انه يشترك عليه
 عند المطلق من المنصوب وتقيما في قسمين من جملة الضمير في قوله الاتي وهو منصوب
 اليه نحتاج في دفعه الى كلفه عموم خارجا او اجزاء حال الدلالة على الذات والاختصاص
 يجعل الضمير في الاتي الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز
 فبعضهم على هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز
 فيه لا يمكن اجزاها عليه خصوصه الابد معرفة بخصوصه فالنصل
 القائل للتفسير هو المخرج سواء كان ما قبله ما بقى او اكثر منه او مساويا له هنا
 اشكال مشهور وهو ان يرد في ما القوم الازيد اما داخل في القوم او خارج
 وعلى الثاني يلزم ان لا يكون خرجا لاجزاء شئ فرع دفعه ويلزم ايضا مخالفة
 الاجماع والفضل الصريح بانك لو قلت له على دينار الادانقا كالتانق دنانير
 في الدينار وعلى الاول يلزم تناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله كلام العقل

واما

واجب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثر وقال هذا هو
 الصحيح وحاصل ان التناقض انما يلزم اذا قدمت نسبة المخرج على الاستثناء
 لكنها استأخرت عنه لا المنسوبة اليه هي المخرج والكتب من المستثنى عنه والمستثنى والنسبة
 متأخرة عن المنسوبة اليه قطعاً كما انها متأخرة عن المنسوبة اليه في جملتها
 الازيد القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان
 هذا الجواب لا يقتضي في بعض ادوات الاستثناء ما خلا ما عداها فانهما خارجان
 وقيدان للنسبة فيكونان متاخرين عنها فيمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء
 متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا ينافي وبين ذلك انك اذا قلت جال القوم
 فقد نسبت اولاً المخرج الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الارجاء بالقياس
 الى الكل والارجاء بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك
 لان يقر الارجاء والسلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الازيد متصلاً بجمل القوم
 يقر السلب بالقياس الى زيد والارجاء بالقياس الى ما بقى ويلزم من الاخراج الى
 في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريكاً لم يكن هناك اخراج
 من متعدد الى واحد وعدد وكثرة بالاعين الصفة بيان للواقع لملا
 يذهل وافواها اراد بها كلما خففه لانهما هو بعينه مطلقاً حتى يلزم
 ان يكون جال القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد استثنى وذلك امر مسلم
 ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الحكم المحفوظة بحسن الاتي عدم الاستقلال
 كما يلزم وان دفع ايضا ما قلنا على ما قلنا في الوجه الذي في دفع شبهة الاستثناء
 واعتز به عن محو ما في القوم الا قبل لا ولكن لا يستدعي اخرجاً ولهذا
 يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كما نقول ما في عمود ولا زيد وما جازم
 كذا زيد ما اي بعد الاوفاها لا يقع المنقطع الابد الا وغيره ويبد

أو لم يبق في الوجه المثبت اصطلاحاً ما ذكره وغير الوجه وغير
 المثبت اصطلاحاً ما يقابل واحترز به عما إذا وقع في كلام غير الوجه
 إنما نصب إذا كان بعد الألف في كلام موجب لأنه لو لم ينصب كان بدلاً والبدل ينطبق
 العامل فيلزم بقاء الإيجاب في المستثنى والمنتهى منه وأما في غير الوجه فلا يلزم
 ذلك لانه اعتبار أصل العامل بترك النفي العارض ولا المبدل منه في حكم النفي
 في حكم التقييد وهو في الإيجاب متمنع وفيها نظر أما في الأول فلا معنى تكرره
 العامل إلى الاعتبارات العامل مع قطع النظر عن الإيجاب والسلب
 وهذا جازم بزيادة وفي العطف مع انه في قوة تكرره العامل وأما في الثاني
 فلا المبدل منه لمطوياً بالكلية حتى يفقد معنى ويجوز في بين نفس الشيء
 وأما في حكم وهو أن يكون الكلام الوجه تاماً الكلام التام اصطلاحاً ما يقابل
 الاستثناء ما يفرض بقوله أن لا يكون في الكلام الناقض اصطلاحاً في هذا الباب
 ما يقابل منصوص على الظرفية إلى الأعلى الاستثناء محل المعترض أراد
 بذلك أنه من قبيل الفرغ فينبغي أن يكون اصطلاحاً في الآتي والعامل في نصب
 المستثنى قال الشيخ الوفاي قال المصنف في شرح الفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة
 ألا قال لا يربح بالكون هناك فعل ولا معناه نحو ما تقدم الأزيد أفوتك
 وللصبر أنه أن يقولوا في الألف معنى فعلياً وهو الانتساب بالاصطلاح ثم قال
 لو لم يكن في الجملة معنى الفعل جواز أن ينصب المستثنى أو مقدماً عطف على
 قوله بعد هذه الظاهر النساق في المقام لكن ينبغي أن انتصابه شرط بكونه
 بعد الأول وذلك غير مفرق من العبارة وكذلك الحال في قوله أن منقطعاً ويمكن أن يجمل
 معطوف على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر فكان حال
 أي المستثنى منصوص أيضاً إلى ذهب بسببه إلى أن النقط من نصب ما قبل الألف الكلام

كما انصب

كما انصب المتصل به وإلى ما بعد الألف سواء كان متصلاً أو منقطعاً والألف في النقط
 وإن لم يكن حرف عطف لكن العاطفة في وقوعه بعد ما قبلها من الألف
 بحيث كان قالوا أنها الناصبة بنفسها نصب لكن الأسماء خبرها في الألف
 نحو ما تقدم الألف أو كان لما لم يكن قالوا في خبرها ظاهر آخر قوله في
 الألف لو لم يكن لما انشأ كشافاً قال الكوفيون أن الألف في النقط معنوية وإذا كان
 ليس للاستثناء أو أنها تنفي الاستثناء لأنه يدفع توهم المخاطب وهو ما بعد
 في حكم ما قبلها في الألف كونه متعلقاً بمنصوب الذي يربط بين الأسماء والخبر
 حذف وأما من عجم أو بعض شروخ الفصل أن ينبغي أن يبدل النقط بـ
 على جعله من جنس ما قبل على سبيل التعليل قال ابن السراج النقط عائد إلى المتصل لأنه
 إذا قلت ما فيها أحد الألف فمعناه ما فيها أحد ولا ما يسبقه الألف أو ما بعده
 فيه النصيب ليس من جنس السابق بحسب الظاهر اسم معنوية متوقفاً على
 أو غير متعدد نحو ما في زياد الأعرج لا عاصم اليوم من الله الألف من رحم
 ذهب كنيته إلى أن الاستثناء متصل فمعناه قال إن عاصماً بعينه معصوم كذا فق
 بعينه ملغوق ومنهم من قال إن عاصماً بعينه ذو عصمة ومنهم من قال إن من رحم
 بعينه الدائم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الألف من رحم
 أو كما من رحم والمخالف لعاصم اليوم من الطوفان الأمكان من رحم الله من المؤمنين
 وهو السفينة وذلك لأنه لا جعل الجبل عاصماً للماء قاله لا بعصم اليوم معصم
 من جبل وخوف من معصم واحد وهو كما من رحم الله ومحام بعينه السفينة
 التي هي أم البنا لأنها موصوفة بالاستثناء أعلاها ليست موصوفة
 بل موصوفة لما آخر من الغيرة والظرفية والمجازفة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت
 في الاستثناء لضرب من التلميح أو إلى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صا

او الى بعض مطلق كانه لا يذهب اليه سيقوم لا الكل مستعمل على ابعاده قد ثبت في
 ضمن الكل وانما جعل ارجح الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل
 للابعاض لان مجازة البعض المعين لزيد لا يلزم الطول ولا يدل العبارة عليها فقل
 قد يستعمل البعض على الكل ويريد منه هنا هذا المعنى والتقدير جائز القوم عند
 الخ اذا قل عدنا في كذا كما معناه ارفع عن كذا فاذا قلت ما القوم على بعضهم زيدا
 كما معناه انتفى الخ عن كذا واذا قلت عدنا في كذا او بعضهم زيدا كما معناه انتفى
 الجاء او البعض عن كذا يعني ان ليس زيدا جانيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا عنه كما
 معناه انتفى منه فاذا قيل جأ القوم خلا زيدا كما معناه انتفى الخ عن كذا انتفى
 الجاء او البعض عن كذا سلب عنه ولا يكون لا يستعمل في موضع غيره مثل او بعض منهم
 ولم يكن وهو ضمير راجع الى اسم القوم اه قال الكوفي جأ القوم ليس زيدا
 ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيدا لا يكون فعلهم فعل زيدا فيما بعد الا
 حال من الضمير الجاء قبل ذلك منه وتوجيه الشرح اوله لان القوم شيئا حال المستثنى
 ولو جعل بدلا لكان البدل منه في حكم التخييد ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه
 وحج قوله فيما بعد الاستعلاء بجزء ويجوز على التنازل لا يخفى ان هذه النسخة
 اصل لتفيد كل من الفعلين كما هو المناسب كذلك جعل قوله فيما بعد لا على تقدير نسخ
 الاول مستغلا بقوله فيما بعد وحج قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل
 من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى
 هو الاصل وانما الحاجة الى الاستواء اختيار الرفع ولم شرط لكن
 لا بد من اشتراط ان لا يكون مترادفا عن المستثنى منه اذ لو كان مترادفا نحو ما جأ في
 احد حين كنت جالسا الا زيدا لم يكن البدل مختارا وان لا يكون في الكلام
 ضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا فان جوابه من قال اقام القوم الا زيدا

فان النصب

فان النصب هنا اول الباطن الجواب للسؤال على البدلية المراد به البعض
 من الكل وانما صح كذلك مع انتفاء ضمير البدل منه فلا الاستثناء الفصل يعني غناء
 الضمير لانه بعد ان المستثنى بعض المستثنى منه لا بالاصالة اي بوجه محتمل
 ويعرب على حسب الحال اي على قدرها اعترض عليه بان المراد اما على عامل المستثنى
 ان عامل المستثنى منه فان المراد الثاني يريد نحو ما جأ في كذا لا يريد في كذا معرب بعامله
 لا بعامل المستثنى منه وان المراد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى
 منه غير مذكور والمستثنى ابدأ بوجه محتمل وعمل ويمكن ان يجزا وان المراد
 بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان المراد من المقطع انصبا تحليا او حلا
 جزء هو الباء التي كاد اخل في المستثنى منه وعامل نصبه هو حرف تنوين تلك
 الباء وهو العامل في النصب على المستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير
 مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب جأ بعراب المستثنى منه لا للمستثنى
 اليه هو المجرى المربك من المستثنى منه وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوخ
 لانه من الاول والمستثنى صار بوجه في غير الفضل فاعرب بالنصب يعني
 فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في غير الفضل فاعطى حقه من الاعراب
 لانها الجزء الاول ليفيد فائدة صحيحة ان النحوي يبين دلالة الهيئات
 التركيبية على اصل المعنى صح ولم يصح الا في جواز ما كل احد الا زيدا فينبغي
 ان يجوز جأ الا زيدا ويمكن ان يقال المراد باقادة المعنى دلالة الكلام على المراد
 وهي تحققة في غير الوجه غير محققة في الوجه اما الاول فلا الاستثناء
 الفصل وثنية على ارادة العام وكذلك لا يقتضي متعددا وان لم يكن وثنية فمفرد
 عمل على العام وليس لها معارف فتعرب المراد واما الثاني فلا الاستثناء وان كان
 وثنية على العام لكن عدم صحة المعنى وثنية على عدم ارادة فتعرب بترك

فان النصب

منه
انما جاز انما
الاستدلال على
بأنه لا يمكن
في العلم

فلم يتعين المراد نعم ان استقامت اللغة وصحح بقرينة العام بلا معارض ولهذا قال
الا ان يستقيم اللغة وهو متشابه منزه عن الكلام اي لا يرب على سبب العوامل
في الوجه في وقت من الاوقات او في استقامة اللغة فانه يتعين المراد
او معنى ما لا يشك الا ان كان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يقبل الا نقلا ان
في الشيء يفيد دوام الثبات وفي افادته تحت لان في الشيء اثبات
او مستلزم للاثبات وفي عينه فان تصور في الشيء يتوقف على تصور الشيء
وتصور الاثبات لا يتوقف على تصور عينه من اجل ان اوله لو شل بالباء
المرنية لتأكيد غير الوجه ليس بذي بشي وهذا يشك في استقامة الصور
التي تعتمد فيها على البدل على اللفظ كما اولى فهو محال ان يكون بدلا
من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه
بدل محال على اللفظ واضعف منه في النصب نصبه لانه لا الله لان العامل فيه
وهو خبر لا خبر في اما قبل الاستثناء وبعده وكذا في لافتح الاعلى قيل انما
وصفه لو لم يوصف به لم يصب الجواز ان يواد بالتوحيب التحقير لان
من الاستغراقية انما قيد حابه لا من قد يكون رائدة في الوجه عند الافقش
اذ لم يكن استغراقية لانه التأكيد الذي في قوله هو ما سوا باشره
اولا ما جاز في رجل وامرأة لا يقدر ان لا يعرفان وقوله علمتين
تعيروا حال او فعل بانه يتضمن معنى الجعل لانهما علمتا الشيء يعنيانه علمه
علمهما على اليقين او خبر العلم على القدر يرى بانتمائه نتي العلم
فهو فهو من علمه الى التواضع اذ دخلت على المبتداء والخبر عليه ما لكن
يبقى تقدير علمهما اذا كانا العالمين في الضعفة ثم اذا كانا العالمين فلا يعبر عنه جاز
اعتبار ذلك القدر بلا ضرورة في ان يواقي وعرو وان غير الخ فلا يعبر

ذلك القدر

ذلك القدر الا اذا اضطر اليه كما في قوله لنفهم من الشيء اي انتفاضة فهو
مقتضى محو وهو العقلية وكذلك معنى ليس في الاصل ما كانا بلبيل الحق
علما بالافعال عليه في ليست وليست ثم سلب الدلالة على الزمان لما حكمها
حكم ما كانا وان لم يعترف به في الكون وهو قد نتق نفية وبقى علمه كما زيد الانما
لبقاء في الكون لعل مع كسر الهمزة او ضمها قال الشيخ رضي بكسر الهمزة مع
القصر فتحملها مع اللام مشهورا لكنه من وجهه ذهب سويه والدليل
على من فيه ما هو حاشي شيء من دون نون التوحيب واستماع وقها الاسم بعد هاشا
صلة لما الصدية مطردة ودفعوا ما عليها او نصب الاسم بعد هاشا عند الحرفين اوجب بالضرورة
واجاز بعضهم النصب بدل ما شئت زيدا وهاشيت قبل يحمل
ان يكون محذوفت وهاشيت لاليت اي قلت لا اوليت اي قلت لولا
وعند البعد اذ تارة من تارة فعل واذا ولينه اللام بمعنى فعلية قال
الشيخ في الاولى انه مع اللام اسم مجسم من هاشا حاشاته في بعض القرآن
وانه بمعنى تزيها لله فيجوز على هذا ان يتركب كون هاشا في جميع المواضع مصدرا
بمعنى تزيها ولما جاز التوحيب في هاشا كما لا مستكراههم التوحيب فيما اغلب عليه تجرأ
منها لاجل الاضامات قال بعضهم في سجع علمه اي تركب تزيها لا بدله
على علمه لا لاجل ابقائه على صورة الضم لما اغلب استعماله مضيا ومعناه
تزيه المستحق اذا استعمل هاشا في الاستثناء وفي غيره فعناه تزيه الاسم الذي
بعده من سجع ذكره في الراد وتزيه شخص من سجع فيستدرك بتزيه الله
سجع السور يزيه من الراد وتزيهه على معنى الله منزه عن الراد
نظم ذلك الشخص عما يشهد فيكون الكواكب انتقل اعراج الله فالاعراب
حقيقة لما اضيف اليه وهذا جار العطف على ما جاز في غير زيد وعرو بالرفع

الاسم بعد هاشا
بما نصب
بالضرورة
فنده

لان المعنى ما جاء في الازدواجين ^{لما} اعلم به بعينه اعراب المستثنى بالا كما ان ^{ال} اول
 واخر اعراب المستثنى بالآية ^{لما} انما لم يبين غير مع انه معنى قوله ذلك
 فيه عارض ^{وغير} صفة غير مبتدأ واما بعد ما خبر ان ^{لما} باعتبار
 قيام معنى الغاية بها سواء بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الوضي
 ان استعمال الغير باعتبار التمايز ^{وذلك} الاستعمال كل منهما الى معنى
 ان استعمل غير معنى الاستعمال كل منهما في الغاية فان غير اريد على مغايرة
 مجرورها وصفها ذاتا او وصفا والاول على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم
 فجاز استعمال كل منهما في معنى الاخر لعلقة المشابهة ^{مذكور} انما استعمل
 كذلك لكون الظاهر في كونها صفة ^{لما} ما جاء به جلا الازدواج ^{لما} قال الشيخ الوضي
 لا يجب هنا الاستثناء للنسب لان الحكمي عليها اثنان من هذا الجنس ليسوا زيد
 اثنين منه ^{لما} واما قلنا في هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط
 حمل الا على الصفة لعدم الاستثناء ما ذكره من الضابطة لا يجب التقتيد
 وانفاة لا يجب عدم التقتيد فلا يكون الضابط مطروحا ولا منعكسا ^{لما} حسب
 ان يقول الجميع انهم معلوم تناوله المستثنى لادعاه وقد يتكلف بان المراد بغير
 المحصور غير المعلوم فلا يلزم فيها غالبا ^{لما} فلا في الالة صفة قال سبوت
 لا يجب هنا الا الوصف يعني له جبر البديل لا لا يكون الا في غير الوجه ^{لما} قال الشيخ
 ولا يعتبر النفي المستفاد من الاول لان النفي المعنى ليس لللفظي الا في قلنا وقل
 ولا ومتفرقة ومتوجه بذلك ايضا الشيخ الوضي وايضا البديل لا يحذر
 الا حيث يجب الاستثناء ^{لما} يجب ان لا يتعدوا الالهية اي يجب ان لا يكون
 الا لا الله كما لا يتعدى يستلزم الغاية وللغاية مستلزم لنفسها وانفا
 اللان مستلزم لانفا المألوف ^{لما} كما ان اثنان للزوم مستلزم لاثبات

لوارنه كلها ^{لما} اي بناء على طرفيهما قال الشيخ الوضي حاصل ان سمي في الا
 صفة طرف ^{لما} وهو كما قال لغاسكا ناسو اي مستويا ثم حذف
 الوضي واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار معنى ^{لما}
 فقط ثم استعمل استعمال لفظ ^{لما} في اداة معنى البديل نقول انت في ^{لما} عرو
 اي بديله لآية ^{لما} كان ^{لما} المبدأ منه ثم استعمل بمعنى البديل في الاستثناء لان اذا
 قلت جاني القوم بديل زيد فاذن زيد لم يأتك ثم جرد معنى البديل لطلق
 الاستثناء فسوي في الاصل ^{لما} مستوي صار بمعنى ^{لما} كان ثم جري بديله ثم جري الاستثناء
 وظهر من هذا الحقن ان ^{لما} طرف بحسب الاصل غير طرف بحسب المعنى ^{لما} في البصر
 نظرا الى المعنى الاصل ^{لما} العهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها
 كذلك مقتضاة النسب ^{لما} والكوفيين ^{لما} نظرا الى اللغز ^{لما} في قوله في غير
 والادب بعدة السند الى المراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها خبرها والاول
 في العبارة ان يقال المراد بعدية السند ^{لما} ان يكون اسنادا وقعا بعد
^{لما} فالا سناد الواقع بين اجزائه لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين
 الخبر والاسم بناء على انها تفضل بالمراد ^{لما} الالهية لانا نقول ذلك لانه قد غير بديله
 كما مر خبر السند في اقسامه ^{لما} قال الشيخ الوضي ما حاصل ان خبره قد يحصر بعض
 الاحكام منها ان خبره كما لا يكون ما ضيا عند ابن ^{لما} في شؤنه واما عند الجمهور
 ان يكون ما ضيا ^{لما} الامع قد ظاهرة او مقدة وكذا قالوا في اصح وامس ^{لما} واضح
 وظلوا بان ^{لما} وكذا ينبغي ان يمنعوا نصيحه زيد ^{لما} في قوله والاولى ^{لما} ذهب
 اليه كذا تجوز وقوع خبرها ما ضيا بلا قد فلا نقدرها في قوله ^{لما} لانا كما قصد
 قد ومنع ابن ^{لما} كذا وهو ^{لما} من نصيحه خبره صار وليه مادام وكل ما ضيا
 من مازال ولازال ^{لما} واد فانه لما صار فلكونا ظاهرة في الانتقال في الزمن

الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنقول اليها واما ما زال
 وافواها فلا تها من مفعلة للاستمرار وما يصلي للاستمرار هو الجاء والصفة
 والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل ولما دام فلان المفعلة اليه تعلق الى معنى
 الاستقبال غالبا ولما ليس في النفي مطلقا هو مذهب سيبويه والمنقول للاطلاق
 هو الجاء والصفة والمضارع وكذلك اتفق العرب اما ما وقع في بعض النسخ
 في قوله وما زلت تذكر دعوى ان تذكر فعل كذا معنى على ان الحقا في تعين الذي
 لا يكون تذكر دعوى وهو كما يعني ان اطلاقه ليس بعيد في مثل الكتاب
 قال الشيخ الرضي كيف كان اسمها بعد لو وان كان اسمها ضمير ما علم غيب
 ارضا ضمير طلب العلم ولو بالضمير اي لو كان العلم بالضمير وبعد ان اقبلنا
 نحو ايند لانه فاعا اي لانه كنت قائما وهو ان يكون اسم جاز قد يرد
 اوفي علمه ويحتمل كذا كالحذف في انما لم يحجر تعيين النصب نحو اسير كما سير
 ان ركبنا فركب وان راجلا فراجل اي كنت ركبنا فانا ركب وان كنت راجلا
 فانا راجل اربعته قال الشيخ الرضي ربما بعد ان وان لا مع بعد
 فانها ان صح رجوع ضميرها المقدار المصدر ما عدى جوف جوف الما اعتقوله بما قبله
 ان سيف سيف ان كان قبل سيف فقبل ايضا سيف وعلى غير ذلك
 برجل صالح لان لا صالحا فطال اي ان لا يكون الموصوف في قوله بطال وفيها
 يجوز في الثاني بعد فعل لا توحي جوف فبها وفعلا قال الشيخ الرضي
 في رفع الاول ضعف يعني واقتضى اما الاول فلا راد لكلم ان كان في عمله
 ضمير لان كان في عمله او بعد ضمير واما الثاني فلا حذف كما ضمير الذي هو ضمير
 الفضل حذف في كبر ولا سيما اذا كان الجواب عن جوف جوف حذف مع اسمه
 الذي هو كبره لا سيما اذا كان ضمير استصلا فان قلت لا يقدر الرفع كما التامة

قلت بضم

قلت بضعف تقديرها قل استعمالها لا ينفذ للتحقيق الا كقول الاستعمال او كقول
 الشهوة والى على الخ في كان جوف خبرا عما لم يمتح في قول النفا على ما
 لا يحسن الفعل المقدار لا بد من القاء فاصل لما استل ان كنت قال الكوفيون
 ان ان المفعلة بمعنى ان كالمسح السطحية وما عوف من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي
 لا اري قولهم بعد من الصواب لسا اللفظ واللفظ اما التي فلا تقامه الطيق واما
 اللفظ في القاء في قوله ايا خرسه اما انت ذانق فانقوى لا ياتلهم الضبع
 ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذانق سلقا بقوله لم ياتلهم او يتبع تقديم ما
 بعد القاء عليها الا مع اما السطحية فلا بد من تقدير فعل هنا عند البصريين نحو
 بحر وسكوتهم قال الاول ان السطحية كثيرة الاستعمال مع كالتاقية فان
 سرقها جوف لم يعبر عن صورها وكذا ان حذف وجوابه مفسر كما في ان زيدا كان سلقا
 وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورها من كالتاقية ولا بد ان في ما
 يكون كافا لها مع مقتضاها ان السطحة لا تخلو حالها عند ذلك من ان يحذف
 فيها كما مع اسمها في خبرها وحذفها وهذا فان كان الاول وجب في خبرها
 القاء في اما لا يفسد لفظ فلا بد ان في اقامة جوف مقام السطحة وان كان الثاني فالقاء
 غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها المنصوب بلا الى لفظ الجوف غير
 تبعية فلا يرد في لا غلام رجل علاما حذانه منصف بل ولم بل لا لفي صفة
 الحسني لفيها امرى عليه لما عرفت من معنى البعية او اللغو لا يخفى انه لا حاجة
 في اتمامه عن تعريف المنصوب بلا الى هذا الذي يخرج بقوله بل انما الحاجة اليه في تعريف
 الاسم ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا المقدار في قد اسمها وقيل في اتمامه للاد
 الذي اسند اليه خبرها عليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدل
 بعد فعلها وهذا المقدار في ان فيه انما في قوله بعد ما عرفت كما او نكرة لا يسمي

لها فالعريف غير مانع اللهم الان يعني باللفظ على العرفية او شئنا
 ان قل ما يقول في قوله لا تشرب عليكم اليوم اي لا تشرب عليكم بغيركم ولا عام
 اليوم من امرته فان حرف الجر صلة المصدر واسم الفاعل وهي الايمان بذلك
 صلتها فيكونان شبهتين بالضماع انهما منسيا على الفتح اجيب عن الاول بان الجار
 الاول حروف خبره واليوم ظرف بعامه وبالعكس والثاني بان قوله اليوم خبر
 اي لا وهو عام اليوم ومن امرته متعلق بما دل عليه لا عامم يعني لا يصح من
 امرته لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لا حرف الجر الذي هو صلة
 وجاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر شئنا كما ان شئنا ولا يصح تقدير ما يتعلق
 به الجار والخبر لتضمنه ضمير المصدر وما حرف الجر الذي هو صلة الاسم الفاعل الجبر
 ان جعل خبرا عن الاسم الفاعل فلا يلقى بك ما على ان يكون خبرا عن الفاعل اي المند
 بعد فلو يعني ان ضمير اسم المفعول اليه لا الى المفعول بكونهم ولا الى الاسم المفعول
 كما قلنا ذلك اظهر والكسر مع التثنية السام خلافا لما في فانه ينبغي
 على الفتح بلا تنوين لانه وان لم يكن للمتكى مشابه له ففتح من الدخول على
 البني ومنهم من يبيد الكسر مع التنوين قياسا لاسماء انظر الى التنوين للمقالة
 والياسهم من قال ان هذا الياء اعراب لا تشي للجمع في حكم العطف والعطف
 الذي جعل اسم واحد او قد مر في باب الفداء انه مضارع للضما لا نه هو
 ولا يفي الاستغراق والتقدير من الاستغراق لا يفيد التخصيص الا في ما
 لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل جلا او جلا محلا ما جاز من اجل
 لان الاصل اي الاصل الى الاسم الضم لا يكون منبيا لان امره خمسة عشر
 وحده او الكبر وكذا وجب في جانب الاسم فان الضم الى الاسم الرادة في الجنب
 بلا اذا الغيت عملها لا القية على

نصب الاسم

نصب الاسم وبناءه وقد استقينا فلا بد من التكرير للنسبة عليها
 لكن مطلقا لا بعينه يعني انه تكرر التكرير لا تكرر الشخص ^{تكرير مطابقا}
 انما قد السؤل مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكان في نعم اولا لا شهادته
 ولقوله افضاكم في وقوف هذا الماويل اعلم ان نزع اللام
 واجب على الماويل في سواء كانت اللام في الاسم نفع او فيما اضيف اليه
 الا في عبد وفي عبد الرحمن اذا نزع عن لا يطلقا على غيره كما في بقدر
 اما النزع في الصيغة الاولى فله عاية اللفظ واصلا واما في الثانية
 فالامر واجب وما كان النزع على الماويل النما واضحا كما يدل عليه قوله لان
 الظان تنوينه للتكرير جعله في الماويل الثاني وفي مثل لا هو لا وق
 اي لا هو لا في العصبه ولا وق في الطاعة فانما حسب الوجهين عليها
 لا كذلك اذا فتح ما يحل ان يكون في الموضعين في الجنب وان يكون في الاول في الجنب
 وفي الثانية لا واذ فرعا ما يحتمل الربعة اي ما هذا ان يكون في الموضعين في
 الجنب مطلقا على وانها ان يكون في الموضعين في الجنب وانها ان يكون في الاول
 في الجنب والثانية رتبة من بعد ان يكون الاول للبتوبة والثانية رتبة ولا تحت
 الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محلا على موضع اسم للبتوبة والثانية
 وان يكون في الجنب وفتح على ان اسم وان يكون للبتوبة مفعلة وان رفعت الاول
 وفتح الثاني يحتمل ان يكون الاول في الجنب وان يكون للبتوبة وخبه هاتين
 واحد رفوع بلا الاول والثانية وانما جاز ذلك لانها عاملا لانهما حكم
 للماثلة في حكم واحد كما في ان زيد وان عمرو ايمان اي لا هو لا وق
 هو هو الاظهر هو وان ويجوز ان يقدرها خبر واحد عند غير سبويه
 فان لا عاملا عند غيره في البدن والمناجى اما عند سبويه فلا يجوز تقدير خبره

واحد لا عنه مع اسمه المسمى مبتداء والعطف منصوب لا يرفع الخبر بعاملين
 مختلفين في زمان يقدر كل منهما خبر فلا لا زائدة قال الشيخ الرضي
 يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل المسمى لكن يلغىها عن العمل الجواز العامها انما
 اسمها الزكرة غير منصوب بشرط التكرير سواء انعت الاول والثاني وكثيرهما
 والثاني معطوف على الاول والقياس في ذلك مضى الخبر كما في ان
 وضعف الضعف الشيخ الرضي لا يكونان معاً بل انما يشبه كلامهم
 عمل لا عمل بل هو يروى الا يكون الاسم بعدها مفعولاً والخبر محذوف نحو لا يرفع
 ولا مستصريح فظن انهما عاملان على اليل والحق انها التبرئة لكنها ملغاة
 للضرورة واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل غير نحو كنت بلا مال
 وعصب من لا شيء فزعمت فنظر الى المقطعة لا كما ينبغي مع لا الزائدة نظر
 الى لفظها اما الاستفهام فاعبارة المص في المثلثة لكن لا يخصر
 فيها الجوزان يعني التقدير والانتكار والتوبيخ فالاول ان يصرف العبارة عن الظن
 ويقلل ان ضمن المثلثة بالذكرة كما لا خلاف فيها قال السيوطي لا يكون في الاستفهام
 وقاله سيبويه لا يجوز عمل التامع على الوضع في صورة التثنية اذا التثنية تعينها
 عن الخبر فخصم اسمها مفعول لا مفعول الاغلام اثنى الغلام وقال الاندلسي ما سلمه
 الساج قدس سره واما قوله الرجل يعني كالفيد الرجل بالبناء آخره يدل
 على حصول تبيين المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن تبيت اي تبيت تفعل
 كذا كذا الاتحاد الى اي لثبوت الاتحاد وانا والاقبال لفظاً وتوحيده في
 اليه حقيقة لا نكاحاً فقلت لا رجل خريف اي كيسان نكاحاً قلت لا طيف
 وموجب رفعاً ونصباً مصدران نوعياً والقول بانه منصوب بنوعه لا فقط ضعيف
 لاسمائي الا في ان وان ويجعل مفعولاً قد مر ان القيد مضمي الخبر

لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم تابع للنار لا يخفى ان ذلك يقتضي وقوع البناء
 في البدل اذا كان مفرداً ذكره والمفرد من كلام الشيخ الرضي هو البناء والمالك للفظ
 يجب بناءه واما المعنى فلا يكون في المكون وعطف البناء حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي
 واجرى على ذلك الاسم حكم الاضافة وذلك الاسم المسمى والجميع المذكور السالم
 والاسماء كونه الاذونات لا يقطع هذا عند المص واما عند الشيخ الرضي فالاول
 والاب والافخ واهل الاحكام الضال اليه انما زاد على ذلك لا يتوهم
 انه منصرف بالمسابقة بالمضاد لو كان كذلك لكانت الابالة كما يكون لامناً بها
 ولم يجد النون في الاغلاي اي مشاركة اسم في ضايعي ان صورة هذا
 التركيب صورة الاضافة باللام وهو ما اعتبر الاضافة بوجوب اللام مشاركة الضا
 المقد في اللام وهذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعبر فيه انه في صورة الضا
 وانه بهذا الاعتبار مشاركة له وهو الاختصاص من جعل الاختصاص من اصل
 مع الاضافة لا غير من التعريف والمعا في الافراد يلحق بفساد المعنى
 قال المص ولا يكون مضاداً في الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غير تدل بلزم ذلك
 قالوا الخامل على هذا التغيير بقصد النصب من غير تكرير ولا تخفيفاً واذ لا
 مع المعرفة ولا يجد في الامح ويؤخر كما لا يجد في الامح وهو
 الاسم والعلية واحدة خبر لا قد يكون التأكار تبت وتنت لتأ
 الكلمة او المبالغة ولا بد من الاخير مضاف الى الزكرة وهو الغالب وعلى ان
 او هنا مستعار للزمان نحو لان حين مناص والغالب في حين النصب بان يكون
 الاسم محذوفاً والتقدير لا تأخير حين مناص وقد يرفع بان يكون الخبر محذوفاً
 والتقدير لا تأخير حين مناص وهو لا يستعمل الاخذ وقاؤه في الجملة
 المشبه بمتن في المعنى لا قال الشيخ الرضي ان ما دل على الحال عند النكاح والحق

يتيسر

انها المطلق التي اي ضمنية تعني الضمنية راجع الى التجربة للشفقة
 من خبر ما ولا قال الله الوحي لا يتقبل غير احد رفع اسم لا ونصب خبرها
 واما بنوعه حيث لا يذهب اليه وذلك لان قبل العوازل ان يتحقق بالقبيل الذي
 يعمل فيه الاسم والفعل ليكون متمكنة بشيئين في مركزها واستمراريته
 الاسم والفعل نافية مؤكدة والا فان النفي على النفي يفيد الابطال وفيه ان هذا
 يخالف ما قالوا انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين على الامفعول بينهما
 او اسفهم في الاقل غير لو لم يكن ان حصر الاعلام الانتفاض بالاشد
 في ذلك مشهور بالدهر لا يجوز ان ياهله واما طالب الحاجات الامعاء واجب
 بان الضم في من الاول اي دوران مجنون وان معناه مصدر كقولته وزنتهم
 كل من في ما سئل في كذا ما زيد الاسير او مقدم الخبر وتقدم اليه في ظرف
 على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زياره وضار باجلا ما اذ كان ظرفا في قوله
 فما نكح من احد عنه حاجي اي خبره من منسوقا او جزم بالباء الزائدة
 حكم الحرف في الرفع على محل قال الشيخ عبد القاهر خبره في حذف اي بل
 هو ساو ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التعميم اذ كثر ما يقع خبرها
 من عند انزالها على العمل يعني الخبر في الواقع فلا يبرهن الدهر لفتنا
 او تقديره بقول او محلا لا المن في اقسام العرب بل جسيمة كونه مضافا
 اليه كما ترى في اقسام الاعراب وانما لم يقل ببد قوله على علم الضم اليه على الاضافه
 لانه قصد ان يأخذ لاصح كلامه اعني قولهم له والمضما اليه كل اسم الى اخره محققا
 مع ان الراء متبين لكن للشمول على علامته اعلم منه لحي اذ ان يتحقق علمه
 الشيء بقوله ذلك الشيء والمضما اليه اي الظام وقع الضمير للتصميم
 على الراء ولا محالة انه اراد بالمضما هنا غير المضما اليه المذكور ولا بان يكون اعلم من

منه خبره من منسوقا او جزم بالباء الزائدة
 حكم الحرف في الرفع على محل قال الشيخ عبد القاهر خبره في حذف اي بل
 هو ساو ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التعميم اذ كثر ما يقع خبرها

المضما

المضما حقيقة وما يشبهه في كونه في الله بخلاف المضما اليه المذكور هنا بانه
 مختص بالمضما اليه حقيقة اي مطلقا اشار الى ان قوله لفظا خبره في القدر
 وجاز تقديره قياسا في كونه وقوله ولا ضما في كونه وقوله لفظا والتقدير
 في تراكيبه واما ان يكون حاله خبره في جزم لا يضما بالاضافه والعامل ما
 في الواسطة من معنى التوسط والتوسط وفيه ان المصدر لا يقع حالا الاسماء
 واما ان يكون قياسا اذ هما المصدر من اقسام مدلول العامل نحو انا سريعة
 وبغوا والقول بان اللفظي والتقدير من اقسام التوسط لا يخلو عن محل
 وهو الخبر في الواقع لان الاثر على هذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف
 المجرور ان يسير وفيه مستحسنا لان اللفظ في المجرور باعتبار الجزم لا في تعريفه
 ما يتوقف على الجزم لزم الدهر اي ضمني عنه يعني ان الجزم يعني الاستلزام
 فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على خبره الاسم من التوحيين تنويه او اتمام
 مقامه اعترض عليه بان الحد الوجه لم يجد تنويه ولا ما قام مقامه للاضمار واجب
 عند بان اصل الحد وجهه على وجهه فاعل الحد وفاعل الشيء بمنزلة خبره في الضمير
 الذي اضيف اليه الفاعل من الشيء قام مقام تنويه حذف الفاعل مقام التنوين فاعل
 الشيء بمنزلة حذف من ذلك الشيء فلم يرد بقوله من نون التنوين والجمع المحصور واما انما
 الرجل فاعل على الحد الوجه قال الشيخ الوحي ما ليس فيه التوحي والنون بعد فيه انه
 نون تنوين او نون حذف كما في لم رجل وهو ج بيت الله والصارف الرجل لا يقال
 فعلى هذا يلزم جزم العلم زيد لعمري ذلك التقدير لا ناهول لا يلزم من تحقق شرط
 الشيء تحقق ذلك الشيء لانه ان يكون شرطه شرط آخر فهو هذا خبره في الاضافة
 المعنوية عن التعريف حيث ليسوا اذ لا يبي سعد وعرف الجاز لا معنى لاعتبار
 عرف في حد الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لا مستند بنفسه في عالم هذا

ما صحت الخبر
 عن راجع تنويه اشعل ضمير جزم
 عن راجع تحت المجرور وهذا الاعتبار
 يعني هذا قلبا

المضاف اليها شكلا اذ ليس هنا حرف مرفوع بل مفعول المضاف
 ولا الاضافة على الجلالة اذ لا تضاف اليها شيئا من جنسها
 يقال عمل المضاف الى المضاف اليه المضاف اليه حقيقة بغير حرف من التثنية او التثنية لا اهل
 لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص
 والراد بالغير المذكور في المتن ما يقابل اللفظ علامتها انما تذهب الى
 عمل قوله ان يكون العمل على الاضافة العنوية لان حقيقة ما تسمى شيئا في اللفظ بواسطة
 حرف التعريف كايضا معنى من البين امتناع العمل وانما يبقى فعلا
 العنوية ان يكون اللفظ مسبوقا للاضافة العنوية لانه لا يعللها
 كاسم الفاعل الى النسب واما مساو كالمراد بالمساوات
 الشاملة للمرافة والمساواة او عام مطلقا كاحد اليوم فان الامد
 هو يوم الاصل ولا يصح اظهار اللام فيه اذ يستعمل للاحد وكذا
 الحال في الباقي وفي مسجد الجامع وطريق سينا والاسماء اللازمة للاضافة
 مثل عند و ذو وذلك ولا يمتنع مقطوعة فاذا قطعت اوجب تناسلا لانه
 غير متساوي ولا يحتاج فيه الى التكلفات التي قد تصحح اضافة كل الى كل
 ان كلا لا حاطة خبرتيان الكلي اضعف من الكلي و اضافة الجزئي الى الكلي بمنع اللام
 لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاميل بالجنسيات او الافراد مثلا والآن قد
 كل غير الاضافة والايحوز فيجب لان كلا للاضافة والجزئي والفرد ملحوظا
 المضاف اليه كما يفرق في الميزان فتصح اضافة الجزئي الى الكلي كما لا يخفى في تصحيح
 كل الى الجزئي او الفرد فان معنى ضرب اليوم الى معنى ان هذه الاضافة
 باء في ملازمة ويكفي في الاضافة اللام اذ في ملازمة نحو كوكب المرفق السهيل
 او كوكب له اختصاص بالارادة المرفقة بالملازمة انما تشرع في التسمي لاسباب الشا

عند
 او الاصل في الاضافة العنوية التملك والاقتصاص
 نحو غلام زيد وعل الفرس

غلامه لا قبل كما هو شأن النساء المديرة الهينة للاسرة في اعيانها
 واما الاضافة بمعنى فهي كثيرة وايضا كمنه لزم ارتكاب جازم كثير ومنه
 لا الاضافة في ملازمة جازم كما لا يخفى الا في ان نسبة الفعل الى فاعله
 المعين لا يستلزم معرفة الفعل وتعريفه قلنا ذلك في قول الشيخ الرضي
 ان وضع هذه الاضافة لصدان لواحد فادل على ان نسبة الفعل الى فاعله
 ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد وزيد غلام فلان يشيرون الى غلام
 من بين غلام زيد فمفوضية زيد اما كونه اعظم غلاما او اشهر بكونه غلاما او
 مرموزا بينك وبين خاضك وبالمجمل حيث يرجع اطلاق اللفظ اليه من سائر
 الغلاما هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
 وذلك بان اللام في اصل الوضع لى احد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة
 الى معين هذا اصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة
 وهذا اللام مشترك بين معرفة الفردية معلومية للجنس او موضوعا للمعقولة
 سواء كانت معلومية للفرد او معلومية للجنس والفرق بين كونه تارة لازمة
 نفس للجنس وهو الاصل وتارة لازمة تمام او لافراد او لبعض غير معين وذلك
 بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشارع
 وهو انه فيجب ان يضاف الى هذا بابا في عنانية وليس في هذا الحكم في غلو
 وشك انما قال في نحو ليشمل ما هو بعينها كشيءك وشيئك وتظيرون وسواك
 الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها نظريا ومحمدا يقال اختار
 قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافة لفظية لانها اسم الفاعل فان التثنية
 بمعنى المماثل والغير بمعنى الغاير واما اسم الفاعل اذ لم يكن لا في لفظية سوى
 كالحال والاستقبال وغير ذلك وايضا ليس في هذا الحكم في نحو شيئك وشيئك

قوله لا هذا في قوله
 انما في معنى

في قوله لا هذا في قوله
 انما في معنى

وكيفك فنهيك فنهيك لانه معنى حيد زيد ليكيفك زيد وكذا اخوانه قال
 الشيخ الرضي بعض الحكماء جعلوا اعدادا وعبد بطنه نكرتي وليس العلة
 في تنكيرها ما قال بعضهم ان اعدادا الى ام وام مضى الى ضمير واحد فالعبر
 بضميره كما تعريف الشيء بنفسه وكذلك الضمير في مثل لا يعود الى المضاف الاول
 بل الى ما يقدم عليه من صاحب ذلك المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء وكذا في
 ان كيف فترك صيغة بلدة مكن قبيلة وبارد ^{بالعلاء عايد الهمداني} ^{ان الضمير الواقع الى نكرة لا يتعمد}
 ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدواعي ^{غير مختصة نكرة فان كان ذلك}
 في اسأل هذه التركيب ^{المصاحب المقسم معرفة ليرى المضاف} لتوغلها
 في الارباع لانه مماثلة زيد في صيغة لا يختص به زانا وكذا ما مرية فانه
 يستعمل كما في الوجود الا انه ^{الا ان يكون للمضاف اليه كذا قال ابن السري}
 وقد ع ابن السري وقوله تعالى نعم علا صالى غير الذي كانا فعل فان علم
 كافسا او ضده الصلح في ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالى
 بها واجاب عن الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة وليكن سلم انه صفة محمول على
 غالب حاله لا غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريف موقوف
 على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد نكرة بان يجعل كذا
 قال الشيخ الرضي انه مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر او صاف
 واراد ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا خفيف لا يكون الا كذلك
 قال الشيخ الرضي وعندك انه يجوز اضافة العلم مع بقا تعريفه او لا منع في اجتماع
 التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وكذا اذا اضيف العلم الى ما هو
 متصف به معنى نحو زيد الشجاع فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
 كما طلبا للادنى وهو مستلزم في بادي النظر ^{كما تحصيل الحاصل}

وانما قيل قدس سره قوله كانه معرفة
 بقوله او قصدت او لا فقال ان يكون
 مراد القائل من هذا الكلام غير المتكلم
 المشهور

لغى ان

يعنى ان المقصود من الاضاف الى المعرفة مصرا اصل التعريف وقد حصل المعرفة
 فلا اضيفت الى المعرفة كما تحصيلها لاصلها اي اصل التعريف
 وبين جعلها علما فان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب والعلم هو
 المركب فلم يكن المعرفة علما ^{بارادها في تعريفها الى حاصلها ان العلية}
 وضعا ثانيا انما الت مقتضى الوضع بخلاف الاضاف فانها لا يمكن وضعا ثانيا
 لم يزل مقتضى الوضع الاول فلا اضيفت المعرفة الى المعرفة لادنى الى اجتماع
 تعريفين في الاربعة من قوله اللام فقط ^{قالوا الرقة ثلث الاثاني}
 نقل قدس سره في الخاتمة البيهقي وهما ابا منى سلم عليكم هل الاثنان
 الا في مضمين رابعه وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثاني
 والديار البلاقي وقال في هل يرجع اي يرد جواب السلام وفيه او يكشف العمى
 غير المستحب الذي هو في غير قال سلمي وفي ثلاث الاثاني جمع اثنان وفي واحد
 من الاجزاء الثلاثة التي ينصب القدر عليها وفي البلاقي جمع بلقي يعني الخالي
 صفة مضاف الى معنى لها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة حارة
 العمل ابدافها وفعالها وضاقتا اليه لفظية وان اسم الفاعل والمفعول ليعمل
 في الاثنان والظرف والمصدر سو كما نابع عن الما او الحال او الاستقبال او الاستمرار
 وايضا قال الاثنان هو سبب نحو زيد ضامر بطنه وموقد خدامه لا الى مرفوع
 لم يكن سببا نحو زيد ضامر في داره وعمره وموقوف على بابه يكون يعمل في غيره
 ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كان نابع عن الحال او الاستقبال او الاستمرار وضاقتا
 الى المفعول به والمفعول به لفظية على الاو اثنان وعلى الثالث محمولها والمفعول به
 وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فيصير الاضاف لفظية
 كما يؤول القيد بالقيود والعين او ضمها وسكون الموقدة بالعاية

يعني ان العيون قد تكون صفة والعاية
 مقيدة كونه متصفا بها هذا هو المراد
 من تاويل القيد بالقيود

خصص صاع البلد ونحو ذلك لله فاطر السموات والارض فانه يعني الله
 حقيقة ونحو ما ذكره يوم الدين اذا جعل بمنزلة المالك الحق وقوله او اعتبر
 معنى الكلام كما صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول له اسما
 كما اعتبر بعضهم ويكون الاضمار في الاعتبار لفظية ولا يفيد الا
 في اللفظ الحق في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية
 او للتصريح بالحق بالاول والاعتزاز عن غفوة في المعنى كما اشار اليه قدس سره بقوله في اللفظ
 واصيف القام اليه بعد جعله مشبها بالحق لئلا يلزم اضافة الصفة
 الى موصوفها اذ الرفع في الصفات لرفع في خلافها صاحب مع المصنوع وانما
 في الاضمار لفظية مشبها ما روي في الاضمار لفظية من امتناع اضافة الصفة
 الى موصوفها الا للفظية في المعنوية والمراد ان المشار اليه يتم الى الخفي
 ان الجمع الكلي من اشياء يجوز ان يكون مستلزما لغيره وليكن لكل واحد من
 تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقال
 لبناء لا مع على سابق واستدلال باللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك
 بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله مرعاه اشارة الى التخصيف
 وانتفاء التعريف او تركب جار كما يقال فلا تيسر تلك القبيلة مع انه ليس التيسر
 بعضهم وعلى هذا كما انشئت لان اصله مذكور صريحا بخلاف
 اصل الفاعل السابق فانه مذكور ضمنا خلافا للفراء في خلاف
 هذا القول خلافا للفراء واجاب النجاشي واجاب بعضهم بان الاضمار
 سابق بقا وان كان معدة ابتدأ فيلزم بعد افعال اللام عدم بقاها
 والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لروا ما عرضت الاضمار لاجل
 ولا يخفى فيه شوب بمصادرة لان اثنان للاتباع توقف على ابطال دليل الخصم

وابطال

وابطال يتوقف على اثنان للطلب اللام لان يقال لا يخفى بعده لانه المتبادر
 ضعيف التركيب لاني الاستدلال اذ لا نص فيه على الجارية شي لان
 روايتهم مشبهة وهي كافية في الاستدلال يستحق الجمع والواحد
 اي هو مشترك بينهما كالقول وفيه وجهان احدهما ان اللاحق في قوله
 الصفة عن الضمير واما النصب ففيه محل حيث جعل الفاعل مشبها بالحق فنصب
 يعني سببه واتباعه في جملة من السامعين حيث فسر كلام الحق هكذا
 بناء على نقل عن سببه من قوله في الضار بكن السرور ومنهجه لا يجوز
 في الاضمار قياسا على الظاهر واللاحق يسند الشيخ الرضي الى سبويه الا ما هو
 المشهور ومنهجه واسند القول بالجزا الى الرواية والمبرور في مدقوله
 وجارته جملة اي محولية الى ما ملئهم له بناء على جعل مفعول الفعل اي الفعل الذي يلزم من منطوق
 المفهوم اي جوده واما ولم يخلو صواب زيد الى مع هذا التقدير
 دون التقدير السابق فيكون هو انهم لم يخلو الصواب زيد كما
 حملوا الضار بكن على ضاربك واما قلنا في التقدير السابق اذ حاصل ان
 حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضمار لان اتصال الضمير بالان التنوين
 واتصال الضمير بما يناسبه من الضمير منسوبا او مجعلا فاذ لم يكن
 في ذلك الباب النظر الى الوجه انما لا ينافي انتفاء التخصيف في الضارب لانه
 نظيره بخلاف باب صارب زيد فان التخصيف في باب منطوقه ان قلت
 يرد على هذا التقدير نقص القاعدة المعلومة السابق وهي ان الاضمار
 اللفظية تفيد التخصيف قلنا لعل المصنف لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين
 قد ياتصال بان اتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا
 وفيه التقدير بعد اعتبار الاضمار كما في جواب بيت الله ان قلت فعلى

المبالغة
 المبالغة

لا يقطع شي من الضارب
 لا يقطع شي من الضارب

بخلاف الالف واللام فانه ينافي التنوين
 لفظا وتقدير

ما يطلق عليه الأسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكما يطلق عليه الأسد يطلق
 عليه الليث وبالعكس سواء كانا مترادفين أو اجاز الفراء اضافة احد المتزادين
 الى الاخر متمسكا بالاعتقال وتبعه الشيخ رحمه الله تعالى في كل كلام وعين
 الشيء وكذا في زيادته وتخصه واسم السلام عليكم اكمة السلام
 ولفظه والشهر واسم ابيهم فانه الى الصالح يجعل الضمير ارجع الى الصالح
 اليان قوله يجتمع بيني وبينه الاقتصار وهو في المضاد والمضاد اليه ولا
 الكلام مسبق لفائدة الاضمار سواء كان المعنى ان الاقتصار ليس
 التحصيل المقابل للتعريف فيصير المثالان وان كان المعنى ففها
 اعلم ان الشيء يعني الوجود في الخارج عند جماعة ولا يشترط ان العين بعين
 الذات اعم منه ويعني ساوق الوجود والخلق الشامل للوجود الداهي والخارجي
 عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشيء من مفرد هذا اذا اراد
 بالشيء نفس مفرد قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث انه
 متحقق في الذهن فهو فرد مراد الشيء لمفرد الانسان بالنسبة اليه مع
 يكون العين اعم منه يحمل اعمها على المدلول الى باب اعم الفظتين على
 المدلول والافر على الدال ذوات ومنصرفاتهما الى اذا اضيفت
 الى المقصود بالنسبة كقولك ذاصباح اي وقفا صاحب هذا الاسم واذ
 صباح اي مدة صباح الاسم وليس منه ذاصبح لان الصبح ما يشهد
 في الصبح فعني ذاصبح فان هذا الشاب جاني مدلول هذا اللفظ
 لاد هذا المدلول لان نسبة الجبتي الى الدال غير صحيحة لانه قصد
 بالاضمار لا القلب لفيد تعيين الذات الذي لا يفيد الاسم زيادة
 مع او ذم فاذا ذكر او لا في غير الاسم ولا يفيد من اللقب على الاسم بل في قوله
 عنه

فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضارب على ضارب كما لا يجوز الضارب زيد
 للحمل على ضارب زيد فلما بين الثالين فرق وذكر ان الضارب يشابه لضا ربك
 وان حذف تنوينها لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد يشابه الضارب زيد
 في ذلك ومصل التحفيف جدا من جانب الضارب من جانب الضارب اليه في
 ويرد على القاعدة الاولى اذهب الكونين الى مفعول اضافة الى مفعول تحقير
 الى صفة وبالعكس للتحفيف مع افاة التعريف والتخصيص متمسكين بمسجد الثالين
 الجامع لفائدة مجرد تليفه وامثاله فان اصل سجد الجامع المسجد الجامع اضيف
 للتحفيف بحذف اللام وكسب التعريف من الضارب اليه لان السجد هو الجامع بعينه بخلاف
 مسجده فان سجد وان كان هو هو حقيقة لكن معنوية لغيره في الظاهر بخلاف
 بسبب ضمير السكون وقس عليه اخواته وان اصل مراد قطيفة قطيفة مراد
 قديم مراد اضيف للتحفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثاله واجا
 البصرين بالناول كما اشار اليه المصنف وسجد الجامع الى متاول
 بمسجد الوقت الجامع وذكر الوقت هو يوم الجمعة كاهذا اليوم جامع للثامن
 في سجده للصلاة كاضا سيف شجاع وثاينها الى اصل ان اضافة
 المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قيل سارو الاشد فيكون
 لكلا الاضمار اضافة طهر سينا وصلة الترويقلة الكربة وجانب اليميني
 متاول بصلوة الساعة الاولى وهي اول صلاة ساعة بعد زوال الشمس
 وبقله لينة الحق اما نسبها الى الحق لانها تنبت في جوار السيل وموطى
 الاقدام وشهد قطيفة قال قد سره في الثانية مراد من رتبة اركب
 وزعموا في انه قطيفة جادرد وحمه صواغ اسم من الضارب اليه
 في العود والخمس من الراد المشابهة في شئ لا يطلق وعنه كليل واسد فان

فيكون على سبيل الاتباع بان يكون عطف فيا او على سبيل القطع فتو
او منصوبا غالبا والقلب لا يمكنه فان من غير ان يرى غلب سلب

وفي عرف النجاة ما يفرح من غلة وذلك لانه نظره في احوال او
الكلم او المحقق معنى الخلق بالصحيح كون اعلم به بالحق كما الصحيح
لما يلزم الابد بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام
فيما اذا لم يكن في الصدر فانها لا تستقل لها في علم الابداء بها فان
اخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا حقا به فان كان المسألة بالنظم
اعلم انهم لما رواه ان الكسري لم يقل اليا للتاسب في الصحيح والمخبر به
ان في ذلك من غير ذلك معلق الالف قبل اليا كما في قوله قبلها نصير وهالي
البا ليس كالكسري قوله ولا يقبل الالف التثنية قبلها كما لا يجب على هذا ان لا يقبل
والجواب باللاتيكون واجب بان اصل الالف عدم القلب قبل اليا فخرها
وانما جاز هذا القلب لانه استحسن في اليا قبل القلب عند الجميع بخلاف الواو
في مسلي فانه لا يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون
اولهما ولا يتوكل الامر بطول اللام لا لئلا يكون في بعض الاوضاع
بقا الضمة الى اليا الصائفة اذا قبلها ضمة يقلب واو قال الشيخ رضي قلب
الضمة كسرة بعد قلب الواو يا واجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا ادت الى
لبس فنحن نعرف فانت خيرا بقاءها فاقبلها كسرة نحو في في عي كوي
اذ يشبهه فعل بفعل وفتح اليا اي بالسك في الصوت الثالث قدما
البا ساكن مع الالف في قراءة نافع محياي وحق اما الاجزاء الاصل
جاء الوقفا ولا الالف الا في مائة ضوية فويقيم مقام الحركة من جهة
صحة الاعتماد عليه مع هذا فهو عند النحويين ضعيف كما ذكره الشيخ
او انما هو بالتميم

فيكون على سبيل الاتباع بان يكون عطف فيا او على سبيل القطع فتو
او منصوبا غالبا والقلب لا يمكنه فان من غير ان يرى غلب سلب

الرضي فاقوا في لغزهم الالف على الالب ليسوا فقولهم تعاليم فيقولون
من اضبطه وانه وابد وما تقدم الالف على الالب في لغزها اسلوب العرف
فالخال في الالف وابد الالف ايضا في بعضها الى التكميل في وابد على هذا
يكن عطف قوله وابد للابد وعطف قوله ويقول حتى عطف فعلية واما على ما
نوجب الشرع فيكون عطف فعلية على اسمية وهي الواو بدل الالف وان كان
واو ما كان بصيغة التثنية الخاطئة فلا فائدة في التثنية اوله فلهذا حك
ذالجاز وقد اري وكتب على قوله قد اري قضا وقال ذالجاز اسم سوف يمتد معنى
ايري اني انتهى وقوله اري بصيغة الجر مع انه يحتمل فلا يصح اثبات ادراكه المبرور
منه بحد الاحتمال او اني جمع اب فاصل بين كاضين جمع اب ويقول
اي امرة في قيل انما صرح بالحق لغيره نسبة التثنية والهمزة الى قوله بلوقال بقال
كما اورد للتحذير من نسبة الالف الى الخاطئة انما صرح بالحق لغيره نسبة التثنية والهمزة الى قوله بلوقال بقال
الا نرى الهمزة ان يقال في هذا السماع جعل صيغة تقول للغاية فانه
الاعتراض لا تكلف قيل الالف وابد وهم وهن وفي علم ان لام الالف الاول
واو بدل الالف وان كان وحوان وهوان والتثنية الاول مقصود العين لجرها
على افعال كبا واخا واما لان قيل جمع فعل صحيح العين انما الجمل افعال واما
هي فلم يسمع فيه انها حتى يستدل به على كيد عينه وثبوته وهو هذه لا يدل
على كيد عينه لا يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لا ما قيل تأ
الثاني لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هذين لا يمكن كثران ولا ما لها ومنها
واو بدل الالف وان كان غيرهما ساكنة لا لا دليل على الحركة والاصل السكون لا يدل
صحة الالف هنا على كيد عينها لا مقولا ساكن العين محتلهما جمع على افعال كض
واصل واما عن ضم الهمزة الغير لان لانه لما حذف نساء عن ضم الهمزة الواو مثلا

وهو الاستعمال من الالف في الالف

يؤدى الى بقا الاسم للشيء على ما في عند من ان الاعراب عليه وتوفيه وقد جمع الشا
 بين البدل والمبدل منه ثم هاتفتا في من غمها ثم وتلف بعضهم بان اليمين
 من الهاء اللاحقة قدمت على اليمين بالحق المثلثة التابعة للحق الاعرابية
 وكانهم نظروا الى حالة الالف في اليمين اعني فوك وفاك وفيك وجايم الى
 لم يراء في ذلك وجايم فاستاء اللغاة والافالمة ان يقولوا كذا وعصا فجايم وفي لغة
 سادسة او في الكلام ان يكون كوشاء وقد علم ان عينه واو ولا منه ياء
 واما الاول فلان ثبوتها ذات واصلا وذات بدليل ان مثناه ذات واحد
 غير ما كثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطية كثر من باب الفوق والحق على
 الاعراب او في لغة فليس عند الفراء والشهر وعرفون ومن ادركوا كقول لقلب
 في الموت واويا كطية ولا يدا اذ جاء جمع ذو على انه مفتوح العين للامر
 لانه وضع وصل الى قال الشيخ الرضي انهم اذا اردوا ان يضعوا شخصا بالذهب
 مثلا لم يأتوا ان يقولوا اجا في هذا ذهب جا وبند فاضافة اليه فقالوا
 ذو ذهب ولا كما في المصنف والاعلام مما لا يقع صفة لم يوصل بند الى الوصف
 بهما وان كان بعد الوصل يصير الوصف هو الضابط للضابط واما اسم الاعراب
 من نحو الضرب والقيل فانها وان لم يكن مما يوصفها الا انها من جنس ما يقع
 صفة كالضارب وايضا الوصف للوصف والوصف للوصف في ضمير او علم في خبر
 قيامها مقامه كقول الشاعر ناعا يعرف ونحو اللهم صل على محمد وذويه
 وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلى على نبيه محمد وآله وذويه فلذلك لا يقبل
 من الدعاء المأثور وكان في الضمير يعني ان السكتب للقيام النظر الى حال اصنافه
 الى الضمير الخاص كمن عدل عنه الى غيره واما العدول الى غيره فبعد اذ ذكرنا
 متفرقة وقد جاء بعض متفرقة مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو كذا في اريد به الدنيا

يعني انهم جعلوا
 لغة ايضا
 اول ان يكون في الكلام
 سادسة

قوله
 في قوله

والفاعل الاسمي يجمع على فاعل وكذا الفاعلة الوصفية في الفاعل
 الوصفى كالكا هي وهو اسم بحسب الاصل فلا بد من سر في كل كلمة ما بين
 اكتفين انتهى واما ما بين فاعل بحسب العارض مني لخط مع سابقة
 الذي هو متبوعه كما في الرتبة الثانية منه وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة
 مثلا بالقياس الى غير كالصفة الثالثة والرابعة فقولنا ان ليسا لخال
 لا للتصوير منهم من قال ان الاول الثاني هو المأخر مطلقا وفيه ارتكاب على محض
 وهو في الاصل وعلى القول لا يصح لا يصح في النوع في المطلق المقدم على المطلق
 مثل عليك ورحمة الله السلام الان يراود السبق والمأخر بحسب الترتيب حيث
 يكون اعلاه من جنس اعراب سابقة انهما متغايران شخصا بحسب التقيد
 فلا يرد التقيد بفرد الكتاب جزءا من الاعراب ما وجد بحسب التقيد
 في موضعين من جهة اي التقيد للاعراب شخصية فلا يرد القول
 الثاني بان علمت مثلا اذ جمة نصير ما متحدة مع الاشخاص ناشئة
 من جهة واحدة شخصية وان كان تغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل
 لان الحسب النسب الى الامور ان يناقش فيه ما يلزم ان يكون التقيد للاعراب
 يزيد في جاني غلام زيد هو فاعلية غلام لاجل النسب الى زيد في قصد
 منسوبة اليه مطلقا للام لان براء المعية في الاستناب اليه لان لغت
 هو المعنى بحسب الذات ثم ان لفظة كراه وكذا لفظة التوابع لان
 التعريف للجنس ويمكن ان يصح في الجمع ولفظة كل جمع في زينا ليسا لخال
 والمنع النعت قد علم على سائر التوابع لا اكثر استعمالا واو فمقابلة
 كما في يد على في اي حال ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار
 او باعتبار متبوعه فلفظ في غير جمل حسن غلام اي دلالة مطلقة

او ان علمت من حيث انه يتقيد

حاصل ان الدلالة على المعنى في متبوعه لازمة نوع هيبة غير متكونة
 عند الشاهد فخلوة صفة للمعنى في متبوعه وفسره بكون التابع
 غير مقيد بزمان النسبة فخرج من قوله انه لا يخرج الى الازمان مقيدة بزمان
 العامل الى اصحابها وفيها انه غير داخل في التابع فلا حاجة الى قيد يخرج
 وعن التابع على العامل اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو
 المصروف توهم ان الحال داخل في ما قبل هذا القيد وكما منشأ التوهم على
 التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال انه لا يخرج التأكيد لثبات القيمة
 كلامه فانه يدل على معنى في المتبوع وهو كسواء لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخرج
 انه مع امر البديهة مثل العجينة زيد علمه ولا عطف اليها مثل ما زيد صدقك
 والعطف مثل العجينة زيد علمه واما اعتبار قيد الحيشية في التعريف لافرادها وهو
 ان يكون مذكور للدلالة على ذلك كما يخرج في تلك الامور يخرج التأكيد فقيد الاطلاق
 لافراد غير ضروري وفائدة ليس وظيفه النحو وقد يكون المحرر
 التثنية وقد يكون للتعظيم كما في ذلك في يوم من الازمان وقد يكون للتوهم نحو انا
 زيد الفقير وقد يكون لكشف لما هيده في الجسم الطويل العريض العنق والفرق بين
 الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موصفة مفسرة والثانية موقفة
 والفرق بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض
 مفهوم الموصوف كأمس الدابر ونحوه واحدة والكاشفة تكشف عن علم الماهية
 ويذكرها كما قالها بالأكيدة وهذا بحث وهو ان كلام الطويل والعريض
 والعين نعت اولي كاشفاً للمعنى كاشف وليس نعتاً ان قلت كل من تلك
 الامور المؤكدة صالحة لكونه كاشفاً لانه مساو للجسم عند جملة الاشاعرة
 قلنا لا مشبهة لانه في ان التكميل بقصد الاكشاف مجموع المعنى مع موقوف

المجموع
 على ان

على ان هذا الجواب لا يخرج في مثل الاستدلال ان الناطق في الاظهر في الجواب
 ان يقال المجموع نعت واحد الا ان اعزابه اجري على اجزائه كما في قرأت الكتاب
 جزاء جزاء البيت سقف وجدران وما كان غالب حوله الصفة الى
 حاصل كلام المعنى في شرحه قال الشيخ رضي الله عنه ان جملة الناحية شرط في الوصف
 الاشتقاق فذلك كما تضعف سبباً نحو من رجل احمق وصفاً ولم يستضعف
 بزوايد اسداً حالاً في الفرق نظر مرة بقوله لا يخرج في ان كثيراً منكم لا يصح او لا شذوذ
 او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا ايضا الا في متعدده واولاده الا في
 فاعمل جعل او بمعنى الواو واما في هذا القول وليسير الى استقلال كل من المشتق
 والجامد لانه نعتاً غير حاجه الى جامد المشتق وذلك لان ام يقع بين
 المتقابلين اذا كانا موضوعاً متعلقاً بقوله غير مشتق والوضع هنا يعلم الوضع اللغوي
 الشامل للوضع اللغوي الذي في الجار فلا يرد نحو من بنسوة اربع بناء على ان اسم
 العدد في العدد بجماد ونحو من رجل اى رجل بناء على ان اى هذه الاستفهامية
 لتعريف لكامل البالغ غاية الكمال في مع او مع بجامع انه يجوز له الحال بحيث
 يحتاج الى السؤال عنه ليعرف المعنى المراد بالمعنى الخالية التي هي الدلالة واللام
 للاجل والفرق بين كسوف على ان اللام ليست صلة للوضع فان التثنية والواو لا
 يجب ان يكون له صفة لفظاً او فقيداً نحو من رجل اى رجل اى هذه يكون صفاً
 لكنه مضاف الى ما هو معناها ويقرب منه كل واحد وهو يكون تابعاً للجنس
 معرفة كما ان ذكره ويكون مضافاً الى مثل متبوعه لفظاً او معنى يقال انت الرجل كل الرجل
 اى انه اجتمع فيه من غير الخبر ما تفرق في جميع الرجال وجد الرجل اى كان ما سواك
 متول وهو الرجل اى كان من سواك بطل وهذا الرجل يعني به اسم الجنس الجامد بالنظر

او كل واحد منهما او كل واحد منهما
 صفة كاشفة مع انها ليست كاشفة
 عن تمام ماهية الانسان

فربما ومن سيرة

حاصل معنى لفظ المعنى او الله

الى اسم الإشارة دون غيره بحرف زبد الرجل قال الشيخ الرضي وذكر ان
 استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرولية ليس وضعياً ثم قال ان قيل لم يجز ان يوصف
 باسم الا بذكرها في معناها على ما وضعت له سائر البرهان كما يوصف بها
 الاسماء الاشارة فيقال مرتب يستخلص رجل وسبع اسد كما يقال
 بهذا الرجل قلت ليجري الوصف في مثل غير فائدة زائدة على ما يحصل من اسم
 الاجتناب ولو لم يقع صفاء ذلك لكانت جارية في غير الشخصانية واسد يفيد
 السبعية بخلاف جارية لا لا الطول يكون في غير الرجل ولهذا يحذف الوصف
 في الاغلب انما كان في قوله دالة عليه كالغبراء والخضراء في الارض والسماء ^{في السماء}
 اما قوله هذا الرجل فلان الوصف فائدة جعل الوصف حاضراً ^{في هذا}
 قال الشيخ الرجل اسم الاشارة يقع وصف العلم والى اسم الاشارة لا الوصف
 اضربوا سائر واما في غير هذه المواضع فلا يقع وصف في المواضع
 الاخر التي لا تدل على لا يقصد بدلالة هذا المعنى لا المعرفة الامور
 بلام لا يشير بها الا واحد جينه لا تعريف لفظي التي هي في علم النكرة
 لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام
 الذات والاسم وفي قوله في علم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان الفتى يوافق
 المنعوت تعريفه تكبير ارجح ان الجملة قد يكون معناها ليس يعرف ولا نكرة ويمكن
 تخصيصها بالفتى المعروف او توجيهه بان الجملة في تاويل النكرة كما قال الشيخ
 الرضي من ان قام رجل ذهب ابوه في تاويل اذهب ابوه وابوه زيد في تاويل
 كأن ابوه زيدا ^{لأن الدلالة على معنى القدوس الشيخ الرضي يبيّن الفتى}
 المفرد والجملة والشهود ان المفرد اصل لعروضه ان الجملة التي لها محل الا ^{عرب}
 انما يكون في تاويل المفرد لان الانشائية لا يقع وصفه لا الصفة

ولما يكون في هذا المثال
 مستقلاً يوصف منه المفرد
 فلا جرم قد فيه كائناً

لا يجب ان يكون مضموناً معلوماً للخبير قبل ذكرها حتى يعجز فاندتها وهي ان
 الخاطب الوصف المبرم بما كان معلوماً والانشائية لا يكون مضموناً معلوماً للخبير
 قبل ذكرها وكذا حكم الصلة الابواب لا بعيد وذلك في الطليقة المحكية
 بعد اخذ كفو له ما واعد في هذا ريت الذئب فقط اي يندفع قول غيره هذا
 القدر كما يكون في الخلا والمفرد الثاني باب علمت مثل وجدت الذكر امير فقل
 واذا لم يكن فيها الضمير الربط يكون احسن اعلم اني حالاً لغير الوصف
 ولا لتعلقه في الملازمة من انفسه لانه حصل الربط بغير الضمير كما في خبر السيد
 ويوصف بحال الوصف في الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعلم ^{ويقال} وتعلق
 المعلق اعلم اني كقول ما اوضح ونسبة اليك اب والعلام وما لا الربط الى
 ما له تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد يعني بصفة اعتبارية
 انما هي الوصف بالانها بمنزلة حالة باعتبار نفي حصول الفائدة في عتبة
 انما يتبع في تلك الاشياء كونه اياه في المعنى مع عدم استقلال القيام به
 والتعريف والتكبير ايجاز بعض الكوفاً وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح
 او ذم استشهدا ذلك لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بالجهل ولا
 ببله او لعل مقتضى نفعاً او نصيباً واجاز لا غفر وصف النكرة بوصف
 بالمعرفة والافراد والثنائية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد
 مجموعاً من اجزاء كوصف المنطقة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشج
 او فصيل الغنم كذلك اسم القفص المسمى بثنائي والثاني سمي بالثنية
 الاول ثلثة منها ذكر خلا قوله في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المعلق
 قد يعبر فيه ضمير الوصف في قام رجل حسن وجهه بالنصب والرفع يطابق
 الموصوف في العشرة فلنا يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشيخ بحال نفسه خلا

وذلك لا ينسب للشئ بل للمفعول لا تحلوا للربناج للنسب كما قيل ان يكون
 الضمير فاعلا تحلوا لا يتناولون بغيره فلهذا كثر ضعفه فاعلم انه
 اقل من ضعفه فيقولون ان الالف والواو في الفعل فاعلا في الاعلى في الالف
 والواو في الصفة فانهما علامتا نطقا وعمل عليهما ضمير الغائب اهان
 المكسائي وصفه وتعالى الله الاله العزيز الحكيم ويجوز ان يكون الضمير في قوله تعالى
 البدي لانه ليس في الضمير معنى الوصفية بحسب الاستعمال الا ان ذلك على معنى الكلام بالضمير
 والخطا والغيبة وفيه ان الضمير الرابع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى
 الوصفية كمرجو ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد
 به الوصفية الا ان يقال في التعليل ان الوصف يجب ان يكون اعرفا مساويا
 والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقله والموصوف احسن او مساو
 وشارة لاهذ التعليل وهذا اوجه به او التيق به فوقع الدليل موقع
 المدلول كما في نسخة الشارح الرضي اي الوصف المعرفة اشده اختصا
 منهم من عمل الاخص والمساو على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والنساو
 بحسب القيد وذلك بطل اما اوله فلا الوصف معرفة كما اوردته قد يكون اعرفا مساويا
 الناطق وصيغة ناطق والاعلى الموصوف والمساواة بعد الوصف كما لا فائدة
 فيه واما ثانيا فلا يصح بناء قوله في ضمير الوصف واللام على ذلك الا
 ان يعتبر استخدام بان يكون ثمة اشارة الى الاخص والمساو بحسب النحويين
 ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه اجيب بان الاسم الاشارة
 في حكم الضمير او في قوة فان قوله في ضمير قوة فوك من اجله لانه المقصود
 ولا يجوز ان يكون المقصود الاصل من خطا في الرتبة عما ليس مقصودا ان اعرفها
 المضمرات الى قال الشيخ الرضي كونه المسمى والمخاطب اعرفا واما الغائب فلان

احتياجه

احتياجه الى اللفظ فيفسر جعل بمنزلة وضع اليد وانما العلم اعرف من اسم
 الاشارة لمدلول العلم ذات معينة خاصة عند الوضع والاستعمال تحلوا
 اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما عينه بالاشارة الحسية
 وكثيرا ما يقع البسوف المشار اليه اشارة حسية فلذلك كثر اسما الاشارة
 موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة وصفه لمدلوله احتياجه
 وانما كما اسم الاشارة اعرف من المعرفة باللام لا الى المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة
 بالقلب والعين معا ومدلول المعرفة باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول
 بذي اللام واما اللصا الى احد الاربعة فتعرفه مثل تعريف اللصا اليه سواء لا يكتسب
 التعريف منه عند سبويه واما عند المبرد فتعرفه انقص ولذا يوصف اللصا
 الى الضمير ولا يوصف للضمير الالتماس اي في اللام الاخر والموصول
 فسر بالماثلة في التعريف لا يستغنى بقوله تعالى ان الموت الذي تفرون
 منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين ليس فيه كثير فائدة فلهذا عينه بقوله
 اي في اللام الى مكانه جعل الاشارة عمدة واشارة الى ما هو اعرف عند جمهور
 النحاة لا يقال يبقى فيه امر وهو ان الوصف الرفع صفة ماني اوله اللام نحو الذي
 واخره دون ما ومنه واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه
 نعم يبقى استنداك قوله او بالضا الى مثله الا عند من جعل المضا اداة في المضا
 اليد والشارح فسر بانه اللام وهي يتقصر بالاية المذكورة واجيب
 عنه بانه بان الادما هو واللام صفة مارة بان الوصف صلة في قوة
 المعرفة باللام فان قوله الذي ضرب في قوة الضارب وفيما قبل او اتفق
 ينبع ان ينبغي ان الانقص لا يجزى الى درجة ما هو المضا اليه حتى يثبت الذي
 ان المشار اليه انسان بديل الاشارة والمضمر بل هو بقرينة تدل على

لا يبين مرجع الضمير
 لا يبين مرجع الضمير

اسم الاشياء والصفة العطف هو في اللغة الامالة لقب هذا
 من التابع به لامالة وفي العطف ما بعد الى ما قبل وسمى ايضا بعطف
 النسق لا يكون مع متبوعه على نسق واحد لا كلاما مقصودا بالنسبة
 او قصد نسبة الى صدق على مثل البيت سقف وجدران فقا
 بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه للامالة
 ينتقص جازي افعول لا غير وجازي وعرف فان اخوك وان كان مقصودا
 بالنسبة مع متبوعه هو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد
 لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك ساني بالوصف المتبوع
 يد كرمي فيه ويوضح بعطف الياء المتبوع بذكر اشهر اسمية وسمى بالتاكيد
 ان النسب اليه حسب الظاهر هو النسب اليه في الحقيقة لا غير اي يقع غلط
 ولا جازي في النسبة وان المذكور بلفظ العرف باق على عونه ولا يترك
 انك اذا بينت شيئا شئ فللقصود هو اليقين والبيان واما
 بان الارادة في ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالبدل
 حسب الواقع سبق اليقين واثباتها انك تعلم انك غلطت بخره
 ثم بدلت شئ وثالثها انك نسبت البدل فذكرت البدل من غير سبق
 الشك ثم تذكرته ولا شبهة في ان البدل منه في تلك الاقسام ليس
 فيبدل بدل الغلط في بدل العطف لم يكن قوله بوسط واخلاقه وقد
 يجاب ايضا بان المراد يكون العطف والعطف عليه مقصودين بالنسبة
 ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة على تاييد واحد من الاداء
 اعني الكم والتعدد وغير ذلك سواء في القصد ان اولنا اعتبار
 اصل النسبة وفل العطف بلا ولكن اشتراك العطفين بهما مع

نظرة الكلام في هذا البيت
 ان النسب اليه حسب الظاهر هو النسب اليه في الحقيقة لا غير اي يقع غلط
 ولا جازي في النسبة وان المذكور بلفظ العرف باق على عونه ولا يترك
 انك اذا بينت شيئا شئ فللقصود هو اليقين والبيان واما
 بان الارادة في ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالبدل
 حسب الواقع سبق اليقين واثباتها انك تعلم انك غلطت بخره
 ثم بدلت شئ وثالثها انك نسبت البدل فذكرت البدل من غير سبق
 الشك ثم تذكرته ولا شبهة في ان البدل منه في تلك الاقسام ليس
 فيبدل بدل الغلط في بدل العطف لم يكن قوله بوسط واخلاقه وقد
 يجاب ايضا بان المراد يكون العطف والعطف عليه مقصودين بالنسبة
 ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة على تاييد واحد من الاداء
 اعني الكم والتعدد وغير ذلك سواء في القصد ان اولنا اعتبار
 اصل النسبة وفل العطف بلا ولكن اشتراك العطفين بهما مع

سابقا

سابقا في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبارا وكذا
 على تاييد من الاداء وفل فيه العطف با واما ولم لان النسبة في كل
 العطف عليه والمعطف بها على تاييد واحد وهو التردد وبعد اشتراط
 بقا القصد وفل في العطف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدله فاعرض
 عنه بل وقصد التاييد ولم تم الى بامارة لا يحتمل معنيين احدهما
 ان قوله بوسط حكم خارج عن التعريف واخر لما اعنه عن قوله مثل قام زيد
 وعرف لا يوجب زيادة توضيح فكان من تسمية التعريف او لا قصد تمثيل
 للكم ايضا واثباتها انه داخل في التعريف كما ينساق اليه الغرض ويؤيده
 تاخير المثال لكن ليس داخل في المنع والجمع كما مر لظهور ذلك في تعريف الاعراب
 يتوسط بينه الاظهر يقع تكافيه جريدا واذا عطف اي اذا اراد
 العطف اكاد لا بعد الرفع كايعاد الى افعول لا التاكيد انخفض من
 الرفع لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب
 نحو قوله صفوا لها امرأة والمحافظة عود في النصب واعلم ان
 مذهب البصريين اشارة الى ان مخالف القبيلتين لانه اوجب التاكيد
 قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجه الاحتمالي في ذلك ما ذكره
 في تحت النعم مع مرانه اذا لم يجز العطف بعين النصب مثل جئت وزيدا
 واما او اسما قال الشيخ ان لا يعاد العالم الاسمي الا اذا لم يستد
 انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كيقين فانه لا يتصور ما لا بين اثنين فان
 المتبوع غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قامت
 وتنية دالة على المقصود بدليل قولهم بني وبنيك اذ بين لا يضاف
 الا الى المتبوع فلا يتصور عطف المتبوع في خبرك بك وبزيد وان امكن ان يكون

اصل والمخاطبون عطف
 حذف النون لطول الكلام

ان النسب اليه حسب الظاهر هو النسب اليه في الحقيقة لا غير اي يقع غلط
 ولا جازي في النسبة وان المذكور بلفظ العرف باق على عونه ولا يترك
 انك اذا بينت شيئا شئ فللقصود هو اليقين والبيان واما
 بان الارادة في ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالبدل
 حسب الواقع سبق اليقين واثباتها انك تعلم انك غلطت بخره
 ثم بدلت شئ وثالثها انك نسبت البدل فذكرت البدل من غير سبق
 الشك ثم تذكرته ولا شبهة في ان البدل منه في تلك الاقسام ليس
 فيبدل بدل الغلط في بدل العطف لم يكن قوله بوسط واخلاقه وقد
 يجاب ايضا بان المراد يكون العطف والعطف عليه مقصودين بالنسبة
 ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة على تاييد واحد من الاداء
 اعني الكم والتعدد وغير ذلك سواء في القصد ان اولنا اعتبار
 اصل النسبة وفل العطف بلا ولكن اشتراك العطفين بهما مع

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
باعتناء بالاعتناء بالاعتناء
باعتناء بالاعتناء بالاعتناء

للتأني معنى اذ يمكن استنباطه من الجواب يكون سبب الاستنباط معنى لكن
لما كان اجتهاد كاجتهاد بين شيئين ان كان حكمه حكمي كما في الخلاف
يعني ان ليس بالقول في الردة مستندين بالاشعار وبقوله
تسألون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجه اعد هاهنا
النا وفيه ان حرف اللام لا يعمل في الاعتناء الا في نحو الله لا فعلن وثانيها
انه يعلق على مقدر التقدير والابوين والارحام وثالثها بان الواو
للقسم وفيه ان قسم المسؤل لا يفتقر الى ان يفتقر الله الذي تسألون وقسم المسؤل
لا يكون الا مع الباء وثالثها القسم انما يكون لما كيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح
من القسم قوله تعا تسألون لا لفظة الامر بالاعتناء والاعتناء ان حمزة
كوفي والكوفيين اجازوا ترك اعادة الجواب فيه انما يصح اذا لم يكن
القرآن البيع متولدة وقوي الظاهر وقوي كالأعراب في كونه
من الاعمال العارضة له في لغة تأمل لا للعلم وفلا فيه نعم قابلية الاعراب
كذلك لقصد عدم اليقين بناء على ان الاضافة للعدد الذهني
والمحمول اه اعلم انهم جعلوا الجواب على تكرار الضمير جوابا او الشدة وجوابا
آخر فاعتبروا عليه بان الضمير انما يكون تكرار اذا لم يكن له مرجع كضمير دية جلا
ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمير الراجع
الى التكرار اذا لم تكن تلك التكرارات مختصة بحكم وصفه كالتكرار
اذ لو نصب او ففوضاه ولا يجوز ان يكون معطوفا على قاءا وعرفا معطوفا
على زيد حتى يكون من باب العطف على معنى في عامل واحد لا امتناء على ما في الجواب
المقدم فتعين الرفع على ان يكون الاحتمال ان يكون مبتدأ او عروفا على
وانما يذكر هذا الاحتمال الا في قوة الفعلية فيضير بمقتضى عطف

الفعلية

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
باعتناء بالاعتناء بالاعتناء
باعتناء بالاعتناء بالاعتناء

الفعلية على الاسمية بان يكون معناها السببية لا العطف كما في
اذ القيمة فأكبر او يكون معناها السببية مع العطف كالثقاة الناصية
للمضارع لكنها تجعل للمضارع كلمة واحدة وذلك لا يتصل بينهما بالسببية
انما الشيخ الرضي ما صرح به في الجمل التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة
وضمير البتة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان ما ضمنى بها
بعد مضمون الاول متروا ايضا عند الواو او غير ذلك جاز تجرد احداهما عن الضمير
اكتفاء باضمارها وذلك لاذك العطف محمول على امر واحد فنقول الذي
جا فقترب الشمس زيد المعنى الذي يعقب حيث غروب الشمس زيد وكذلك الحال
في ثم واما الواو فلما كان الجواب للطلب لم يحذف فيه الا اذا صاعدت القرينة
على العطف كما هو الذي قام وقعدت عند ذلك في المثالين المذكورين
الشاميين على ان المعنى على معنى من عاملين كخلف الضا واما حذف المضاف
ليقع لكم على منطوق فان مناط عدم الجواز لعدم العامل لا تعدد العوامل
ولذا جاز العطف على معنى من عامل واحد فهذا اي هذا العطف وان
حسب الجواز ان كانت اشارته الى دفع ما قبل في هذا المقام من ان التالي
في قوله واذ عطف على عاملين مختلفين لم يحذف من ان المقدم وان لفظة
اذ وصفية لا تصح التحقق فكيف الحكم لعدم الجواز وان الصواب بان
نقول ان يحذف العطف على عاملين مختلفين وما صرح به في ان العطف بحسب الظن
تحقق التحقيق بحسب الظن لا ينافي الاشياء بحسب الحقيقة وعل التكرار في العدد
غير الصواب للبالغة في الامتناء كما قال ان ذلك العطف وان كانا بابتا بحسب الظن
لكننا حكم باشتاء القيام الدليل الجلي وهو قيام من مقام عاملين وكذلك
ان نقول ان المراد من قوله واذ عطف واذ اريد العطف مع ما يندفع الاشكال

المذكور

لكن يتجلى عليه ان عدم الجواز لا يثبت على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير
 عدمها فلا فائدة في التعليق لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ رضي
 ان مذهب المتقدمين في ان الاصل ان العطف على معولي عام لا يوجب جازا الا
 الفصل بين العاطف والمجرى نحو زيد في الدار والمخرج فانه يتبع اتفاقا
 للفصل بين العاطف الذي هو كالجزء بين المجرى وان مذهب سيبويه والفراء
 المنع خلقا واما الناحية فهم يوجبون ان تقدم المجرى في العطف عليه
 ويتأخر المضاف الا في قوله ثم يأتي للعطف على ذلك الترتيب وان لم يكن على
 هذا الوجه لم يجز في الدار والمخرج عرفهم من استند على عدم الجواز لعدم
 استحقاق الكلام واوله لان المخبر به في الاول مؤخر وفي الثاني مقدم وللص
 استند بان ذلك العطف خلاف القيد فيجب الاقتصاد على عدم السماع وهو الضابط
 المذكور انتهى ما صدر من هذا التفصيل يظهر في كلام المصنف اولا ولانه
 نسب المخالف الى الفراء وذلك غير صحيح لانه واقف بسبويه واما ثانيا
 فهو المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجزوا الا فيما استشهد به وليس كذلك
 لا المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليها واما ثالثا فانه لا يستند
 فاصح الضابط وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار
 في جميع الراء عند الجمهور الا في نحو في الدار انه فانه يتبدل لعدم الجواز
 بالجواز والمخالف بالوافقة خلاف سيبويه فانه لا يستثنى
 بل يجليها على حذف المضاف حتى يكون باب العطف على معولي عام واحد
 التأكيد بالهزة وبالواو اعقب به العطف لان العاطف وهو
 ثم والفاء يراى في التأكيد اللفظي كما يقال والله ثم يقال والله وكقول
 تعاكلا سوف تعلم ثم كلا سوف تعلم وقوله ولا تحسبوا الذين يفرعون

بما أتوا

في قوله
 ثم والفاء
 يراى في التأكيد

بما أتوا ويجوز ان يحذفوا عالم يفعلوا فلا تحسبوا بعبارة اي حاله
 فقولهم امر المتوكل في النسبة او الشئ كقولك شاك في العلوي او في باب العلوي
 اعظم من ان يوصف وادعى في الفراء في باب الفرق في النسبة تمييز
 عن الذات المذكورة او كما هو في القدره وكما اراد الله تمييزا عن الذات
 المذكورة او كما الامر بغير الشئ او عن الذات المقيدة او كما في الشئ يعني
 يجعل ماله اي حاله المفردة من طريق طرق الدلالة كما ان نفسه في غير
 مفهوم من زيد وكان الامانة مفروقة فاجاب القوم كلامهم لانك اشرف بالقوم
 الى جماعة معينة فيكون مقبولة في مجموعهم اي كونهم بسبويه او بسبوا
 اليد ولذا اطلق النسبة ^{بما تعلق النسبة اليه} وذلك الدفع يكون بتركيب اللفظ لا بالتركيب
 فانه غير نافع لا قصد به من دفع العطف او دفع فتن العطف فانه اذا
 قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على المذكور
 عمرو وقس عليه صورة الاولى ^{بمع العطف} بذلك كله واجمع الى ان الشرح رضي
 اعلم انهم اذا ارادوا الوجهة والاشتمالية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل
 لم يضيفوا اللفظ الدالة على هذه المعاني في رجل واحد ورجل اثنان
 ورجل جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة او اربعة الى غير
 ذلك واما اذا ارادوا باعتبار نسبة الفعل ضافوا اللفظ الدالة
 عليها اللفظ جميع فان اغلب قطوعه عن الاضافة وهذه اللفظ باعتبار
 هذا المعنى على ضرب من بعض ما يحكى الامم من اهل المال وهو هذه
 فقط وبعضها لا يحكى الا تابعا على انه تؤكد وهو كلامه اجمع ومثرفاته
 واضافة ولا يحكى الا تابعة مضافة في التقدير على اي المليل وبالنسبة
 جمعاً وجمع مالم يعل على قلة وقد يضاف اجمع ايضا ظاهرة فيمكنه يمكن ثبائه

بان يكون المضاف اليه مقصدا
 من قليل

ثلاثة مما القوم باجمعهم بخلافه فانه يؤكد بها مع الباء وبعده واما
 جميع فربما يجمعون يستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة
 حالا واما مضافا غير تأكيد بليل العالم حتى تجميع القوم واما مضافا
 تأكيد وهو اقل مما القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تأكيد مرة
 حالا وكذلك ثلثة واما قولها قول حاشي القوم ثلثتهم ولا يؤكد بثلاثة
 واما انها الابدان يعرف الخاطبة كية العدد قبل ذكر التأكيد واللام يكن
 تأكيد اجلا الوصف حاشي جهال ثلث اما البدل والعطف فقط
 فوجه ما به كن في افراخ بدل الكل اصبحت الى سببه وهو ان البدل منه
 في حكم النسخة فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لثنا فيهما واما دلتها
 توسيع شمولها الى وكذا ينبغي ان يقال واما دلتها الكشف والتأكيد
 مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة انها خارجة بقول في النسبة
 او الشئ لانها لا يقر امر النبوة لافي النسبة ولا في الشئ وهذا
 انظر قال السيد الشريف قدس سره في حاشية الرضوي قال المصنف في افراخ
 الصفة المركبة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر النبوة لا يتحقق بدون
 الدلالة على معنى النبوة لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة
 فيها على النفخة اصلا وايضا ان واحدة لا يقرر معنى نسبة ولا شئ
 ثم اعترض بانه واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلوله للنسخة
 واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصد ان يقرى اعترض
 الشيخ الرضوي على هذا الخراب بان المدلول اعم فان اجمعوا في قوله جاء
 الرجال اجمعوا بقر مدلول الرجال ضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين
 في الخي يفي ان لا يشتد منهم احد مدلول اللفظ حيث كونه جميعا جمعا

معرفا

معرفا باللام المشار بها الى معنيين لمدلول اصل الكلمة وقد مر
 بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متفقين بالفعل في حالة
 واحدة خلافا للرجاء والبرود كما قال في قوله تعالى فسجد لللائكة كلهم
 اجمعين ان كلهم قال على الاحاطة وجمعون على ان السجود في حالة واحدة
 وهو لفظي ومعنوي لا يجب ان يؤكد النكرة بالتأكيد اللفظي الا اذا كانت
 تلك النكرة محكومة بما لا يؤكد باللفظي مطلقا عند البصريين واما الكوفيين
 فيجوز في التأكيد بكل واحد وجمع دون منفرد وعند اذ كانت النكرة معلومة المقدار
 كدعهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضوي ذلك ليس بعيد اي مكررا للفظ
 الاول او ما به تكرر اللفظ الاول قبل جازا ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي
 راجعا الى المعنى المصدق للتأكيد بطريق الاستدراك ولا يخفى بعده اعترض
 عليه بان صاحب الفصل ذهب الى ان يزيد في قوله يارب يارب جازا ان يكون بدل
 مع صيغة اللفظ عليه واجيب بان يزيد يحذف ان يذكر على انه مقدر كاهل الطوارق
 يكون تأكيد افعلا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم
 بدلان يقصده ذو غيره وذكره تا نيا بهذا الطريق ويحذف يكون زيد الثاني
 بدلا واما ان يكون شئ واحد مقصودا او غير مقصودا بحسب قيتين
 او كما يدكر المراد في اعترض عليه بان الكنع واخوه مرادة لاجمع فيكون تأكيد
 لفظيا مع انه عطفها للمعنى واجيب عنها بان لا ينسب المرادة وكونها
 بمعنى اجمع لا يستلزم المرادة لانه ان يكون ذلك طاريا بعد ضم اجمع والمراد
 ليست الاجسب الوضع ولتكن سلم المرادة فلا يخفى انها تأكيد لاجمع بل
 هي تأكيد لما أكد به اجمع واما قول المصنف والكنع واخوه اساع لاجمع ليس
 معناه انها تأكيد بل معناه انها اساع لها استواء لا يخفى انها لا تستعمل

بافتراق الصبر في كل وكذا في جميع او الجمع غير جمع
المذكور السالم فلا لا يوثق وجمع في جمع الكون او ما يجتمع به
وهو ما سوى جمع المذكور العاقل خلافا للاندلسية فاذ جمعوا اذ كانا مكررا كرجال
ولا ما جبه الى اذ في افراد قبل الراد بقوله ذوا اجزاء ذو استعداد
يعني بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد لان الكل سالم
يلحظ افرادة مجمعة جازان يلحظ افراد الكل مجمعة ولو ان الحكم على كل
واحد واحد من افرادة كالدهر البيض والديار الصفراء جاز على ذلك
ايضا وهو نوع الحكم على كل فرد مع ان الحكم عليه هو مجموع كقولك زيد انسان
وكل الاشياء اى مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق في الطوحي
يصح اترافها مسأ او كلما اى افتراق مسأ وافتراق حكم والظ
ان لا يكفي الافتراق في هذا الافتراق الحكمي لكانت اجزاء يصح
افتراقها مسأ ولم يصح افتراق حكمها واما لما لم يصح تاكلينه بكل
واجمع فالمعياد الافتراق الحكمي مثل اومت القوم كلهم واشتريت
العبد كله قال الشيخ رضي قد يكون شيئا اجزاء يصح افتراقها مسأ
وكلما اشتريت العبد فاذا اكد بكل رفع الاحتمال الاول لا الثاني
لا الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل القصور فاذا اردت رفع
الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبد بخلاف ما يردك
القول عليه يعني ان لا يصح اختصم الريان كلاهما خلافا للمبروفانه
فجوده وهو لا القليل والسياء واكتع واشواه اساع لا جمع
اذ اردت الجمع بين الفاظ التأكيد وكذا غير ذلك فتريد ترتيب المنى لكن
يناقش في تأخيرها بضمع عن اتباع فان الرخص وهذه ذهب اليه وتبعه

او بالمتبع لا حتى ذكر لم ذكر جسيمة كونه مبدلا منه او متبوعا بل جسيمة
 كونه غلطاً واذ كان البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذ كان
 نكرة مبدلة من معرفة فالتفت قال الشيخ الرضوي ليس كذلك على
 بل هو في بدل الكل ثم نقل عن علي بن ابي حمزة ان النعت اذا استفيد من
 البدل ما ليس في البدل منه قوله تعالى بالرواد للقدس طوي اي مقدس مرتين
 فلا يكون المقصود انقص نقل عن المصانعة جعل هذا وبها لتوصيفه بدل الكل
 واما في توصيفه بدل البعض والاشتمال فقد قال لانها لا بد فيه من ضمير
 يرجع الى المتبوع ليعلم ان بعضه او ملبسه فلو كان متصلاً كان مفرداً ولو كان
 منضمماً لكان موصوفاً ومضمر في نحو زيد في نفسه ايهم قال الشيخ الرضوي
 انما يصح بذلك اذا تقدم لفظا الزيد في قوله تعالى في هذا المقام الزيدية و
 نحو زيد ضربه اياه وهو تأكيد لفظي للرجوع الى الشيء واحيد قد انفقوا في مثل
 اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تأكيد فكذا هذا انتهى حاصل كلامه ان
 البدل يفيد ما لا يفيد الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيد الاول
 قلنا ان البدل يفيد ههنا ان ما سعى ان ينسب اليه الفعل لا يزيد كما
 اشترى اليه في قوله ياريد ياريد لان الضمير التكميل والمخاطب اليه قبل ولانه
 ان يكون شئ غائبا او مخاطبا او متكلما او في بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز
 ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر مع كونه مدلولهما واحداً فلا يفيد
 زيادة على ما يفيد المبدل منه وفيه للفروقي متغيران غاية ما في الباب
 انهما متحدان بحسب الذات فان الالف فيها مفقود فيفيد ما لا يفيد
 المبدل منه وانى على باق وبراء عجباً نقباً الدباء بشت ريش
 والحجفاً لا غرو نقباً سوده شده ماى ان كافي كذب يقال عيني

فاجرة
 في قوله كاذب اعدا است

عطف

حسينات

فاجرة ان جعلناه بمعنى للستوى ضمن في معنى العمل لانه ذكر في هذه
 المبنى لفظ المبنى لا يقال جاز ان يكون المبنى المأخوذ في التعريف معلوماً بغير
 الوجه الذي اراد كسب لانا نقول لا اعتبار بهذا الاحتمال والالتماس الا عتراض
 على تعريفه بانه تعريفاً شئ بنفسه والظن ان السرف في ذلك ان اللفظ حقيقة
 في مسماه مجاز في غيره فلو اراد بوجهه لا يفيد من كذا جاز والامر غير
 اللام لم يقل ولم يخاطب كما هو المشهور لا امر المخاطب اذ كان مع اللام
 كما مر بالادب بالشارية المعنى في تعريف العرب هو هذه الكلمة لا العكس
 لانها اتم من الشارية وهي كافية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات
 البناء ولقد فصل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبنى الاصل كلمة
 معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب الفصول لكن بشرط ان لا يعارضها جهة
 مقتضية للعرب كإضافة اي الموصولة وبهذا الحق ان دفع ما يجبه
 عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة للوجه بطلانه ولا مناسبة
 مؤثرة للبناء لاستلزام الدور ولا مناسبة قوة لاستلزامه التعريف المحل
 لللفظ مرات ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المرات اما بتضمن
 الاسم معنى المبنى الاصل حقيقة لا نوعاً فلا يلزم بناء التثنية لأنضم الى الواو
 المضاف وهي لا مقتضى كلمة او ههنا المنع للقول لا للشك فلا ينافي
 التعريف قبل اي شق يدخل عان في قولهم عان صوت العرب اجيب بانه
 غير مركب كما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما سئل
 به الصيا ولا ما يرقبه العرب من حيث لانه ليس كلمة فلا يكون معرباً ولا بناءً
 والقاب عموماً من البناء باللقاب دون الانواع لعدم اختلاف
 اثرها اي القاب المبنى من حيث هو اذ افره وسكونها والقاب البناء
 اثارها

لان الزيدان في قوة زيد وزيد

المصروف من المبنى من حيث علامته يعني القاب حركة واخرة وسكونها والقاب
 علامة البناء التي هي حركة وسكون الضم والفتح والكسر وانما اخصر الجاز
 لا المبنى قد يكون مع الالف والياء نحو باريدان ولا جلابين ولا يطلو عليهما
 الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا
 قال الشيخ رضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الالف الاعرابية
 حقيقة وكذا في الاعرابية مجاز تسمية للنائب باسم النوب ضم وفتح
 وكسر ووقف سمي الضم ضمما لخصو له بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح
 الفم في التلقظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلقظ به والوقف
 وقفا لتوقف النفس على الجري وبالمعنى يطلعون الرفع والنصب
 والجر على الالف البنائية والاداء انما الارض لما قبل من ان كلامه يدل
 على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى ولعل فهم ذلكا لاقتصار من قوله
 القاب لالتقاء الشئ فخص به فعلى ذكر الشارح كما مضاه ان تلك الامور القاب
 حركة المبنى لا يخصصها لانهم كثيرا ما يطلو بها على الالف الاعرابية
 ويطلعون السكون على الجزم بخلاف الحركة حيث قال بالغمزة رفعا قد ينشأ
 به بالفرق بينهما هو البناء وما ليست معه والكتابات الاولى ان يقول
 وبعض الكتابات لبعضها معرب كفلان وفلان والاصوات
 قيل انها ليست اسما لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء
 المبينة في البناء فلذلك عدها منها للضم وقدمه على سائر المبنيات
 اذ ليس في شئ من اعراب ولا نزاع في بناءه وليس فيها فيسما الا لبيان
 وعلة بناءه احتياجا الى مضمون تقدم مكنى عنه ما وضع اي اسم وضع
 فلا يخرج النقص بمثل ذلك من حيث انه مستعمل فيه ان ايا في اياي

مثلا ضمير

مثلا ضمير على القلي المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم
 بل للمكتفى عنه من قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والقييد وانما يفهم
 تلك الحشيات من لواحقها اللهم لان يقال ان ايا يلزم ما تلك اللواحق
 فهو باعتبار تلك اللواحق موضوعا لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك
 لفظي وتلك اللواحق لتعيين الازد ولكن بعيد ويخرج بهذا القيد القيد
 يعني قوله بلفظ التكلم والمخاطب وانما لفظا التكلم والمخاطب موضوعا للمفهوم
 وبقيد الخيشية هناك يخرج زيد والمخاطب بها والمخاطب بها للمتكلم وانما ليس زيد
 عن نفسه زيد وقيل عليه حال المخاطب وانما المخاطب وكذا يخرجها عن
 فسر قايما وضع للمتكلم بقوله ايا بالضم والمخاطب لان
 الكتابة وقال بهذا خرج لفظا التكلم والمخاطب لانها موضوعا
 صفة وصيحا لعل الازد بالسيوة الخيشية اشتقاقية فلا يزم ان لفظا
 انما موضوعا للتكلم والمخاطب من حيث انه مخاطب ولهذا يقول يا نعم
 كلامه نظر الى اصل المأزى وهو ليس زيد زيد ضرب ولا هو زيد ضرب
 وانما جاز يا نعم كلكم لان ياديل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم
 ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل ان اريد الموضع بطريق الكناية
 فخرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله بعد اطلاقه للبناء على ذلك التفسير قلنا
 لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل وكذا فلا بد منه لافرام الازد بالتقدم
 اللفظي الى العلم ان تفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى
 او حكما من اسما الذي حقيقة لافرام اسما المقيد حقيقة لكن لما لا يقتضيه
 الاصل هنا ببناء التقدم جعل من اسما به هذا الذي اعتراض الشيخ رضي
 بان تقدم التقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديري فلا يزم فان عاده جعل اللفظ

فانما ليس موضوعا للمتكلم
 والمخاطب بها والمخاطب بها للمتكلم
 وانما ليس زيد
 عن نفسه زيد وقيل عليه حال المخاطب
 وانما المخاطب وكذا يخرجها عن
 فسر قايما وضع للمتكلم بقوله ايا بالضم
 والمخاطب لان

او الموضع فيها بطريق الكناية

فسمي التقديم كما في باب حكم العرب وبيان الاعراب بل نقول لقال انيقلا
 لا معنى لان جعل الحكمي من اقسام التقديم حقيقة بناء على تفصيل لا جعل
 للضوء الذهني وعهدت قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا نقول في ان الحكمي
 هو الذي جعل العهد في حكم الذكر واما التقديم فحقيق لا حاجة فيه الى جعل نعم وذكر الحكمي اي
 هو جعل الضمير اربعا الى المفسر الذي بعده اصبحت الى محله في التقديم بان يقال لان جعل نعم
 مثلا عند التقديم بحكم وضع الضمير واقتضاه فانه يقتضي لانه تقديم الحكمي
 لكن قد يقال وضعه مقتضاه لغرض اما مضمون بلفظ بعينه سواء
 كما يطبق النظم او الالاتيم ومنهم من يصرح بالاول وجعل التامر باب السباق
 والاول اظهر كقوله تعالى اوتوب للنبي وكقوله حتى توارت بالحجاب
 اذا يغشى يد على نور الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السباق
 والظاهر ان لم يرد اللفظ من لفظ واحد فكأن مقدم من حيث المعنى
 انما ان يقال من حيث اللفظ او من حيث الكلام السابق على الضمير بل يطول
 او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضمير وتنبه فارجية كما قال الشيخ الرضي ما يفهم من
 قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وان النزول في ليلة القدر التي هي في
 رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله يع شجر رمضان الذي انزل فيه
 القرآن وكذا الحال في ضمير نعم جلا واما الضمير في باب التنازع فلينظر
 عن الكراوف حذف الفاعل فالمفضل الفاعل للتفسير المستقل
 بنفسه في اللفظ بلست الفاعل لقيام مقام الطامع اعرابه للاختصار
 لا مانع ان قلت من التنازع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا
 لا يقع اذ كان المضاف الى ضمير مع ان الفصل بينهما مطلقا فتصح الاول
 ضربت وضربت قبل الاولى ان هو ضربت او اضربت الى ضربت ويضرب

ليكون

ليكون ايراد النوع المنفصل مستوفاة ويمكن ان يحاج عنه بان المراد بضرب
 صفة المنفصل المعروف ما ضياعا او مستقبلا او بان للضمير التفسير لا
 مستقبلا العدد فان قلت في ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها للتأنيدهم
 ان الاختلاف مستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اول خبرنا بتدريج
 الى ضربت قبل ان يمدحكم للاسقاط فيعلم ان لا ينفصل ما بعدها في الحكم
 اصيب بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربت وضربت
 فيكون الى للاسقاط فيعلم وانما بدأ بالضمير فيكون بالفاء
 ليخبره عن الراء في رايه اسلوب الترتيب انا نحن قد تبدل خبرها
 في هنا وقد عجزت في ما نادى قد يمكن قوله في الرسل وهو عند البصريين
 همزة وثوب والالف مبدية للوقف وفي الضمير انت الى انتن هنا ان اجماعا
 قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكاملة اسم وقال
 بعضهم ان انا هو الضمير وان عماد كان لواحق اياك واضارة ضمير عند
 الكوفيين واما عماد كثرهم وضعوا للضمير لفظين يلا على سنة لان
 المشاهدة على شاهدة على الفرق واعطوا الغائب حكم المخاطبة وذلك
 مبني على تعاقب الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على الرفع المنفصل
 كقولهم خاصة قبل حال من ضمير فاعل يستتر والتا للبالغة او مصدر
 كالكاذبة مستتر بخبره اي اخبر بالاستمرار خصوص ما والجملة معترضة
 التي وضعها للاختصار واللفظ في هذا البناء الاختصار اما اول فبما قد
 المعاني القصصية للارباب في مدلولها التلويح بما هو الاعراب واما ثانيا فبما قد
 الخوف وهي في الفصل ظاهرة ولما في الفصل فلا تترك اذا عتوت عن نفسك
 وعن غيرك باسماءها وحيث غالبا ان الضمير اقل من فاعلها واما ثالثا

وهو الاستعمال في الاربعة
 او في الجواب او في تعقيب الكلام

فانما اذا قلت زيد مثلاً النسر على الخاطبة زيدا العالم والمجاهل فيهما
في تعيين المراد الى قولتي واذا قلت انت وانا او هو بعد سبق المراجع لم يجز
الى قولتي يزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المسترلانه
اعترفي المنفصل البارز في المنفصل استتار الفاعل للمسترلانه
الصوت واللفظ ولا ادري مني مقولة هو للمتكلم صفة للمضارع
مطلقا اي مطلقا او استتار مطلقا والظا مطلقا الشارح مطلقا
بيان للمتكلم وكذلك في قوله وفي الصفة مطلقا وفي الصفة مطلقا
باعتبار الصفة هو الوصف ولا يستلزم المنفصل الا ان يحصر صور الانفصال
به فيما ذكره لا الصفة الواقعة بعد حرف النفي او في الاستفهام اذا كانت عاملة
في الضمير الفاعل يجب انفصاله عما قام به انه وذلك لفاعله احد جملتين
فاعتني بزيادة وكذا فاعل المصدر لا تغفل عن المنفصل اللام في وقت
اول الاجل اذا الاتصال انما يكون باخر العامل لا الضمير المنفصل كاليوم الاخير
مفعول فادرك ان يكون قبل عامل كذا مؤخر او محذوف فاعلم ان يكون كالجذر الاخير
او بالمنفصل من باب ما وقع تابعا تأكيد او بدلا او عطفا وكذا ما وقع
بعد ما للصفة للشك في اول الامر كما في اما انت او زيد وكذا ما وقع
ثاني باي علم واعطيت اذا كان الاتصال يوجب التباسا بالمفعول الاول
اما اذا لم يلتبس فالانفصال في باب اعطيت او في الانفصال في باب علمت اول
لفظ قال الشيخ رضي الله عنه في ضرب زيد اياك فانه لا يجوز
ذلك مع الفصل اذا لا عرف فيه لافرك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه
بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان التقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد

وهذا الاصل انما هو المنفرد والاول
انما هو المنفرد

انما لا يستعمل بدون التأكيد

او انما لا يستعمل بدون التأكيد

او انما لا يستعمل بدون التأكيد

يكون ذلك لانتفاء الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه
نفي باي صفة جرت يعني الجري ان يكون نعتا او حالا او صلة او ضميرا
انقصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف وما ضربك الا انا
وكذا انما ضربك انا ولكنه تأكيد لانهم لا فاعلا له وهذا هو تحقيق الشيخ
الذي ولقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو
في الافراد او في معنى التثنية والجمع وفي التذكير او في المذكر وهو التانيث فلا
لبس سواء كان محتملا للضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكر فان اتفقا في الغيبة
ايضا فاللبس حاصل سواء كان السند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس فان اختلفا
في الغيبة والظا والمكمل فاللبس مشتق في جميع الافعال الا في غيبة المضارع
مع الخطاب وفي غايته مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا ويرتفع بالتأكيد
واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاضمار المذكور ويرتفع بالتأكيد
فلما رفع الايمان بالمنفصل اللبس فهذه الصورة طرد البصيرة في الجميع
سواء كان هناك لبس ولا سواء كان رفع اللبس او لا واما الفعل فقد اختلفوا
كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت
فان قلت ضمير المفعول في انما زيد ضاربه يرتفع اللبس فلم يكن جواب قلنا
لما كان هذا الضمير لم يربط به لمجرد رفع اللبس وكانما يجوز حذفه خيفا لا ليل
على تقدير حذفه فاني لمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه واذا اجتمعا
ضميران ولم يكن ما تغني عن الاتصال احتوازا عما اذا تساوى بالاسبوب
ان كانا غايين جاز الاتصال وهو في كثر الانفصال اكثر وان لم يكونا
غايين لم يجز الاتصال واجاز المبرد قياسا على الغائب للتحريم غير تقديم
احد المتساويين فيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربك

اضافة المنفصل الى الفاعل كمن ضمير
المنفرد بان على عالم او يكون منصوبا
من غير ضمير وانه منصوب فالايد طرد

ارفاع على حسب المعنى كالمفعول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح
 بالفاعلية ترجيح في اللغة لا في اللفظ وجوب الانفصال باعتبار البناء
 في اللفظ فيلزم انفصال النقرة ولا الثاني اشرف الاول كونه ارف
 فيما نفي كونه متعلقا بما هو في وحكي سيبويه اي عن النحاة وقال
 انما هو شئ فاسق ولم يتكلم به العرب فهو مفعول في غير موضعها واستجد
 المبرد مذهب النحاة فلكل خيار لا يمتنع في جهة الاتصال والانفصال
 باعتبار عدم الاعتداد وبسبب ان لا متعلقة في التعلق بما هو اشرف
 منه وصيغته من جملة بالاتصال وان شئت اوردية منفصلا
 قال الشيخ رحمه الله والانفصال في باب غلت اقل من الانفصال في باب اعطيت
 لا لفق الاول في باب اعطيت فاعلم ان حيث يقع في الثاني اتصل بضميره
 الفاعلي وفي مفعول باب غلت اليك المبتداء والخبر وفيما الانفصال
 لا كما في الاصل خبر المبتداء ان قيل ان الانفصال خبر المبتداء باعتبار ان عامل
 معني وقد انتفى به وجود الناسخ فكيف يصح ان يقال فلنا هو معدوم متعلق
 ثابت معني والناسخ عكس ذلك لا الناسخ في الحقيقة قيد للخبو فان فوك
 كما زيد قائما في معني زيد قائم في الزمان لا كونه ما يولد ولا مبتداء عنه
 المجرور او فاعل فعل محذوف او مفعول بالولا والوجه الثلثة تقتضي الانفصال
 لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير التكلم غير فاعل كما قلنا وذلك لان
 للارد بقله لولا ان هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقله الى اخره من اوله
 الى اخره فيشمل ضمير التكلم لكن غير الاسلوب لما ذكره قدس سره
 وعسيت اني انما لم يقل لولا ان وعسيت الى اخرهما الاضلاف
 الضميرين بالاتصال والانفصال وانما يختلف الضميرين اولى لولاك

انما هو شئ فاسق ولم يتكلم به العرب فهو مفعول في غير موضعها واستجد المبرد مذهب النحاة فلكل خيار لا يمتنع في جهة الاتصال والانفصال باعتبار عدم الاعتداد وبسبب ان لا متعلقة في التعلق بما هو اشرف منه وصيغته من جملة بالاتصال وان شئت اوردية منفصلا

وعسك اعتبر لها غاية واحدة وذهب سيبويه الى الاول في هذا
 للعام اي مقام الضمير اتصالا خاصة فانه سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات
 مع بعضها حال كما ان لدن يحاكيها بالاضافة والاعادة ينصها
 قال الشيخ رحمه الله في نظر لانه الجاء الى ان يكون لانه لا بد له من متعلق ومتعلق غير
 ويمكن ان يقال متعلق جوابه اذ معنى لولاك هلكك انتفى هلاكه بوجوبه
 فالافق يصف فيما يولد ولا يولد نفسه اثني عشر ضميرا وسبويه بين النحاة طين ولها يقيم التضييق
 في نفسه ويرجح ان التقييد واحد لتقارب في المعنى لا لمتاهة الاطلاق في اثني عشر ضميرا
 والاشفاق في راي جاني لعل عسى فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا
 البتة والغالب في ان يكون مع ان الرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل وكون
 الرعاية ويسمى ايضا ان العاد لا العاد كما يحفظ السقف غير السقف كما حفظ
 ذلك النوع من الكلمة غير الكسر اي يا المتكلم اعلم بغيره بغيره ليقول
 اي ليحفظ عما هو استلزامه كسرة في اخر اجزاء الكلمة غير عارضة
 لا التثنية الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل المرفوع في الاصل علامات
 في الجمل الفتح وكروا ان توجد فيه ما هو استلزامه وبعبارة اخرى
 كروا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاموال علامة له وفي ذلك مبالغة في لقراء
 والقييد في الوردية لها في عطاء وفي يعطيني اما الطرف الباب وكرو
 الكسر كما في عصاي او قاضي وتركها في عصاي لعلها على لعل
 وهذا تسمية نون الوقاية لغير ان اضافته من باب اضافته السبب الى السبب
 ولك ان تقول ايضا من باب جعل شئ عيا كغزير الاعراب سواء كان من اضافته السبب الى السبب
 معنون الضمير او نونا التأكيد ولم يكن مودها وانما جاز قيام نون
 الاعراب مع نون الوقاية وذلك النون لأن نون الاعراب تكون الوقاية

انما هو شئ فاسق ولم يتكلم به العرب فهو مفعول في غير موضعها واستجد المبرد مذهب النحاة فلكل خيار لا يمتنع في جهة الاتصال والانفصال باعتبار عدم الاعتداد وبسبب ان لا متعلقة في التعلق بما هو اشرف منه وصيغته من جملة بالاتصال وان شئت اوردية منفصلا

انما هو شئ فاسق ولم يتكلم به العرب فهو مفعول في غير موضعها واستجد المبرد مذهب النحاة فلكل خيار لا يمتنع في جهة الاتصال والانفصال باعتبار عدم الاعتداد وبسبب ان لا متعلقة في التعلق بما هو اشرف منه وصيغته من جملة بالاتصال وان شئت اوردية منفصلا

في ان لا يفتي لها لرواها بالنسبة الى الكسرة العارضة للباء فانها

الزم لانها جزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة وانت خطاب

عام وقوله مع الذين فرق لقوله خير يعني ان وكما في هذا التفسير

على انه عمل التخصيص على نحو الجائزين سواء كان التسوية اولاد ذلك

لان قوله وافترنا عام يشمل ليت ولعل ولان ذلك مع الباء في المشهود

رجحنا الذين وكان يحمل التخييل على التسوية كما يشاء الى الفهم ويجوز قوله

وافترنا عام سوى ليت ولعل بعينه ذكرهما فيما بعد وهو في ذلك ان تقع

الحرف في فاء ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكر مع ليت للمحافظة

على التماثل البناءية هذا في غير التثنية واما في التثنية فوجه ان كسرة

المكتوبة مغايرة لكسرة في الاعراب او انها لطرد الباب

في ذلك قال الشيخ الفصحى لم يحفظوا على الفتح والضم اللامين في التسوية

يقال في ذلك بالضم كير وفي الجارة كى لا فكروا بعد الكلمة على الاسما

المكتوبة ويقربها الى الالفعال المبينة على السكون والفتح والضم يربطها الى

تلك الاسماء من ههنا يفرم ان التحريك عارض في المضارع مع النون مخفية

انه فعل لا فرم حيث ان حركة آخره حركة بناءية وكذا التحريك عنها في الحروف المشبهة

بشيء ما بالفعل وقد صرح بذلك التعليل تحذف اعراس النونات في

تقليد ليس في ذلك الاجتماع فونين كما في لعل فانه في لغة اجتماع الهمزة

اوليس الفاصل بين اللامين الاحرفا وهذا ويجوز ان ليت

المشهور فيه ان النون لازمة الالضمة الشعر وتوسعا بين

المبتداء والخبر الظاهر بقوله ويقع بين المبتداء والخبر ففقد خبره ويجعل

ان يكون بين التأكيد واما احتج الى التأكيد لاهل المبتداء والخبر

ان لا يفتي

ما أصل انت خير
في ان معاصية
النون الاعرابية
في المضارع مع يا
المستعمل

في ان لا يفتي بها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل تحذف اعراس النونات في تقليد ليس في ذلك الاجتماع فونين كما في لعل فانه في لغة اجتماع الهمزة اوليس الفاصل بين اللامين الاحرفا وهذا ويجوز ان ليت المشهور فيه ان النون لازمة الالضمة الشعر وتوسعا بين المبتداء والخبر الظاهر بقوله ويقع بين المبتداء والخبر ففقد خبره ويجعل ان يكون بين التأكيد واما احتج الى التأكيد لاهل المبتداء والخبر

ان لا يقع بينهما فصل قبل العوامل وبعد ما اعترض عليه بان القول

اذا دخلت عليها لم يبقا مبتداء وخبر فكيف يصح قوله يسطوي المبتداء

والخبر قبل العوامل وبعد ما اوجب عليه بان فيه جمعا بين الحقيقة والجاز

وذلك جائز عند المصوبان في مجموع الجاز بان يرد بالمبتداء مثلا الخبر

الاول من الاسمية والخبر من التسمية وان المبتداء على حقيقة ما لا نه من

قبيل ريت هذا الشاب في شبابه وصباؤه وانه حقيقة وفيه نظر لان

في الحاضر لغو في الغائب محتمل وهذا في الفقه على ذلك مسأل وما نحن فيه

ليس قبيل الوصف بالحاضر في قبيل الوصف الغائب فنظيره ريت شابا

في شبابه وصباؤه لا ريت هذا الشاب في شبابه وصباؤه

انما في الفصل بما هو في صورة الضمير لا غير صالح الا في وصف وانما اخصر

صورة الحق لينااسب الطرفين اعني المبتداء والخبر مطابق للمبتداء

ليشاكل وقد جعل مطابقا للذي كان قبل ان تذكير الضمير في اللفظ ما هو باعتبار الخبر

وتكلمنا خطابا وغيبة بما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضره لقيام مقام مضان

غائب يسبق فصلا عند المصربين وعما دا عند الكوفيين لكونه حافضا لعدا

حتى لا يسقط عن مخبئية وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل

علة غائية للتوسط فيكون قوله يسبق فصلا جملة معترضة بين الغاية والغيا

وانما يجعل علة للتسمية لاهل الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان

للقصود في التسمية يقال لا يفصل او لا فاصل وانما كما يفصل لا متناع

الفصل بين الصفة والموصوف وبالوضع هنا قبل مجيء ان يكون

ان يكون الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترك ذلك الاشتراك لثبوت

الابتداء في المبتداء والخبر اذا كانا كذلك في قلت انما العيب وادرك لاهل الصفة الفصل

في ان لا يفتي بها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل تحذف اعراس النونات في تقليد ليس في ذلك الاجتماع فونين كما في لعل فانه في لغة اجتماع الهمزة اوليس الفاصل بين اللامين الاحرفا وهذا ويجوز ان ليت المشهور فيه ان النون لازمة الالضمة الشعر وتوسعا بين المبتداء والخبر الظاهر بقوله ويقع بين المبتداء والخبر ففقد خبره ويجعل ان يكون بين التأكيد واما احتج الى التأكيد لاهل المبتداء والخبر

تفيد التأكيد فان تركه زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم واذ كان تأكيداً
يلزم ان لا يقع بين التكرارين لا التكرار لا يؤكد والظان يقال انما استرط
ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى فلا القيل وما هو على فلا القيل ينبغي ان
يقصر على مورد السماع الجازم في وقوعه قبل المضارع لقوله تعالى وكلاؤك
هو نور واعترف عليه بان محتمل عليه ان يكون مبتدأ او تأكيد كما في قوله تعالى
هو ضحكوا بالكر وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظالم المضمر وفي نظيره تأكيد المصوب
بالرفع والادب بان تأكيد للمضمر المتكفي في الفعلين لكنه قد تم المحصر كما في الاعرف
وليس ذلك بالحقيقة احتما لا اوله 8 مبتداء عند المحققين ولا هو
عند الخليل مستقلة بقوله لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي وبعض العرب الخليل
يجعل مبتدأ وبعضهم جعله تأكيداً لما قبله وينبغي دخول لام التأكيد عليه
فان لام التأكيد لا يدخل التأكيد وسقدم قبل الجملة تلك الجملة ضمنية
اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتداء فانه 8 يجوز ان يكون
فعلية لقوله تعالى فانها لا تعي الابصار ولا يبعد هذا وجوباً
ضمير غائب لا الاربعة الشا والقصة وهو مفعول غائب في قوله الاطراد
والغيبه بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتداء فيلزم مطابقتها
له كاذكو ويجس تانيته قال الشيخ الرضي تانيته هذا الضمير وان لم
ينضم للجملة المعقولة مؤنثاً فيلزم لا ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع
والظان قوله يسعي ضمير الشا والقصة مفعول لا وصف لقوله ضمير
غائب نعم قوله يفسر وصفه بان كاستبداء بان كاعلمه في الضمير
مرفوع الى غير ذلك اما جواز ملكية على صورة الفضل هكذا قالوه
وفي الجرد كونه على صورة الفضل لا يصح الحذف بل لا بد له من قرينة

وجاز ان يقال قد يقدم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الذي
فلدفع الجوابين في محله عليه السلام ان فرشتة الناس عند ايام القيمة
المصورون واما على خصوصية المحذوف فلا في اسم الموصوفين بالشمس بالفعل
اذ لم يكن ضمير الشا لجواز ان الشا على ضعفه ان قلت فيسبح ان لا يكون
حذوفه ضعيفاً قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون المحذوف الواو
بعد ها في تاويل مفرد وهي اسمها وخبرها محذوف والتقدم ان هذه
القصه مطابقة لواقع لان الخبر كلام مستقل هكذا قال الشيخ الرضي وفيه
ان استقلوا ولا ينافي شورة القرينة كما قال صوفي قوله ان من يد
خل الكنيسة يوم الحج وذكر الدليل ان نواسخ المبتداء لا يدخل على كلام
المجازاة ان قلت يجوز ان يكون ان هذه من حروف التصديق
قلنا ذكر بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال في ما قلناه في الحديث
قال قدس سره في الحاشية الكنية بعد المصارع الجائز جمع جعفر وهو
ولد البقرة الوحشية اي اسماً وضع كل واحد منها انما يفسر بذلك لان
المفسر الظاهر المجمع ووضع الجمع وضع اجزائه اشارة صبية
هي تحصيل استداد واصلي في الجملة وما يصير غاية الاستداد وهي
لا يكون الا المحسوس مشاهد فلا بد ضمير الغائب ولا بد ايضا
ان هذا التعريف للشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة لا يعرف لغيرهم
من الاسماء مفردة قد اضيفت الى الاشارة بالذكر الكناية الاضافية في معنى امثلة
كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة للعلمة كل واحد من الظا ايضا
انه ليس يقال الشئ بنفسه كما يوجب الاضافة في العرف جواز لا يقيده واما
يكون كذلك كما في ما عرفت فانه محمول على الجوز بتبزيه منزلة المحسوس

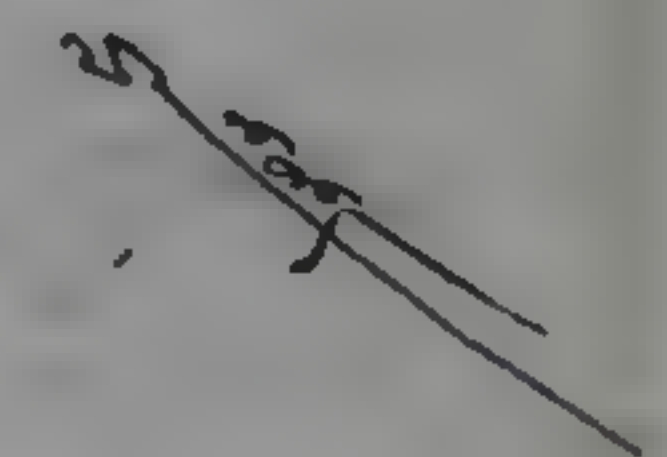
اذ ما من شيء الا وبه عليه وهي ذاك لا يصح عملها على كونه
 الى الجاهل اعتناج الى توحيد فقال بعض المحسنين بانه قوله هو مبتدأ
 محذوف الخبر اي وهي غصة والجملة التي بعده مبنية والاولى ان يقال اي وهي
 فيما سذكر وتارة بان را خبر بتقدير معطوف اي وهي ذاك واضلته وقوله
 للذكر خبر مبتدأ محذوف اي هو المذكور ويلزم على هذا التقدير مع حذف
 المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله المذكور خبر لداو الجمل خبر المبتدأ
 الاول بتقدير العايد اي وهي ذاك المذكور وتارة بانه صفة لداو وهو
 خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ اي هي منها ذاك المذكور ولا يخفى ما فيه من التكلف
 مع ان شرح الكلام ليس على نسق واحد ثم قال في لسانه ذاك من باب حذف
 الموصول اي لك لسانه ذاك وفيه ان محذوف الموصول من مذهب الكوفيين
 لكن نقل ان بعض الحققين مالوا اليه ونقل ان قوله هو ما هنا الاله مقام
 معلوم فلهذا البناء اي ما هنا الاله مقام معلوم اذا ظهر ذلك الوجه
 ظهر لك ان توجيه الشارح اصح والطف والعامل في الحال اعني الفعل
 فيه قوله ذا خبر الخبر على تحقيقه فان نظيره البيت سقف وجدان
 وخبر الخبر ليس من الحقيقة بل المستبعد قدح يمكن ان يقال انه
 قدح لا انتهى ينساق الى الشيء والجملة بعد ذلك الغرض على احد الوجهين
 قال قدح سرور في الخلية وقبل ان ههنا الخ لعم وهذا مبتدأ وحسن ان
 خبره وقيل ضمير الشاهها محذوف اي انه ههنا الساعان نقل
 الالف بان اليا قد يكون علامة التانيخ تضيي بقدر الالف واليا
 ههنا اليا قد يكون مبتدأ من التانيخ في الوقف بوصول اليا المحصولها
 من الانشاء او الجمع العوضي ولا ينبغي من لغة العرب المجرى التثنية المتعارفة

لا المعرفة لا ينبغي الا اذا انكروا لا ينكر اسم الإشارة . واذا انكسروا
 يكتب بالياء ههنا ههنا الا انكسروا اصله على سبيل المحقق يعني ان المحقق
 يقتضي اعتبار الاصل او لا ولا يلزم ان يكون اتصال بالآخر وانما اعتبارها
 العبارة لرفع ما قد يتوهم من انها خرج الاسم الإشارة اعلم انه قد يفصل
 بين ها واسم الإشارة المجرى عن اللام والكاف وذاك بانها واقولة كثيرى ها
 ذاوها انتم اولادها هو ذا وبغيرها قليل لا سماع وقع الظ
 موقعها في ان ضميرها فعل ولا تفعل مما يتبع وقوع الظ موقعه مع اسم
 فالان ان يقال لاحناها غير مستقل بالقرينة الا يرى انك تفعل في جملة
 ذاك انيت وفي جملة ذلك انت وهي الخاف يذكر ويؤتى واعتبر
 ههنا ذكره بقرينة تذكير الاسم بعد اعني في اي هو في الخطاب
 فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسم الإشارة وذلك للبعد وذاك
 للتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للتوسط والبعيد هو القريب وذلك
 لا وضع اسم الإشارة للقرب والخضرة لا للشار اليه حسا ويشار بال
 الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما
 اتصلت الكلمة فكأن ضمينا بالوضع للخصم بحيث يصلح كونه مخاطبا
 افرجة فلهذا الصلاية اذ لا يخاطب اثنا في كلام واحد الا في مواد
 خصوصية فلما اوتيت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا
 للخصم صار مع الكافين للخصم والغيبة وهذا حال التوسط واذ ان
 التخصيص على البعد حيث بعلامة وهي اللام واللام الموصولة لذكر
 الشيخ الرضي وفيه شيء لا استعمل كل في مقام الاخر بالنا واما ذكره
 في علم البلاغة فكذلك نقل انه قال يقال إشارة الى الاستعمال فانه لو قال

لا المراد بها الضمير

انا

وهذا التقريب لم يفهم منه الا الوضع ^{وذلك لما كان المخالفة بين ذاتها}
 للبعيد التوقيف ^{اشارة الى كلمة ذلك لا اعاده غير صالح لذلك ادليس}
 فيما ذكرنا وان كان الا في ذلك ^{بضم الهاء وتخفيف النون للتقريب وهناك}
 للتوسط وهناك للبعيد وهناك للتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه ^{للتوسط}
 ولا يلحق ^{خاصة} اي اخص خصوصاً ذكرت للتاكيد لا يستعمل
 في غيره الا جازاً كما استعمل في الزمان كقولنا هذا في الزمان اي في ذلك
 باستعماله ^{لأنه} كما يستعمل الزمان كقولنا هذا في الزمان اي في ذلك
 اي ماضياً ^{اي اسم لا يتم الى اي اسم لا يتم حال كونه جزءاً وهو بعيد}
 عن التخييل ^{او لا يصير جزءاً} تماماً ذكر الشيخ الوضوح هذا الاحتمال
 وقال كذلك الافعال الناقصة لا محصلها ^{والاد بالجزء التام اه}
 حمل الوضوح التام على كنى الكلام كما ينساق اليه الفهم ^{او لا وقال معناه ان}
 الموصولة التي لا بد ان تجعل من جملة ^{لم يمكن} الا بصله هذا هو الحق كنى
 لا وجه للتخصيص او لورث ان تجعل لم يكن الا بصله فلما صار في السارح
 قد سوسه للجزء التام غير ظاهرة ^{والاد بالصلة معناها اللغوية فيكون المعنى}
 كذا انسخ المصروفية ان الفاظ التعريف ^{على معانيها المتبادرة ولا بصله وعابده}
 ففان ان التبادر معناها الوقي قبل لوقال جملة خبرية ^{في اخص} متصلة
 واضح كنه سكت طريق الاجمال ^{اولا والتفصيل ثانياً او قصد بيان} الاسم اعصر ما
 المصطلح عليه بتلك الجملة ^{والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل} الاجمال
 لا الاجمال ^{التفصيل في خارج التعريف وان ذلك المقصد منافي لما نقل}
 عنه من ان المراد معناها اللغوية ^{لم يجز} ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه
 التسمية بالوجه ^{ان فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ لانهم اخذوا}



الشيخ

الصلة العرفية في تعريف ^{لما هذا القول مستند الى الايقاع جاز ان يكون}
 لا دخل في الموصولة التي ^{وهو ما اول مع ما يليه من المصطلح فانه لا يحتاج الى اعادة لانا}
 نقول هو خارج عن التعريف ^{فلا يكون جزءاً تاماً اصله في الجزء التام هو}
 التام بالصلة ^{لأنه} والصلة ^{المنضم اليه} كذا في الموصولة الاسمي ^{ولما لان}
 يقول يمكن اه بل يجب ان يقال ذلك ^{والان من نقض الحد من الشرطية لا يقال بان}
 يلزم ان يكون تعريف الموصولة ^{الا مصطلحاً في الصلة} الا مصطلحاً ^{حيث تعريف}
 العالم بالعلم ^{وذا لا يجوز} لا لما قيل من ان تعريف العالم ^{بالعلم جازاً اذا}
 في العلم بعد ذلك ^{كما يقال} مثلاً العلم صفة ^{تحتل بها المذكور من قامت هي به}
 لا لخاصة في العلم ^{كأنه هو} وليس باعتبار الهيئة ^{الاشتمالية} فانها معلومة ^{كل من}
 يعلم اللغة ^{بل باعتبار} ابتدائه ^{فتعريف العالم} بالعلم ^{تعريف} للشيء ^{بنفسه} في الحقيقة
 على ان قوله وصلة علم خبرية ^{لن تعريفها} والان من تعريف العلم ^{بالعلم} لا ان نقل
 المراد بالموصولة ^{لمعناها} العرفي ^{وهو باعتبار} هذا المعنى ^{ليس} ما هو ^{آخر الصلة} العرفية
 ولا يدل بصيغته ^{الاشتمالية} على شيء ^{من معناه} العرفي ^{فيكون} تعريفها ^{بالتعريف}
 العالم بالعلم ^{بان يقال} الصلة ^{جملة} الزمنية ^{تأمل} وصلة اي صلة ^{ما}
 لا يتم ^{في} الا جعل الضمير ^{ايها} الى ما اعتبر الصلة ^{بالعلم} اليه ^{لا الى الموصولة}
 جملة خبرية ^{انما} كذلك ^{وضع} الموصولة ^{على ان يطلق} كمن ^{على ما يعتقد ان}
 المخاطب ^{لأنه} يكون ^{حكم} ما عليه ^{حكم} معلوم ^{المقصود} له ^{وذلك} لا يتصور ^{الذي}
 الخبرية ^{وما وقع} الجملة ^{التسمية} صلية ^{كأنه} وان حكم ^{من} ليطعن ^{فلان}
 الصلة ^{هي جواب القسم} وهو جملة خبرية ^{او ما في معناها} كاسمي ^{الفاعل}
 والفاعل ^{فلا حاجة} الى القول ^{بان قوله} وصلة ^{الان} اللام ^{اسم} فاعلى ^{او مفعول}
 بمثولة ^{الاستثناء} لا غير ضمير ^{الان} فانه قد في ^{الموضوع} ضمير
 الضمير

كما في بعض
 منافية لا تمسك
 الجملة الشرطية خبرية

الجملة
 في القسم
 في القسم
 في القسم

لا اللام الموصلة تشيد اللام الحرفية وليست بالحقيقة لا ما حرفية كما
 نرى بعضهم لعمد الضمير اليه والحق بان الضمير راجع الى موصوفه بعد
 حمله في هذا العمل ولو كان في الاصل لا يكون صفة مستقلة لانه
 لا يثبت بالفعل الا مع ضميمة ان وهو ما يثبت بالفعل والصفة لا يكون الا جملة
 وفي اي المولات لا عطف في الجملة باعتبار الجوز كان ثابت الضمير
 باعتبار ان ضميره جاء فيكون الراجح من الياق والضمير واقع فيه
 الله اصله عند البصريين زيد اللام عليها حب اللفظ حتى لا يتوهم انه
 التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للبرية ولا كاذبة ومن الصفات
 جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائفة لما شاعل ذو معنى صاحب جاز ان يكون
 صفة بخلاف المولات والتي تقبل الدلائل والاذان والذات
 وقد يشدد الذين فيها بلا في المسمى للفظ والذين كاللام في الجمع الذكو
 من اول العلم والذوق في الرفع هذيلية وقد يخفف من الذوق تخفيفا في
 الذين ايضا واي مضافا الى معرفة ظاهرة كما او مقدة
 بمعنى الله وروعه وكذا في قوله بمعنى التي النسوبة الى بني طي قلبت
 في النسبة الى اليائين الكفا والافرة في تحريك اجتماع بين اليائين
 وذا بعد ما جوف الكوفية في جميع اسماء الاشياء موصولة بعد ما
 الاستفهامية كما اولها لم يحذف البصر الا في ذابطة كونه بعلمها او خيرا لا استفهامية
 اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى والذوق يعرف الله اي من الذي فانه ذابطة
 اذ حجة موصولة والعائد المفعول اسبق غايه الالف واللام فانه لا يجوز حذف
 حرفا موصولا والضمير اهد ولا موصولة لهما قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف
 احد العايد اذا اجتماع في الصلة نحو الذي ضربته في دارة زيد اذ سغى

غير ذلك المحذوف فاما لا فلا يقيم دليل عليه في الضمير اما منصوب او محذوف
 فان كان منصوبا جاز حذفه بشرط ان لا يكون بعد الا لا الموصولة لا يبدل على
 ان يكون العايد بعد الا وان سصل بالفعل لا بل في وان كان محذوف ان يذف
 بشرط ان لا يجر بالاضافة صفة ناصبة تقدير او يخرج في المسمى كقول
 في اسجد لما امر اي به ويتعين حرف القياس اذا جاز الموصولة او موصوفة
 بحرف جاز في الغرض مما في العلقا نحو من بالذات من او زيد الذي من
 ثم مذهب الكسرة في مثل التدرج في الذوق وهو ان يحذف حرف الجر ولا يجر
 يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا لا يصح حذفه ومذهب سيبويه والافق
 حذفهما معا للاستقامة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتداء
 بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط
 آخر وان لم يكن في صلة فيشترط استقامة الصلة كقولنا وهو الذي
 في السماء وفي الارض حيث طالة الصلة بالعطف فقول في السماء وقوله
 في الارض طرف لغو يقول له لا في معنى معجم اي الذي هو معبود في السماء
 ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا تخصيص بالعائد المفعول
 وتعيم الفعل لحقق الاستثناء قلنا قد غيرة ان للذوق لا يجوز الا
 مع القرينة واستماع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العايد
 بعد الا ليس للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا
 في صورة الاتصال بالحذف فلا فلا يخفف واما قوله لا معنى لتقييد
 العايد بالمفعول فيقول في ان العايد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا
 فلا اشكال وان كان قبل فقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان
 مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على

اطلاقه يصح حذف وهذا هو اللاد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة
والكلام في حذف العايد حيث انه عايد ويحيى هذا ان الجواب في المحرر
ايضا **ومعنى النظم** او جهة التمرين التمكن والتدريب وتكرره
اياها لا يتذكر مثلا بعرفة ان الحال والقيود لا يجبر عنها انه يجب تذكرها
وبعرفة ان الجبر حتى وكان التسيب لا يجبر عنها انما لا يقعان ضمير
لان الذي يجبر عنها اي محسب الذكروا ما ذان الخبر عنه فهو يد في المثال
للتذكير ولذا قال فاذا اخبر عن زيد الى **وانما** اعتبر هذا الوصف
بالفعل الزيد دون الذم مع ان الخبر عنه بحسب الظاهر لان الخبر عنه لا يكون
مفروغا عنه بل هو الاو مع اخرها مفروغا عنها في الموصو اي وقعت
كلمة التي لا المطلوب ان يجبر عن الموصو والخبر عنه في الاسمية مبتداء
والمبتداء مرتبة المصدر وجعلت في لان المطلوب ان يصف الموصو بالوصف
الذي كالتذكير الخبر عنه لا يغير شي من الجملة الاولى لم يمكن ان يكون
الموصو مكان الخبر عنه لتقديره مبتداء فلا بد ان يكون بانيته وهو الضمير
العايد مكانا واخرته لانه خبر وهو الخبر النافي في الجملة
الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مفعولها
جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب اليك ان فلم لا يصح الاضداد
فيها قلنا لا هذين الحرفين يمنعان مروقهما صلة للام في ضمير
النساء ولو قال في ضمير البرم ليشمل مثل ضمير نعم جلا مدي جلا ثم انعم
فائدة والموصو والصفة وكذا الفاظ في الاشارة كذلك الفاظ
معبرة في التاكيد فلا يعيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير
مفيدا لا يفيد الخبر عنه وكذا اعطى الياء والمعلوف واما البدل

او اذا اضيق عن زيد الى
من جملة ضربت زيد بالالف
واللام تقول الضارب انا
ولا تقول الضارب انا اياه
لصيرته الكلام طريقا

والبدال

المبدال منه فقد اختلف فيها والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة
واما الاضداد غير قائم في يد قائم فانما يجزى اذا لم يعلم في الضمير المستكن
لغيرها نظر الكونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل في الضمير
المستكن لغيرها اي الذي يستغنى عنها **وما الاسمية** قال
الشيء في المثال في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصو لم يجعل له باب
برأسه بل بين في ضمن الموصو كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من
المبنيات في اسم الافعال كجار وفساق وباب قطام المرافقة لباب
نزول ولولا قصد الاختصار وراية المتابعة اللفظية كما قيلت تقتض
ان يجعل ابوابا براسها **لالمحفية** لانه ذكر احوال الاسم واقسامه
للمحفية فصح في محله فانها املافة اي مثلا واستغنى عنها
قد مراد منها التحقير والتعظيم والانتكاس وحذف الف ما استغنى عنها
في الاغلب عند كونهما مجزوة في الجار والمضار اذا جازا بعد ما استغنى عنها
نحو بماذا تستقل **نحو** بانه انكرا التقدير قبل جاز ان يكون مكانا
قال الموصو لان النجاة افتاروا كنهها موصوفة ليدل على حذف الموصو
واقامة الجار والمقام لغير قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه
يجوز ان يكون من التبعيض متعلق بنكرة كما في اخذت من الدراهم اي شيئا
من الدراهم ويجوز ايضا تعميم نكرة معنى شئ وتقيص وعمله قوله
فصح صفة الامر لان اللام فيه للعدد الذهني وقامة غير محتاجة
الى صلة وصفة وصفة اختلف في ما الى النكرة لافادة الابهام
فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وقامة ما اما التقدير او التعظيم
او التوزيع على عطيت عطية ما اي عطية لا تعرف من مقدارها ولا امرها
لا يترك

هذا الموصو غير تقدير كونه مكانا
لان ما يكون في اداة فلا بد من
تقدير صفة لقوله من الامر

تقدير ما نكرة النفس مشتقة
منقضة من الامر

والبدال
فانما لا يترك
فانما لا يترك
فانما لا يترك

أي الأمر العظيم لا يعرف من عظمته واضرب من يلهما أي من يجرى لا غير معين
 فإن كلمة من لا شيء تامة ولا صفة الاعتدالي على فانه يجوز كونها مكررة
 غير موصوفة وحكي عند الكوفيين عفا الله عن قوله والآخر من عدوا
 أي لا كونه وفي عند البصريين موصوفة أي انشأنا مفعولا وقال الشيخ
 الرضي أعلم أن في وجهها لفظ العلم ولا يفهم لما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم
 تعليلاً من قوله في نفسه من يشي على بطنه ومنهم من يشي على ربه وذلك
 لأنه قال ومنهم والضمير راجع إلى كادانية تغلب العلم في الضمير على غيره
 هذا التعليل يقال من يشي على بطنه ومن يشي على ربه وما في الغالب لما لا يعلم
 وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل أيضا في الغالب في صفات العالم كقوله ما هو
 في الجوهرة من صفته والواجب عالم مثلاً ويستعمل أيضا لمتفرقاتها كما كان غيره
 في الجوهرة ماهية ومقيقة ولهذا يقال حقيقة الشيء ماهية وهي شسونة
 إلى والمماهية مقابلة للقرينة لها والاصل الماهية أو نقول أنه إلى ماهية على
 تقدير جعل الكلمتين كلمة وقول فرعي مراتب العالمين مخففة أن يكون مستقلاً
 عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز أن يكون مستقلاً عن الماهية
 لكنه اجاب موسى بنبيا الاوصاف ونبيا الماهية تبينها الفرع على أنه
 لا يعرف إلا بالصفات ماهية غير للبشر والموصوفة نحو ما بها الجبل
 قال الشيخ الرضي لا يعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء وأجاز الأفتد
 كونها مكررة موصوفة لأنه التزم فيها الاضمار إلى المفرد انما قيد بالتعظيم
 الاضمار للتلازم النقص بكم جلاً فانه قد ينصب ما بعدكم كونه وقيد الاضمار
 بقوله إلى المفرد للتلازم النقص بآذ واذا فانها مضافا إلى الجلالة ولا بد من
 فانه قد يضاف إلى الفعل وانما جعلوا التزم الاضمار إلى المفرد من خواص الاسم

الممكن

الممكن لأنها بمنزلة السنين المتناهية البناء وانما يجعلوا الاضمار إلى الجلالة
 كذلك الاضمار إلى الجلالة كالمقطوع من الاضافة أو الاضافة إلى الجلالة في الحقيقة
 اضافة إلى ضميرها وهو غير مذكور صريحاً فكان في حكم المقتطوع عن الاضمار قال
 الشيخ الرضي انما التزم في أي الاضمار لأن وضعها المقصد بعصا من كل فإذا
 حذف المضاف اليه فإن لم يكن مقدراً لم يعرف في الذل وان كان مقدراً بقي على اوجه اعز به تقتضيه العامل
 اعز به الا اذا حذف صدر صلتها ان كان صلتها فعلية فلا يبقى أي
 معها وإن كانت اسمية وحذف صدرها أي المبتداء بشرط أن يكون ذلك الصدر
 ضميراً راجعاً إلى أي فإن كان مضافاً إلى ضمير على الضم وأجاز سمي له الاعراب
 وقال هذه لغة جيدة وإن لم يكن مضافاً إلى الاعراب وأجاز بعضهم البناء
 قياساً لاسماءاً فممن قوله بالضم دون الفتح وليس في قراءة الضم
 الدفاق على أنها موصولة منبئية فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن أي هذه مستفهاية
 معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجمل صفة شيعية على افعال القلي
 أي كل شيعية مقولة فيهم أيهم اشد وقوله من كل شيعية مولى لندع عن كما
 نقول اكلت من كل طعام فيكون من التبعيض وقيل يجوز أن يكون النوع واقفاً
 على من كل شيعية أي لتو عن بعض كل شيعية فكانا النوع فالمرح فبقيل
 أيهم اشد أي الذين هم اشد وقيل أن النوع معلق على العا وليس بشيء
 لأن مفعول ليس بملوك والمعلق يجب أن يكون مفعولاً جليلاً لتأكيد شبهة الملقب
 أن قلت قد تر أن هذه الاضافة مضافة للبناء كما ينبغي أن لا ينبغي مع
 حذف صدر صلتها فإن كثرة الاختيار إلى لا ترفع المثال على تقدير
 رفع المسألة كما ينبغي أن ينبغي مع قطرها عن الاضافة لزيادة الاختيار
 قلنا قد تر أن نوع الاضافة إلى المفرد مضاف للبناء وأي إذا كانت مضافة

وانفق بين ما ذهب اليه الكوفيين
 وبين هذا الفصل بالسؤال المقدر
 وعدم فيه

وحذف مصدرها بفتح في صورة الضم الى الجمله او قلنا ان المضاف
 امر قياسه وبنياً اي مضافاً عند حذف مصدره اسماء اي وفيما
 ذا صنعت قال الشيخ الرضا اذا لا محو موصولة فزائدة الابدان ما وراحتها
 والاق فيما اذا وراحتها غير من زيادة ويجوز ان يكون بمعنى الذي
 اي الذي هو هو على حذف المبتداء واما تركه من ذا فاما في الاسم
 الاشارة لا غير ويجوز في من ذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم الاشياء
 كما في قوله تعالى من هذا الذي فانها التنيب تدخل على اسم الاشارة
 احد هما الذي الجمله صفة لقوله وراحتها او سنيافيه على ان
 يكون المحذوف الذي قال الشيخ الرضا لقائل ان يمنع في ذا موصولة ويجوز في نحو
 ما ذا صنعت بزيادة ان قلت رفع كلاب وفتح البدل غير ما يدل على
 ان الجمله اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتداء ودامدية والفعل خبرها
 بتقدير العايد وفيه حذف الضمير من المبتداء قليل وفي صلة الموصولة
 والظان ان يوداها او يود يوده ما نقلناه من الشيخ الرضا من ان ذا
 موصولة او زائدة ووجه نصب هذا انما بعد فعل ناسب
 لما قبل او مشتغل عنه بضميره او متعلقه واما ان لم يكن كذلك فماذا
 عرض وماذا عليهم وماذا اعلم فالرفع لانهم سواء جعلت دامت
 او زائدة اسما لافعال ما كان بمعنى الامر والمما قبل كانهما
 لمكونا فصلة على اصلها وتامة وبمعنى صار فزائدة والمما اسما لافعال
 بمعنى الامر والمما كما صرحا ان لا يكون لهما محل من الاعراب كالامر والمما وقيل
 انها منصوبة وفيها تستدعي تقدير فعل قبلها فلا يكون اسما لافعال
 وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسما لافعال بل يقول انها مصدر لافعال
 اسما

او قلنا قال الشيخ
 عنه ما هما فقال الشيخ
 جواب احد هما الذي

وانما

وانما سميت اسما لافعال فتصرف النساء ولكن فيه ان لا وجه لبنائها
 اللهم الا ان يقال ان بعضها منى كقولنا في الاصل اسما كصدة ومة
 وعمل الباقي عليها طردا للباب وقيل مبتدأ والفاعل سادس مستلزم
 وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتداء يكون مبتدأ
 لا ينافيه من الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم ينافي الابتداء لمعنى ان يقال لكل فعل
 انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحى وان هذا القسم من المبتداء ثابت بحسب
 في الافعال الجوز ان لا يكون لها محل من الاعراب فخلا الاسم فان ظنوه غير الاعراب
 عما غير معروف فلا بد ان يجمع له وجه ثم للحصن ان يقول ان القسم الثاني من المبتدأ
 يورق بالاضمان المند اليه لا في ذلك اقام زيد في قوله ان صاحبه القيام هو
 زيد ولا يتصور ذلك الفعل وما هو بعينه والصفة بضمير عامل الرفع في المبتدأ
 مطلقا كونه مبتدأ اليه لا للفعل على الانشائية ان المعنى لو كان على الانشائية
 وهو لم يكن صيغة الما على الحقيقة اذ لم يكن على الضمير فالظن في بناء الاسما
 ما قاله الشيخ الرضا وهو انما بنيت لكن ما اسما لا اسما لبناء وهو مطلق
 الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كما لا الامر وخرج عنه كالمضارع فعلى هذا
 لا حاجة الى الفعل المذكور مثل رويد رويد في الاصل تصغيرا ورواية مصدر
 امر وداي ريق تصغير الترخيم اي ريق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز
 ان يكون تصغير رويد بضم الراء وسكون الواو بمعنى الريق على اللفظ
 مصدرا او اسما فعمل بضم الراء وجعل بعينه ونحو رويد رويد كجمل
 لمكون اسم فعل والكاف وان لم يكن مصدرا مضافا الى الفاعل مثال الماهو
 بمعنى الامر وهو محدوس مستعمل فيما نقل عنه رويد رويد اي امر واده كما
 ان المثال الثاني مع انه بمعنى الما الامر وغير مستعمل فيما نقل عنه في هذين

الافعال

المثالين

اشارة الى اقسامها بفتح الهمزة قال الشيخ ففتح التاء نظرا الى
 اصله 2 كالمفعول مطلقا جعل معنى الفعل وكسرت الساكنين وضمت
 للتبعية لقوة الهمزة على وقوفه بعد ان معناه ما بعده وكما قيل على
 تقدير ان اصله هيمنة كقولنا ان لا يوقف عليها الا بالها لكن يوقف
 عليها في الاكثر بالتأنيها على التاقيها بالافعال فكما ما وهاناء
 قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوة والوقف
 على الهمزة ما عكس في التاقي مفتوحة التاء مفردة كسلا والوقف عليها
 بالتاء والضم التاقي على الافراد والجمع فيوقف بالها والتا
 وهذان مرفعا في الفة لتصبح الافعال وان الهمزة تدخل على بعضها
 وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التثنية عند بعضهم من غير الممكن
 وجعل دليلا على كونه موصولا لما بعده كما ان يفتح هذه دليل الوقف
 عليه وذلك تنوين التثنية عند الجمهور وليست التثنية الفعل لانه غير صالح
 لذلك بالتثنية راجع الى المصدر الذي ذكره الاسم قبل صيرورة اسم
 فعل كما معناه وهو دليل على ان ما الحق كما عرفنا فمعنى صلا تنوين
 اسكت السكون المرفوع المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه
 اي المسكون عنه فاصلا فعل المسكون عنه هذا الحديث فجاز ان
 لا اسكت الخاطبة غير هذا الحديث ومعنى صلا بالتنوين اسكت
 سكتا تاما اذ العرفي اليه قال قدس سره في الحاشية اليه في الص
 بحسب الوجه وان كان طاريا مثل الضارب احسن لو قال
 بدل اسكت في المالك المظهر المشتق من التلا في معنى ان قوله من التلا
 صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكاين

اي فسا

والشأن يكون ان الشئ على ما هو عليه
 وجعل كلام العرب غير متفق
 في جملته من ان يكون
 الصفة والادب والوقف الزيادة

اي قيا او ذوقيا على انه لم يأت اي على ان اسم الفعل هو اليا
 بمعنى الامر يات الانادى وهو كذا وقار اي صوت من الصوت غير
 اي تلاعبوا بالرفة وهي لغة للمبينا وفيه الحكاية لا تغير فلو كانا
 صوتين لقل وقار وقار كفاق غاق ^{قال المبرد وقار حكاية}
 حال كونه مصدر صاها صاها ^{صوت الهمزة وقار غاق}
 قالوا في اي علم جنس كسجان وقول كفاق صفة ^{صوت الهمزة وقار غاق}
 ويجوز ان يكون ضمير حذف اي هو كفاق والجملة معترضة ^{قال الشيخ}
 الرضى وقال ايضا ان من كان ذهبا ان جميع افعاله حال امر او صفة او علما
 مؤنثة فاذا سمى بامدكو وجب عدم انظرها ويجوز عند الحاجة جعلها
 منصرفة وهذا منهم دليل على زردية في كونا مؤنثة وصفة مؤنث
 لم يذكروا جميعا يستعملون في موصوف ويستعمل الامر للنداء
 سماعا في فساد وما غير ذلك وهي على ضربين احدهما ما صار
 بالقلبة علما جنسيا نحو صبا ذلينة وهي في الاصل ما يجذب ^{يجذب}
 ثم انصفت بالقلبة مجسما في الناي والضب التاقي على وصفيتها
 نحو طما اي قاطنة كافية ^{يكنه} واما عدلا انما اعتبر ذلك لان الزنة
 غير كافية والامر بنا سلام وكلام كني فيه ان لا دليل على العدل لثبوت
 الف وثبوت فاسق لا بد لا على كون في فاسق معدولين عنه بالجرار
 ان يكونا مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لا صغر اوجوه هاتين
 كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن نزل وما استدلوا
 به عليه في غاية الضعف فلا بد ان يقال ما قاله الشيخ الرضى وهو ان قسم
 المصادر الصفاة بنى بمشابهة الفعل الامر في الزنة وبالعلة اذ في الكل

مبالغة على الامانة ما لا يفهم قوله مبنى في الجار معرب
 في عيم اي اختلف فيه مال كونه على الاعميان وانما قلنا ذلك لانه ان
 نعلق بكل من قوله مبنى معرب لنزيم توارد العاملين على معنى واحد وان
 نعلق باحدهما لنزيم فلو الاخر غير النعلق بهذا الحال اللهم الا ان يفقد
 للاخر كما في باب التناءع لمساومة فعال بمعنى الار فيه ما ذكر
 في اضيه ولا يحى فيه ما يحى فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم
 من محل او منقول عن المعنى الوضع فان كان المعنى معناه الاصل وكان فيه
 المبالغة وان كان محلا محلا على السقوط لانه اكثر من غيره وجهه
 الاكثرين ان الى اوان وجه البناء في ذي الرأه وقصد الامالة اذ هي

من غير وجه

امر مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي لا تحصل
 الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب
 منع الصرف فلم يكسر

الامالة بان يقال في
 مضارع مضارع
 يقل في ابدال ابرز
 لا

على الواش
 في يوم السبت
 ١٠٨١
 في شهر ربيع الثاني



كتبها الفقير المحتاج الى رحمة رب الفناء محمد الشيخ مصطفى
 في طريق قاري في مدينة انقرة على يد علي بن محمد غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

الفقر محمد القاسمي مدبنة شمس
البحر محمد الكاشاني

عندك حاصل في راسبوكنا في معوج
قورقون بن اوليجي جافلي نادانه
غزتيك حق ايجون سندن او مادمرياز
شير صاحبين ياد ايد اخوانه روش

بودا
لوگن دك غزيب سكر بوبكر
بغزيم خجراو سقايم دكر

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

Kismi :	Kahz Ali Paşa
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	901/920
Tasnif No.	